www.kotobarabia.com

اشتراكي

الاشتراكية

العدد (٦) ٢١ مايو ٢٠٠٦

www.kotobarabia.com

نشرة غير دورية يصدرها مركز الدراسات الاشتراكية

الاشتراكي

العدد (6) نشرة غير دورية تصدر عن مركز الدراسات الاشتراكية www.e-socialists.org 21 مايو 2006

السعر: 1 جنيه

8-9

كيف تسقط النظم الديكتاتورية؟

بعد لوم البسطويسي

المعركة ضد ديكتاتورية مبارك لازالت مستمرة

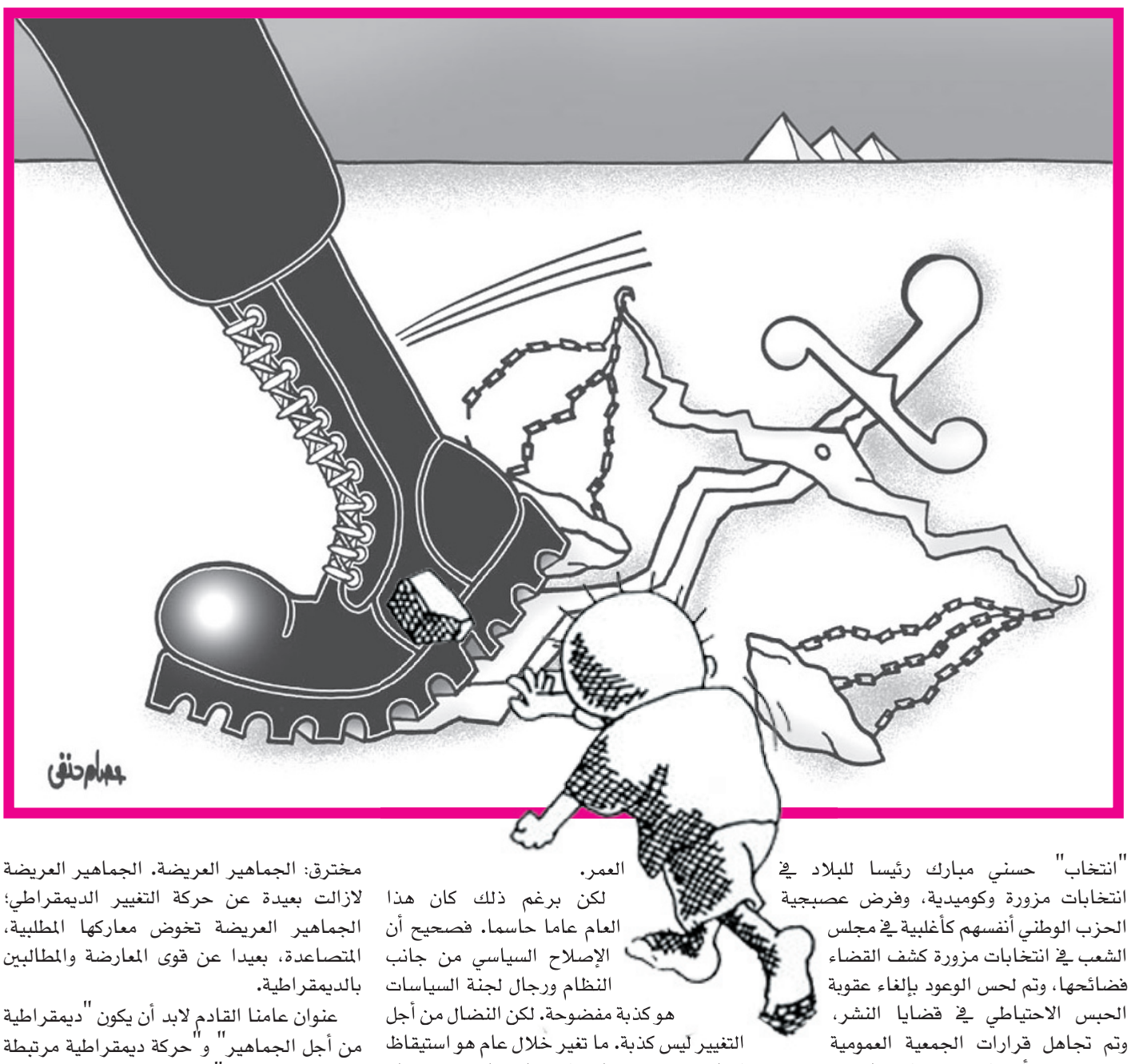

موسم اضطهاد البهائيين
صفحة 4

الحرب في سيناء
صفحة 5

المنتدى الاجتماعي الأوروبي
صفحة 7

الحكم الفاسد من محكمة غير شرعية باللوم على المستشار هشام البسطويسي، أحد رموز حركة القضاة الإصلاحيين، يعكس ورطة النظام. النظام الذي لم يستطع أن يعزل مكي والبسطويسي، والذي لم يستطع أن يحطم حركة القضاة والمعارضة بسياسة اليد الغليظة، حاول أن يظهر بمظهر المنتصر في حربه من أجل إسكات الألسنة الرافضة للتزوير والديكتاتورية.

هذا الحكم ليس إلا محطة في معركة طويلة. وهي معركة صعبة وشرسة ضد نظام يفقد يوما وراء يوم مشروعيته وقدرته على تلجيم الأصوات المعارضة.

قد يرى البعض منا أن شهر "مايو" شهر غير جيد للثورة! ففي مايو الماضي تم سحل العشرات في مواجهة عنيفة في شوارع القاهرة بين النظام ونشطاء حركة التغيير. وفي مايو الحالي نشهد مذبحة للقضاء والقضاة والمتضامنين معهم من المعارضين والنشطاء.

وخلال الفترة بين مايو الماضي ومايو الحالي تم تمرير تعديل المادة 76 من الدستور، وأعيد "انتخاب" حسني مبارك رئيسا للبلاد في انتخابات مزورة وكوميدية، وفرض عصبجية الحزب الوطني أنفسهم كأغلبية في مجلس الشعب في انتخابات مزورة كشف القضاء فضائحها، وتم لحس الوعود بإلغاء عقوبة الحبس الاحتياطي في قضايا النشر، وتم تجاهل قرارات الجمعية العمومية للمهندسين، وأخيرا تم ضرب القضاة وسحلهم في شوارع المحروسة.

لكن ما يعلن عنه شهر مايو ليس، كما يعتقد البعض، فقدان الأمل في التغيير، ولكن صعوبة المعركة والاحتياج إلى حشد كل القوى، وإلى الصبر والنضال الثابت، من أجل إسقاط سلطة فاسدة مستبدة تتشبث بمواقعها حتى الموت.

العام الأخير لم يكن عام الإصلاح الرئاسي، بل كان عام الأكاذيب والسحل والنصب على الجماهير. الشيء الوحيد الذي تم إصلاحه "مؤقتا" من جانب النظام هو "هندام" مبارك، الذي خلع في أيام حملته الانتخابية ربطة العنق ليبدو، وهو يزحف نحو الثمانين، كشاب في مقتبل العمر.

لكن برغم ذلك كان هذا العام عاما حاسما. فصحيح أن الإصلاح السياسي من جانب النظام ورجال لجنة السياسات هو كذبة مفضوحة. لكن النضال من أجل التغيير ليس كذبة. ما تغير خلال عام هو استيقاظ المعارضة وتحقيقها لمواقع بالنضال ضد نظام غاشم ومستبد يرفض أن يصلح من نفسه ويأبى أن يرحل بدون معارك تسيل فيها الدماء كثمن مستحق للحرية.

في عامنا هذا حصل الإخوان، بالدماء والكفاح، على 88 مقعدا في مجلس الشعب، وتظاهر نشطاء التغيير في الشارع ضد مبارك وابنه وضد مشروع التوريث، وولدت حركات من أجل التغيير أيقظت مئات، بل آلاف، من الشباب الذي كانوا قد فقدوا الأمل في أي إمكانية للتغيير.

25 مايو 2006 هو مجرد محطة على طريق معركة صعبة، وربما طويلة. فلا يزال الحصن الأهم لأي حركة من أجل التغيير الحقيقي غير مخترق: الجماهير العريضة. الجماهير العريضة لازالت بعيدة عن حركة التغيير الديمقراطي؛ الجماهير العريضة تخوض معاركها المطلبية، المتصاعدة، بعيدا عن قوى المعارضة والمطالبين بالديمقراطية.

عنوان عامنا القادم لابد أن يكون "ديمقراطية من أجل الجماهير" و"حركة ديمقراطية مرتبطة بنضالات الجماهير".. الديمقراطية التي يحتاجها ناسنا، والتي يخشاها النظام والطبقة الحاكمة، هي الديمقراطية الاجتماعية، هي الديمقراطية التي تعطي العمال حقهم في الكفاح ضد أصحاب الأعمال، وحقهم في تنظيم أنفسهم أثناء هذا الكفاح، وحقهم في المشاركة في اتخاذ القرار في مصنعهم ومجتمعهم وحياتهم.

الديمقراطية التي يخشاها الحكام هي الديمقراطية التي تتفاعل في كل موقع عمل وكل حي لتشكل حياتنا لمصلحة "عالم أفضل ممكن" وليس لمصلحة حفنة من الباحثين عن الأرباح على حساب أرواح البشر. (**اقرأ صفحة 3**)

أجندة المناضل

الأحد 21 مايو: 7 مساء

مبادرة من المجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج)

مؤتمر شعبي احتجاجا على اجتماع منتدى دافوس بشرم الشيخ

نقابة الصحفيين – شارع عبد الخالق ثروت

الأربعاء 24 مايو: 7 مساء

لجنة الشؤون العربية بنقابة الصحفيين

ندوة في ذكرى تحرير الجنوب اللبناني

بحضور قيادات من حزب الله

نقابة الصحفيين – شارع عبد الخالق ثروت

الخميس 25 مايو: 12 ظهرا

الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين

تحت شعار إلغاء الحبس ورفع الأجور

نقابة الصحفيين – شارع عبد الخالق ثروت

الخميس 25 مايو: لم تحدد الساعة

اكافة القوى الوطنية

وقفة احتجاجية دعما لمطالب الجمعية العمومية العادية للقضاة في ذكرى استفتاء الدستور

دار القضاء العالي – الإسعاف

الجمعة 2 يونيو: لم تحدد الساعة

الجمعية العمومية لنادي قضاة مصر

نادي القضاة – شارع عبد الخالق ثروت

الثلاثاء 6 يونيو: 9 صباحا

لجنة التضامن مع فلاحي الإصلاح الزراعي

وقفة تضامنية مع المناضلة شاهندة مقلد في القضية المرفوعة ضدها من عائلة الفقي

محكمة شمال القاهرة – العباسية

الأحد 18 يونيو: 9 صباحا

لجنة التضامن مع فلاحي الإصلاح الزراعي

وقفة تضامنية مع فلاحي سراندو في القضية المرفوعة ضد ٢٨ فلاح وفلاحة ومحاميهم من عائلة نوار

محكمة أمن الدولة العليا طوارئ – دمنهور

بين السطور 2

ولي العهد الذي يحكمنا

نور منصور

تأمّل معنى هذا الخبر الذي تداولتها وكالات الأنباء في الأيام الأخيرة: "قام جمال مبارك نجل الرئيس حسني مبارك بزيارة سرية للولايات المتحدة قابل خلالها الرئيس جورج بوش ونائبه ديك تشيني وستيفن هادلي مستشار الأمن القومي الأمريكي." ما معنى أن يلتقي رئيس لجنة في حزب سياسي – نعني جمال مبارك – برئيس أكبر دولة في العالم في زيارة سرية؟ لا شك أن هذا معناه أن جمال مبارك يحكم فعليا البلاد أو يشارك في حكمها. ومن ثم فإن الحديث عن خطة لتوريث الحكم له، مهما نفى رؤوس النظام ذلك، يعد حديثا واقعيا ومنطقيا إلى أبعد حد.

صعود الابن

خلال ما يزيد عن ست سنوات، وتحديدا منذ الإعلان عن إقامة لجنة السياسيات بالحزب الوطني بهدف تلميع جمال مبارك وتعزيز نفوذه داخل النظام، أصبحت قضية التوريث واحدة من الأمور المحورية في السياسة المصرية. وبالرغم من النفي المتكرر من جانب كل من مبارك الأب والابن لإمكانية حدوث التوريث، فإن هذا النفي لم ينجح في إقناع المصريين بتصديقه.

ومؤخرا عادت هذه القضية تفرض نفسها مجددا. كانت البداية هي تعيين جمال مبارك أمينا عاما مساعدا للحزب الوطني في فبراير الماضي، ثم تلا ذلك خبر خطبته التي فسرها البعض على أنها استكمالا للمؤهلات الشكلية للرئاسة. ثم قامت الكاميرات بتصوير جمال مبارك وهو يصافح البسطاء من الناس أثناء قيامه بافتتاح أحد المشروعات، وهو ما جرى تفسيره أيضا بأنه محاولة لإظهار نجل الرئيس في صورة متواضعة لتحل محل الصورة السائدة.

واكتسبت المسألة زخما جديدا بعد أن أعلن محمد حسنين هيكل أن مصدرا مطلعا قريبا من الرئاسة أبلغه بأن التوريث سوف يحدث هذا العام، وهو ما قوبل بهجوم حاد من الصحافة الحكومية ونفي واضح من جمال مبارك.

غير أن تصريحات جمال مبارك قبل أيام قليلة عن صعوبة تعديل المادة 76 من الدستور – وهي المادة المتعلقة باختيار رئيس الجمهورية، والتي تم تفصيل التعديل الذي لحق بها في العام الماضي باعتباره خطوة في سد الطريق أمام أي منافس لمبارك الابن في خوض انتخابات الرئاسة في عام 2011 – اعتبر علامة على نية النظام في المضي قدما في سيناريو التوريث. وجاء في نفس الاتجاه إصرار مبارك على عدم تعيين نائب له وتصريحاته التي أدلى بها مؤخرا وبرر خلالها عدم قيامه بتعيين نائب بالحرص على عدم حدوث صدام بين النائب ورئيس الوزراء.

معنى التوريث

والخلاصة أن سيناريو التوريث ظل لسنوات يتقدم ويتراجع ولكنه لا يختفي أبدا. وإذا ما تأملنا المعنى الفعلي للتوريث، أي قيام رأس السلطة باختيار خليفته دونما اعتبار لرغبة الشعب أو لأية قواعد ديمقراطية حقيقية، نجد أننا قد وُرثنا حتى الآن مرتين. الأولى كانت في 1970 عندما توفى عبد الناصر الذي كان قد عين السادات نائبا له قبل ذلك بعام واحد. ثم وُرثنا للمرة الثانية في عام 1981 حينما تولى مبارك الحكم خلفا للسادات بعد أن ظل يشغل منصب نائب الرئيس منذ عام 1975.

غير أن التوريث وفقا للطرح الحالي، أي من الأب إلى الابن مباشرة أسوة بالنظم الملكية، هو بلا شك خطوة مختلفة نوعيا. يمكن القول أنها قد تعني أحد شيئين أو الاثنين معا. فهي من جهة تشير إلى أن الحاكم وصل من الثقة بقدرته على السيطرة إلى تصور إمكانية تحكم ذريته في البلد لأجيال قادمة. غير أن هذا التوجه له معنى آخر ربما يكون أهم من ذلك، وهو أن النظام يعيش حالة من الأزمة والخوف من المجهول تجعله يفضل حدوث انتقال آمن عن طريق التوريث العائلي بدلا من فتح المجال لحدوث صراعات داخل الطبقة الحاكمة قد تكون لها عواقب غير محمودة، وفوضى لا يعلم أحد ما ستؤدي إليه. ويبدو أن ذلك هو الحال في مصر، وأنه على الأقل يوجد جناح في الطبقة الحاكمة، بشقيها البيروقراطية ورجال الإعمال، يعتقد أن سيناريو توريث مصر لجمال مبارك من شأنه أن يحمي هذه الطبقة من التقلبات التي قد تنشأ عن الصراع على السلطة ومن ثم من شأنه أن يحمى مصالح تلك الطبقة في المستقبل.

لن نورّث

لكن لأن الريح قد تأتي بما لا تشتهي السفن، فإن سيناريو التوريث يبدو في هذه اللحظة تحديدا أصعب منه في أي مرحلة أخرى منذ تم طرح تلك الفكرة. فالنظام الآن بكافة رموزه أصبح مكروها كما لم يكن مكروها من قبل، وذلك نتيجة النجاح منقطع النظير في استعداء الشعب بأكمله – من عمال وفلاحين وموظفين وشباب ومهنيين وقضاة.. الخ. وفي ظل هذا الوضع الذي بات الكثيرون يعتقدون أنه بداية النهاية بالنسبة للنظام، فإن تمرير سيناريو التوريث أصبح صعب المنال للغاية. وهنا تنبغي إضافة أن التحفظ الأمريكي على هذا السيناريو هو عامل آخر يصعب من دخوله حيز التنفيذ.

وهنا يمكن الإشارة إلى اختلاف الحالة المصرية عن حالات التوريث السابقة – المعدودة – وأهمها كوريا الشمالية وسوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي الحالة الأولى أستطاع كيم إيل سونج قبل وفاته بعدة سنوات إعداد نجله كيم يونج إيل لخلافته في ظل نظام يقوم على عبودية الفرد وعدم السماح بقيام أي نوع من المعارضة. أما في الحالة الثانية، فرغم الخلافات التي كانت تتصاعد من حين لآخر بين حافظ الأسد وبعض رموز النظام، ومنهم أخاه رفعت الذي كان مطروحا في أحد الفترات كخليفة للأسد، إلا أن السيطرة التي كانت يتمتع بها وضعف المعارضة سمحت بإعداد ابنه باسل لخلافته، ثم سمحت له بنقل العطاء بسهولة إلى بشار بعد مصرع باسل في حادث. أما في حالة الكونغو، حيث تولى جوزيف كابيلا منصب الرئيس خلفا لوالده لوران كابيلا في عام 2001، فقد كانت البلاد آنذاك في حرب أهلية وكان كابيلا الابن يحظى بتأييد رؤساء أنجولا وناميبيا وزيمبابوي الذين كانوا يدعمون كابيلا الأب بآلاف الجنود في حربه ضد الأجنحة المسلحة المعارضة.

وأخيرا تبقى حقيقة أن تطورات الأسابيع القادمة سوف تكون حاسمة، لكن المؤكد هو أن الجماهير وحدها هي القادرة على أن تمنع هذا السيناريو من أن يصبح أمرا واقعا.

حرب المحمول الثالثة

أدهم علي

تلقى الجهاز القومي للاتصالات يوم 4 مايو الماضي عروضا من 11 تحالف لإنشاء الشبكة الثالثة للمحمول في مصر بعد احتكار شركتي موبينيل وفودافون للأسواق لمدة أكثر من 8 سنوات بقرار حكومي يعكس حجم نفوذ أصحاب الشركتين.

ويضم كل واحد من التحالفات الـ11 أصحاب العروض شركة لها سابق خبرة في تشغيل شبكات المحمول، وشريك ذو مركز مالي، وشريك له خبرة بالسوق المصري كما هو الحال مثلا في تحالف شركة MTC الكويتية ومؤسسة EFG Hermes المالية المصرية.

وتستشهد الحكومة بكثرة العروض المقدمة على قدرة الاقتصاد المصري على جذب استثمارات وخاصة في قطاع الاتصالات، وتعد المستهلكين بمنافسة حقيقية على أسعار الخدمة تؤدي إلى تخفيضها بعد أن ابتلعت الشركتين الحاليتين أموالهم.

إلا أن الواقع يشير إلى أن كثرة العروض سببها ليس قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمارات، وإنما رواج صناعة الاتصالات عالميا واحتياج الشركات العالمية إلى فتح أسواق جديدة بعد أن تشبعت الأسواق الأوروبية والأمريكية وأصبح دخول مشتركين جدد للسوق ضعيف جدا. من هنا أصبحت الأسواق المتاحة للاستثمار هي آسيا (خاصة الهند وباكستان) وأفريقيا (زنجبار والجزائر وتونس ومصر).

وستنشئ الشبكة الثالثة ما يسمى بخدمات الجيل الثالث من التليفون المحمول (صور وقواعد بيانات)، وهى خدمات لا يمكن تقديمها عن طريق الشبكتين الحاليتين، إلا إذا تم تطويرهما. وسيقسم حينها السوق على الشركات الثلاث مع اتفاقهم على متوسط أسعار يحقق تعاظم أرباحهم كما كان الحال خلال السنوات الثماني السابقة. حيث كان مستوى الأسعار المحلى لخدمات المحمول أعلى بكثير من المتوسط العالمي، ولا عزاء للمستهلكين.

و قد اشترط الجهاز القومي للاتصالات على الشركات المتقدمة للمزايدة الحصول على 3% سنويا من القيمة الثابتة للشركة (والمحددة بواقع 2.5 مليار جم لبدء المزايدة) بالإضافة إلى 0.2% عن كل 100 مليون جم يتم زيادتها على هذه القيمة الثابتة في إطار المزايدة للحصول على رخصة التشغيل. وقد أثار هذا الشرط قلق التحالفات المتقدمة للمزايدة، خاصة أنه شرط لم يطبق على الشركتين العاملتين عند بدء تشغيلهما. إلا أن الجهاز طمأن تلك التحالفات بأن الشرط نفسه سيطبق على الشركتين عند تقدمهما للحصول على رخصة تشغيل خدمات الجيل الثالث.

إلا أن التساؤلات والشكوك تلاحق الجهاز القومي للاتصالات بخصوص وضع المهندس علاء فهمي رئيس لهيئة البريد (المشاركة في أقوى التحالفات المرشحة للفوز، وتضم إلى جانب هيئة البريد المصرية اتصالات الإماراتية والبنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي). ففهمي عضو مجلس إدارة الجهاز القومي للاتصالات الذي يبت في العروض المقدمة، هذا بالرغم من أن هيئته عضو في أحد التحالفات صاحبة العروض، الأمر الذي أدي بالجهاز إلى تأكيد أن فهمي لن يشارك في تقييم العروض المقدمة أو تزكية أحدها.

وقد يرجع دخول هيئة البريد المصري في تحالف منافس على الرخصة الثالثة إلى تفكير سابق لدى الحكومة المصرية أن تمنع الشركة المصرية للاتصالات من دخول المزايدة حتى يمكنها الاحتفاظ بحصتها البالغة 25% من أسهم فودافون مصر والتي يتعين عليها التخلص منها في حال حصولها على الرخصة الثالثة، وذلك وفقا لوزير الاتصالات طارق كامل، الذي طالب "المصرية" في مارس الماضي بعدم الاندفاع في المنافسة على الشبكة الثالثة حيث أنها متواجدة بالفعل في سوق المحمول بموجب الحصة التي تمتلكها في فودافون مصر. إلا انه من الواضح أن الحكومة قد قررت أن تنافس الحكومة على الشبكة الثالثة بإعلان المصرية للاتصالات دخول الحلبة في تحالف مع تيليكوم إيطاليا قبل يوم من انتهاء مهلة تلقى العروض.

وعن فرص الفوز، يرى بعض الخبراء أن بعض التحالفات لديها فرص أقوى من غيرها مثل تلى نور النرويجية مع الأهلي للاتصالات وMTN الجنوب أفريقية مع راية القابضة باعتبارهم ذوى خبرة كبيرة في إدارة وتشغيل شبكات المحمول.

ويرى نجيب ساويرس "رئيس مجلس إدارة موبينيل"، وأحد أكبر حيتان السوق المصري، في تصريحات له في مايو من العام الماضي أن الخليجيين وحدهم هم القادرون على اختراق شبكة المنافسة العالمية في سوق المحمول لتمتعهم بفوائض مالية ضخمة.

قد يكون ساويرس محقا، خاصة وأن الخليجيين يمثلون بالنسبة له شبحا مؤرقا وعقبة في طريق حلمه أن يكون صاحب أكبر شركة للمحمول في العالم، كما صرح للميس الحديدى فى لقاء على شاشة القناة الأولى. وبالفعل تمكنت اتصالات الإماراتية قبل أسابيع من الحصول على 26% من أسهم الاتصالات الباكستانية لتصبح أقوى منافس لأوراسكوم تيليكوم إحدى شركات ساويرس في السوق الباكستاني.

كما حصلت شركة إماراتية أخرى على 5% من أسهم شركة الاتصالات التونسية أمام "تونيسيانا للمحمول" التابعة لأوراسكوم تيليكوم. والآن تتنافس شركات الخليج على السوق المصري.

وقد أوضح ساويرس طريقته ليكون صاحب أكبر شركة اتصالات في العالم بإجابته على سؤال آخر للميس الحديدي: "أنت كنت ضد إنشاء شركة ثالثة للمحمول – عندما طالب بذلك الرئيس المصري مبارك؟" فكان رده: "أنا لم أكن ضد. أنا قلت حينها أن هذا قرار اقتصادي خاطئ". وبناء عليه تأجل طرح الشبكة الثالثة لمدة ثلاثة سنوات تمكن خلالها ساويرس من زيادة عدد المشتركين في شبكته من حوالي مليون إلى حوالي 3 مليون مشترك لتتعاظم أرباحه إلى حوالي 2 مليار جم سنويا.

ولنعرف نحن أن من يحكمنا هو تحالفات ساويرس ونصير وعز وغيرهم مع مبارك والعادلى ومجلس الشعب الذي يشرع لهم القوانين التي تعظم أرباحهم وتكون الطوارىء والفقر والقمع من نصيبنا.

الديكتاتور ونظامه وأيام خريفه القاسية

جيهان شعبان
رقية حجازي

في يوم الخميس 18 مايو، وبعد معركة دارت على مدى عدة أسابيع، صدر حكم مجلس الصلاحية المشكّل لتأديب القاضيين هشام البسطويسي ومحمود مكي ببراءة مكي من التهم المنسوبة إليه وبتوجيه اللوم للبسطويسي.

في نفس الزمان والمكان (دار القضاء العالي) قضت محكمة أخرى برفض الطعن على الحكم الصادر ضد الدكتور أيمن نور في قضية تزوير توكيلات حزب الغد الملفقة ضده لأسباب سياسية معروفة للجميع.

تأتي هذه التطورات في لحظة ساخنة من التاريخ السياسي لمصر. فقبل 18 مايو بأسابيع قليلة كانت أغلبية أعضاء مجلس الشعب من رجال الحزب الوطني اللاديمقراطي قد وافقت على تمديد قانون الطوارئ، الذي تحكم به مصر منذ 1981، لمدة عامين إضافيين لحين صدور قانون مكافحة الإرهاب الذي سيقنن حالة الطوارئ ويحولها من حالة استثنائية إلى حالة "دستورية".

في نفس الأثناء، كانت أجهزة الأمن قد بدأت حملتين أمنيتين همجيتين يمكن وصفهما بأنهما الأكبر خلال السنوات الأخيرة. الحملة الأولى تجري وقائعها في سيناء ضد الشعب السيناوي، بالأخص البدو، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب. أما الثانية فتدور أحداثها في القاهرة والمحافظات لـ"مكافحة" حركة التغيير الديمقراطي. في الحملة الأولى تم قتل عشرات الأشخاص في جبال سيناء يجمع الكل أن لا علاقة لهم بالعمليات المسلحة التي تمت في دهب. وفي الحملة الثانية لترهيب مناضلي التغيير الديمقراطي وصل عدد المعتقلين الآن إلى ما يقترب من 800 خلال ثلاثة أسابيع أو أكثر قليلا، من كافة القوى المعارضة من الإخوان المسلمين إلى الاشتراكيين الثوريين.

سبتمبر جديد؟

إذا كان البعض يتحدث عن سبتمبر 81 جديد، أو يوليو 52 جديد، أو يناير 77 جديد، فإن في كل هذه المقارنات درجة من الصحة. ذلك أن أزمات الأنظمة الطبقية الحاكمة دائما ما تتشابه في بعض الأوجه الأساسية: تزامن العزلة التامة لرجال الحكم، مع تفشي الفساد، مع فقدان الأمل، مع سيادة القمع، مع تفكك مؤسسات الدولة.

لكن مايو 2006 له سماته الخاصة. النظام الحاكم، والطبقة الحاكمة بأسرها، يبدوان الآن وكأنهما يسابقان الزمن لترتيب أوراقهما. الكل يشعر الآن أننا في مرحلة انتقالية لن تطول كثيرا. فالديكتاتور يعيش أيام خريفه الأخيرة. والبحث عن بدائل تحمي المصالح القائمة، على المستويين الطبقي والشخصي، أصبح ضرورة ملحة.

لهذا اكتسبت معركة القضاة مكانها المركزي والحاسم. فمع أن حركة الشارع والنضالات المطلبية لجماهير العمال والفلاحين والموظفين والعاطلين لا تزال عند مستوى متدنى، ومع أنها لا تزال منفصلة عن حركة المعارضة الديمقراطية بفصائلها المختلفة، إلا أن هناك "شبح ما يخيم على مصر" – شبح الانفجار الجماهيري.

هذا الشبح، الذي لا يلقي إليه حكامنا الجدد حديثي العهد من حواريي جمال مبارك بالا، يلعب دورا محركا وراء الأحداث. ظهور القضاة بوصفهم معارضين للنظام، وهم أساس شرعية النظام، ودعواهم الصريحة لجماهير مصر للتحرك دفاعا عن العدل والحرية، كانا بمثابة ناقوس خطر استشعره رجال النظام. فهاهي قاعدة الشرعية الأخيرة، القاعدة التي ظن النظام أنه يمتلكها تماما، تعلن التمرد وتبدأ في تحريض الشارع.

قبل ذلك بثلاثة سنوات تقريبا، في مارس 2003، كان النظام قد استشعر الخطر في مظاهرات اندلعت من حيث لم يكن يحتسب. كان ذلك في يومي 20 و21 مارس حينما سار عشرات الآلاف في شوارع وسط البلد مندين بالغزو الأمريكي للعراق وبنظام مبارك الذي كان قد عّوم الجنيه قبل ذلك بحوالي شهرين مما أشعل حريق أسعار لم ينطفئ حتى يومنا هذا.

أزمة القضاة

بين مارس 2003 ومايو 2006 جرت مياها كثيرة في النهر. فبين التاريخين كانت الأزمة التي يعانيها المجتمع ونظام حكمه قد نضجت وخلقت لنفسها مواطئ قدم في مؤسسات الدولة ومصادر "الشرعية" في النظام.

الأزمة بين القضاة الإصلاحيين ونظام الحكم هي أهم تجلي لهذا التطور. والحقيقة أن قرارات مجلس الصلاحية يوم 18 مايو لم تنه الأزمة، بل يمكن اعتبارها دليل جديد على المأزق الذي يجد النظام نفسه فيه.

قرار تحويل مكي والبسطويسي إلى مجلس صلاحية كان هدفه تحطيم حركة القضاة ووأد أي فرصة لتحولها إلى مفجّر لحركة سياسية واسعة ضد النظام. كان المرجو أن يلعب القرار دور الفزاعة للقضاة، بحيث يرهب القيادات ويشق الصفوف ويقضي على "الفتنة". لكن ما حدث كان خلاف المرجو. فصحيح أن القرار غير الموقف وحوّل القضاة من مهاجمين مطالبين بتغيير قانون السلطة القضائية وبالتحقيق في وقائع التزوير في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، إلى مدافعين عن أنفسهم ضد التأديب. لكن ما أرادته السلطة لم يحدث. فالحركة لم تنكسر والقضاة لم ينقسموا والتأديب لم يؤد إلى العزل.

لكن القضاة أيضا لم ينتصروا. هم يعلمون ذلك تماما، ولكنهم مصرون على أن معركتهم مستمرة. المستشار محمود مكي قال للاشتراكي بعد الحكم بساعات قليلة: "أنا باعتباري قاضي احترم الشرعية وأحترم مبادئ العدالة. لكن الحكم الذي صدر اليوم يخالف الأعراف الدستورية والدولية. المحكمة مشكّلة في أغلبها من خصوم. لقد تمسكنا برفض هيئة المحكمة المشكلة لكن لم يتغير شيء. مرض المستشار البسطويسي كان يستوجب تأجيل الحكم بالقضية. أنا لم أحضر الجلسة، لماذا أحضر وبسطويسي غائب؟ الحكم الصادر مخالف تماما للقانون. فقد أصاب المستشار بسطويسي مرض ألزمه الفراش. قانونيا ذلك يلغي الفصل في الدعوة القضائية. القضية ليست قضية بسطويسي وحده، فجميع القضاة أخذوا هذا اللوم. الحكم فقط يؤكد إصرارنا على خوض معركتنا من أجل استقلال السلطة القضائية وفتح جميع الملفات المغلقة. فلم يحدث ما يسبب تراجعنا. نحن لازلنا نوثق الانتهاكات والتزوير الذي حدث في الانتخابات التشريعية."

أما المستشار يحيى جلال (نائب رئيس محكمة النقض) فيؤكد: "ما حدث اليوم مذبحة موجهة للعدالة في مصر. المحاكمة معدومة والتشكيل معدوم. ليس من سلطة وزير العدل من الأساس أن يحاكم قاضي. وزير العدل مثله مثل وزير الصحة ووزير الري. ما يحدث مخالف للدستور. ما حدث اليوم مهزلة. فالرسالة التي تريد السلطة التنفيذية توصيلها هي أنه ستتم محاكمة كل من يقول كلمة حق. فبدلا من التحقيق مع المزورين والمعتدين في الانتخابات التشريعية، تتم محاكمة القضاة المطالبين بالتحقيق في وقائع التزوير. المقصود من الحكم إجبار القضاة على التستر على الجرائم التي حدثت في الانتخابات البرلمانية وعلى كل ما يؤدي إلى جرائم أخرى في حق شعب مصر. وقرارنا هو رفض الحكم وفض الاعتصام حتى انعقاد الجمعية العمومية لنادي القضاة."

القضاة والتغيير

ما حدث يوم 18 مايو يعكس حجم وحدود حركة القضاة في اللحظة الراهنة. القضاة، كما ذكر المستشار طارق البشري في ندوة بمركز الدراسات الاشتراكية مؤخرا، تتحقق قوتهم فقط في إطار التوازن بين سلطات الدولة. "القضاة لا يملكون القوة المادية التي تملكها السلطة التنفيذية، ولا يملكون القواعد الشعبية التي تملكها القوى الممثلة في السلطة التشريعية، كل ما يملكونه هو ما يسمى بـ"الشرعية"، أي القدرة على الفصل بين السلطتين وإعطائهما وجها قانونيا معترف به اجتماعيا وسياسيا."

الأزمة الراهنة وضعت القضاة في موضع استثنائي تماما. فهم، لأسباب تخص طبيعتهم الطبقية والسياسية الخاصة جدا، يعارضون النظام الديكتاتوري الحاكم من مواقع ليبرالية وسطية. ولّما كانوا لا يملكون مصادرا للقوة الذاتية، فإن حركتهم معلقة في فراغ، لا يمكنها أن تتحرك للأمام إلا إذا لعبت دور المفجر لحركة أوسع لها مصادر قوة خاصة بها.

النظام الحاكم يدرك ذلك تماما. ولذلك فقد كان كل همه خلال الأسابيع الأخيرة هو تحطيم الجسور بين حركة القضاة والحركة السياسية الأوسع. وقد أتى هذا التطور في سياق إقليمي ودولي أعطى النظام "فرصة عمره" للهجوم على حركة التغيير الصاعدة بدون ثمن دولي يذكر. فبالرغم من هجوم الصحافة الدولية على مبارك بسبب أحداث الخميس الأسود 11 مايو، وبالرغم من تصريحات المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ومن مواقف الاتحاد الأوروبي المنددة لما سُمي بـ"انتكاسة الإصلاح" في مصر، بالرغم من هذا وذاك إلا أن الاتفاقات والتطمينات تحت السطح أعطت مبارك ضوءا أخضر للاستمرار في سياسة اليد الغليظة التي بدأ في إتباعها كوسيلة وحيدة للتمهيد لتوريث الحكم.

الحكم على أيمن نور أتى كدليل إضافي على توجهات النظام. فالآن لم يعد هناك أي مخرج قضائي من أزمة أيمن نور. وهو ما يعني إصرار عصابة مبارك على تصفية كل البدائل السياسية بالوسائل القمعية.

لكن لا تمديد الطوارئ، ولا الحكم على أيمن نور، ولا السعي المحموم لتغيير الدستور تمهيدا للتوريث ولاستمرار نظام الحكم بشكله الراهن، يمكنهم أن ينجحوا في حل أزمة الاحتقان السياسي السائدة. من السذاجة أن يعتقد البعض أن قرار وزير الداخلية السفاح حبيب العادلي منع المظاهرات هو الحل لأزمة سياسية مركبة أساسها هو فشل المؤسسات السياسية الحاكمة بشكلها الحالي في التعبير عن توازنات القوى السياسية والطبقية. ومن السذاجة أن يعتقد البعض أن غضب الطبقة الوسطى الجديدة، كما يعبر عن نفسه في حركة النقابات المهنية، وتناحر أجهزة الدولة، كما تعبر عنها أزمة القضاة، والفشل الاقتصادي والاجتماعي، كما تعبر عنهما مؤشرات الاقتصاد واحتجاجات العمال والفلاحين المتصاعدة، قابلين للتصفية والحل بقرارات أمنية أو إدارية.

فالمعركة لازالت مستمرة. والطريق لازال في بدايته.

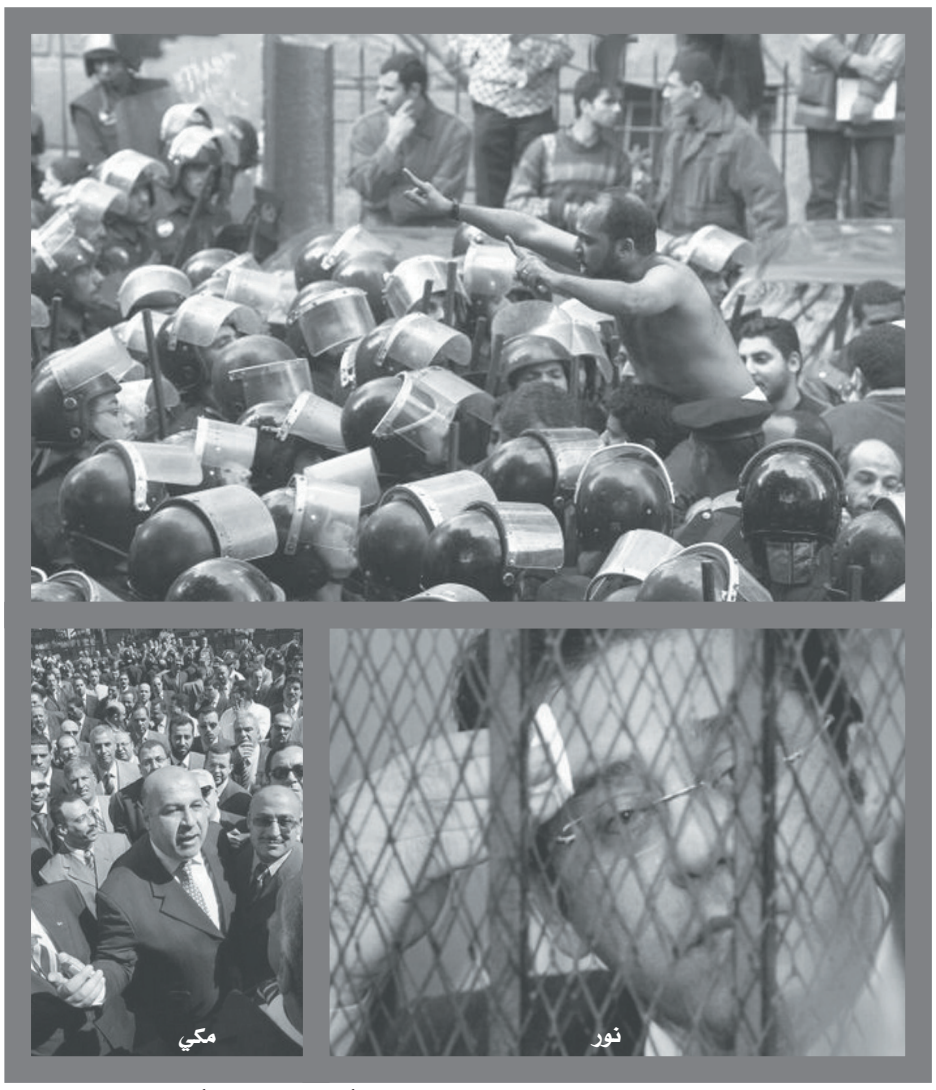
نور

مكي

معتقلون من أجل الحرية

"نحن المختطفون من أمام نادي القضاة والمحتجزون بسجن محكوم طره نكرر تضامننا التام مع القضاة وندين استمرار نظام مبارك في تعسفه وتمريره لحالة الطوارئ وتصعيده لأساليبه القمعية ضد التحركات الإصلاحية، ونؤكد أننا رغم ترحيبنا بدفع جزء يسير من ثمن حرية شعبنا، فإننا نؤكد في نفس الوقت تمسكنا بأبسط حقوقنا الإنسانية، ولو كأسرى حرب."

هكذا أعلن المعتقلون عن موقفهم من خلف القضبان. وقت تسريب هذا البيان كان عددهم 40 من مختلف القوى السياسية المصرية بخلاف 200 من الإخوان المسلمين (وصلوا بعد ذلك إلى 50 معتقل بينهم أربع نساء).

الآن، وبعد أحداث 18 مايو، زاد عدد المقبوض عليهم من الإخوان بحوالي 400 وفقا لتصريحات الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد للاشتراكي، بينهم الدكتور عصام العريان ومحمد مرسي الرئيس السابق لكتلة الإخوان البرلمانية.

إذا استثنينا اعتقالات الإخوان المسلمين، تكون هذه أكبر هجمة تعرضت لها قوى المعارضة في مصر منذ اعتقالات مظاهرات مناهضة الحرب ضد العراق في 20 و21 مارس 2003.

حتى كتابة هذه السطور تمت الاعتقالات على 6 موجات، ارتبطت بمعركة القضاة مع النظام. فبعدما أعلن نادي القضاة الاعتصام، هاجمت قوات الأمن اعتصاما موازيا على الرصيف المقابل للنادي نظمه نشطاء كفاية واعتدت بوحشية على المعتصمين واعتقلت 13 من بينهم: أحمد صلاح ومحمد الشرقاوي وأحمد الدروبي من نشطاء "شباب من أجل التغيير"، وأحمد ماهر من أعضاء "حزب الغد".

في يوم الأربعاء 26 أبريل، اليوم السابق على الجلسة الأولى لمجلس تأديب القاضيين مكي والبسطويسي، قامت قوات الأمن بمحاصرة مجموعة نشطاء حركة التغيير على مرأى ومسمع من كاميرات التصوير وبدأت في الاعتداء عليهم، حتى محمد عادل "إخوان مسلمون" الذي كان يصلي وقت الهجوم، لم ينج من براثن زبانية مبارك، انهالوا عليه بالشوم حتى فقد الوعي، ثم حملوه "مرابعة" إلى سيارة الترحيلات. ومن فرسان الحرية في هذا اليوم: كمال خليل وإبراهيم الصحاري "مركز الدراسات الاشتراكية"، أكرم الإيراني "حزب العمل"، محمد الدردير "الحركة المصرية من أجل التغيير"، بهاء صابر وياسر بدران "شباب من أجل التغيير"، جمال عبد الفتاح "حزب الاشتراكيين المصريين"، مالك مصطفي "حزب الوسط".

كمال خليل

وفي يوم جلسة التأديب تحول وسط المدينة إلى ثكنة عسكرية. في حملة لإرهاب الآلاف التي توافدت للتضامن مع القضاة. وما هي إلا دقائق معدودة، حتى بدأت عمليات الاختطاف. تم اعتقال 40 من كوادر "الإخوان المسلمين" الذين نزلوا الشارع بكثافة وحوالي 20 آخرين من مختلف القوى السياسية من ضمنهم: وائل خليل "مركز الدراسات الاشتراكية"، أشرف إبراهيم "الحركة المصرية من أجل التغيير"، علي الفيل "حزب الغد".

يوم 7 مايو كان اليوم المقرر لنظر الطعن في قرار إحالة البسطويسي ومكي إلى مجلس التأديب في محكمة باب الخلق. وفي نفس التوقيت والمكان، كانت النيابة تنظر في تجديد المجموعة الأولى من المعتقلين. ومنذ الصباح الباكر احتشد عشرات النشطاء السياسيين أمام المحكمة للتضامن مع القاضيين ومع زملائهم. في هذه المرة تخلت قوات الأمن عن سياسة عدم اعتقال النساء. حيث تم اختطاف ثلاث مناضلات هن: أسماء علي "مركز الدراسات الاشتراكية"، رشا عزب "حزب الاشتراكيين المصريين"، ندا القصاص "الحركة المصرية من أجل التغيير"، بالإضافة إلى خمسة مناضلين من ضمنهم: علاء سيف "الحملة الشعبية من أجل التغيير"، أحمد عبد الغفار "حزب الغد"، فادي اسكندر "حركة الكرامة"، كريم الشاعر "شباب من أجل التغيير".

أما الموجة الخامسة، فكانت يوم 11 مايو، عند عرض المستشارين بسطويسي ومكي أمام مجلس الصلاحية للمرة الثانية. ساعتها تحولت شوارع وسط القاهرة لساحة حرب. مشاهد السحل وتكسير العظام أهلّت أخبار القاهرة لتحتل الصدارة في نشرات الأخبار. تم اعتقال 260 من كوادر الإخوان المسلمين من بينهم 50 قيادي، إضافة إلى عدد من قيادات حزب العمل والحركة المصرية من أجل التغيير من ضمنهم عبد العزيز الحسيني.

وأخيرا، ففي يوم 18 مايو، وهو اليوم الذي صدر فيه حكم براءة ومكي ولوم بسطويسي، تم القبض على مئات من الإخوان.

الاتهامات التي وجهت للمناضلين تكررت تقريبا في كل المحاضر: التجمهر، إهانة رئيس الجمهورية، تكدير الأمن العام، تعطيل المواصلات والمرور، التعدي بالسب على رجال الضبط، التحريض على تنظيم المظاهرات، وتوزيع المنشورات.

لجنة الإعاشة

تشكلت لجنة إعاشة لتوفير احتياجات المعتقلين. اللجنة تجتمع في مركز هشام مبارك للقانون. العنوان: 1 ش التوفيقية بالقرب من تقاطع شارعي طلعت حرب و 26 يوليو بوسط القاهرة – الدور الخامس. يمكنكم الاتصال بتليفون : 5758909 أو بعادل واسيلي محمول رقم 0101013621. إذا أردتم التطوع لمساعدة اللجنة.

دافوس في شرم الشيخ

حنين حنفي

بينما تقرأ هذه السطور، يكون قد تم افتتاح المنتدى الاقتصادي العالمي لإقليم الشرق الأوسط، الشهير "بمنتدى دافوس". في شرم الشيخ، الذي يعقد خلال الفترة 20 - 22 مايو الجاري. جاء الاسم من المدينة السويسرية التي تم فيها في السبعينات أول اجتماع لعشرات من الشخصيات السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية التي كانت تُمثل قمم الرأسمالية في العالم.

ومنذ ثلاثين عاما يجتمع سنويا في دافوس رجال ونساء حكم حاليين وسابقين، رؤساء للشركات المتعددة الجنسية الكبرى، ممثلو البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، لكي يُخططوا معا السياسات التي ينبغي أن تسير عليها الرأسمالية العالمية حتى تضمن لنفسها مزيدا من المكاسب على حساب الشعوب، ولكي يُحبطوا المقاومة المتزايدة للشعوب ضد إفقار الجماهير العاملة، ضد البطالة التي تنتشر يوما بعد يوم، ضد فقدان حرياتها وحقوقها الاجتماعية في الصحة، والتعليم، والسكن، ومستوى آدمي للمعيشة، ضد تلوث البيئة وتخريب الطبيعة.

عضوية المنتدى تتكون بالأساس من حوالي ألف شركة عالمية يتعدى دخلها السنوي المليار دولار. ويحاول منظمو المنتدى الادعاء بأنه منتدى ديمقراطي ومفتوح، فيقومون بدعوة عدد من الصحفيين والمنظمات غير الحكومية للمراقبة. إلا أن عملية انتقائهم تتم بعناية شديدة، فالحقيقة أن المنتدى قد أثبت مرارا أنه لا يحب النقد. أما عن وضع أجندات الاجتماعات السنوية أو الإقليمية، فإنه لا يحق لأي شركة عضو أن تشارك في تحضير الأجندات إلا إذا ما دفعت ما يقرب من 320 ألف دولار سنويا!

ويبدو أن المؤتمرات السنوية لم تكن كافية للتعبئة لسياسات الليبرالية الجديدة، فأضيفت مؤتمرات إقليمية تجوب العالم، كان نصيبنا منها في منطقة الشرق الأوسط ثلاث اجتماعات عقدت في الأردن في الفترة من 2002 وحتى 2005. عقد الاجتماع الأخير تحت شعار "اغتنم اللحظة"، لمناقشة مستقبل "الشرق الأوسط الكبير" السياسي وأسباب الإرهاب في المنطقة ومستقبل العراق.

والآن يجتمع هؤلاء الأغنياء المهيمنين على مصير العالم، وعلى مصيرنا نحن الشعوب العربية، ليُدبروا أمورهم على أرض مصر في شرم الشيخ، تحت شعار "السلام وفرص الرفاهية في الشرق الأوسط"، على أساس أن المنطقة لديها فرصة ذهبية للنمو والمنافسة في السوق العالمية، هذا إذا ما اتبعت روشتة الإصلاح العالمية!

لكن الأجندة غير معلنة للمنتدى تتضمن ملفات شديدة السخونة مثل صعود حماس إلى السلطة والملف النووي الإيراني وازدياد وتيرة المقاومة في المنطقة والمخاطر الطائفية. إنهم ببساطة يُخططون لإعادة رسم المنطقة العربية بحيث يضمنوا السيطرة الكاملة عليها، ولكي يضمنوا أن يكون لإسرائيل المكانة الأولى.

في السنوات الأخيرة لم يمر اجتماع لمنتدى دافوس دون مظاهرات مناهضة، وسيتكرر هذا في مصر. ففي حين كان موقف حكومتنا (التي من بين وزرائها من هم أعضاء في هذا المنتدى) هو الافتخار بإقامة هذا المنتدى على أرض مصر جاءت مبادرة المجموعة المصرية لمناهضة العولمة "أجيج"، التي تبنتها كل قوى اليسار المصري للدعوة لوقفة احتجاجية ومؤتمر صحفي أمام نقابة الصحفيين يوم السبت 20 مايو الساعة 12 ظهرا، ومؤتمر شعبي مناهض، يوم الأحد 21 مايو، بدءا من السادسة مساء بنقابة الصحفيين، كإحدى خطوات المقاومة ضد عولمة الرأسمالية القاتلة للشعوب، وللاحتجاج على عقد اجتماع "دافوس" على أرض بلادنا، ولتأكيد الإصرار على مواصلة النضال ضد ما يُدبر لشعوبنا، ولدعم التضامن المشترك بين جهودنا المحلية وبين معارك الشعوب في أنحاء العالم.

رفض طعن أيمن نور

أعلن صلاح البرجي رئيس دائرة محكمة النقض التي نظرت في طعن أيمن نور يوم الخميس الماضي، "قبوله شكلا ورفضه موضوعا"، وهو ما يعني تأكيد حكم الصادر ضده.

هذا الحكم يؤكد ربما للمرة الألف، استخدام النظام للقضاء كأداة من أدوات فرض القمع والاستبداد. الدكتاتور مبارك لا يقبل النقض –مئات من المعارضين يواجهون الآن تهمة سب الرئيس–، ولم يستطع تحمل فكرة ترشح نور في مواجهته في الانتخابات الرئاسية.

تم تلفيق تهمة تزوير توكيلات حزب الغد لنور، وقبض عليه أثناء خروجه من مجلس الشعب، في مشهد عنيف ومهين، عكس رغبة النظام في "كسر عينه". وفي ديسمبر الماضي أصدرت المحكمة ضده حكما بخمس سنوات، أصبح الآن نهائيا.

ولأن التزوير تهمة "مخلة بالشرف"، فإن هذا الحكم يحرم نور من حق الترشح في أي انتخابات لمدة ست سنوات بعد انقضاء فترة العقوبة التي امضى منها حتى الآن أقل من عام. أي انه استبعد نظريا من الحياة السياسية المصرية لمدة عشر سنوات مقبلة.

فلم يعد أمام نور الآن للخروج من محبسه إلا احتمال صدور عفو رئاسي. وهو احتمال ضعيف إذا ما قورن باحتمالات خروج مبارك نفسه من الحياة السياسية خلال فترة أقل بكثير من مدة سجن نور.

دينك أم وطنك.. اختيار البهائيين!

أحمد سمير

ابتسم فأنت في مصر، بوابتك إلى عالم القمع والاضطهاد!

كان الكثيرون قد هللوا لحكم أصدرته محكمة القضاء الإداري يوم الرابع من أبريل الماضي برئاسة المستشار فاروق عبد القادر نائب رئيس مجلس الدولة، يقر بحق البهائيين المصريين في إثبات ديانتهم في خانة الديانة بالأوراق الرسمية. أتى هذا الحكم في قضية رفعها أحد البهائيين وزوجته عام 2004 ضد وزير الداخلية ومصلحة الأحوال المدنية وهيئة الجوازات والهجرة مطالبا بحقه في إثبات ديانة أبنائه في المحررات الرسمية.

لكن سرعان ما ثبت أن هذا الحكم هو مجرد جملة اعتراضية عابرة في مسيرة بدأت عام 1960 عندما أصدر جمال عبد الناصر قرارا يقضي بحل المحافل البهائية وعدم الاعتراف بالبهائية كديانة. ففي الأيام الأخيرة أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكما ينقض الحكم السابق لمحكمة القضاء الإداري ويؤيد استمرار عدم الاعتراف بالبهائية في مصر.

إذن، فقد صحح القضاء المصري أوضاعه ليصبح واحد من أذرع السلطة المضطهدة للبهائيين، ولكافة أصحاب المعتقدات، في مصر. وليس هذا غريبا. فالقضاء، بالرغم من خصوصيته، جزء من آلة الدولة. وهو يحكم بقوانين وضعتها الديكتاتورية الطبقية التي تحكمنا.

لا ننسى في هذا السياق أن حكم التفريق بين نصر حامد أبو زيد وزوجته كان حكما قضائيا. ولا ننسى أن كثير من الأحكام التي أهدرت حقوق أساسية للمصريين – حقوق منصوص عليها في الدستور – أصدرتها أعلى السلطات القضائية في هذا البلد. فمثلا الحكم بدستورية الخصخصة كان حكما صدر عن المحكمة الدستورية العليا في تناقض واضح مع النصوص الصريحة للدستور المصري.

الديكتاتورية التي تحكمنا تقول أنها تحترم دستور 1971. بل أن أحد أهم رموزها، الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، هو من واضعي دستور 71. وفي الدستور نصوص صريحة – المادتين 40 و46 – تنصان على حرية الاعتقاد.

من ناحية أخرى، مصر وقعّت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهو ينص على أن "لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه."

لكن، كما نعلم جميعا، فإن ما يسمى بـ"دولة القانون" ليس إلا وهما لا علاقة له بما يحدث في هذا البلد. ففي قضية حق البهائيين في إثبات ديانتهم في المحررات الرسمية التي حكمت فيها مؤخرا المحاكم الإدارية لم يكن القانون بنصه وروحه هو الحكم؛ الحكَم كان الخضوع لمزاج التهييج ضد أصحاب المعتقدات الأخرى، هذا المزاج الذي تخلقه الدولة ومؤسساتها الدينية المحافظة (مجمع البحوث الإسلامية والأزهر) والقوى السياسية المحافظة (الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية الأخرى)، بل حتى بعض قوى اليسار والتقدم (تيارات من الناصريين والقوميين واليساريين والليبراليين).

يقول حسام بهجت، عضو جمعية المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أن المدعي في قضية البهائية لجأ للقضاء بعد أن رفضت هيئة الجوازات والهجرة استخراج جوازات سفر لبناته الثلاثة على خلفية كتابة كلمة "بهائي" بخانة الديانة في البطاقة الشخصية للوالدين وفي شهادات الميلاد الخاصة ببناتهم الثلاثة. وبسؤاله عن سبب جعل وزير الداخلية ومصلحة الأحوال المدنية أطراف في الخصومة، قال بهجت: "لقد قام ضباط مصلحة الأحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية بمصادرة البطاقات الشخصية للوالدين فضلا عن سحب شهادات ميلاد الفتيات الثلاثة من ملفات مدارسهن."

وبالرغم من صدور بعض الأحكام القضائية في صالح البهائيين في مراحل تاريخية سابقة، ظل تعامل وزارة الداخلية ومصلحة الأحوال الشخصية متذبذب حيال البهائيين. يتم تسجيل الديانة الحقيقية تارة ويضغط من أجل تغييرها تارة أخرى!

أما في السنوات الأخيرة فقد زاد تعسف أجهزة الدولة ومن ورائها وزارة الداخلية، وحُرم البهائيون من حقهم في إثبات ديانتهم ببطاقة الرقم القومي وشهادات الميلاد الحديثة، حتى في حال ثبوت الديانة البهائية بالأوراق الرسمية للآباء والأجداد.

أضاف بهجت، "يشتكي البهائيون من حرمانهم من حق تسجيل عقود الزواج وأيضا شهادات الوفاة. كما لا يمكنهم التعامل مع البنوك وإدارات المرور، أو إلحاق أبنائهم بالمدارس والجامعات، فضلا عن إثبات موقفهم من التجنيد. يواجه البهائيون مصاعب حتى في الحصول على وظائف أو تصاريح عمل أو العلاج بالمستشفيات العامة. أيضا تواجه الأرامل الكثير من المشاكل في استلامهن للمعاش."

يقول د. نبيل مصطفي وهو بهائي مصري مقيم في لندن: "نحن نؤمن بالبهائية كدين مستقل، له كل مقومات الدين المستقل، الرسالة والرسول والكتب. نحن نستند أيضا إلى الكتب السماوية السابقة. من ضمن الأشياء التي أثبتت استقلالية البهائية كدين قرار المحكمة الشرعية في ببا مصر عام 1923." يشرح مصطفى، "الركن الأول من زواج البهائيين يشترط رضا الطرفين وموافقة الوالدين من الجانبين. ليتحقق هذا الشرط في الواقع يتحتم عدم إدعاء البهائي لاعتناقه ديانة أخرى. نحن لا نشترط اعتناق ديانة معينة للزواج، فقط عدم الكذب. أما الركن الثاني، فهو أن للحياة الزوجية وللأسرية قدسية لدينا. عدم الاعتراف بديانتنا له تداعيات كثيرة على الأولاد خاصة في استخراج شهادات الميلاد وفي التسجيل بالمدارس. كما أن ديانتنا لا تورث. الابن لا يرث البهائية عن أبيه أو أمه بالضرورة. فله حرية اختيار دينه. طبعا، نحن ننشأ في بيوت بهائية، حيث يكون هناك تأثير للأب والأم."

نقطة أخيرة، اليوم يتفق نواب الحزب الوطني مع الكتلة البرلمانية لتنظيم الإخوان المسلمين (88 عضو) على رفع دعوى لنقض الحكم الصادر بعدم التمييز ضد البهائيين في حق إثبات الديانة بالأوراق الرسمية. هذا الاتفاق المشين يعكس أي طريق للحرية تريده القوى المحافظة والرجعية في هذا البلد. فبدلا من أن نتحد جميعا ضد مصدر الظلم والاضطهاد والاستبداد – الدولة والطبقة الحاكمة – يظهر بيننا من يؤجج روح تحميل قسم من المضطهدين والمستغلين أوزار الأزمات التي نعاني منها، حتى يقف المسلم ضد البهائي والقبطي ضد المسلم والشيعي ضد الجميع في معركة لن يربح منها سوى من يحكموننا.

مع كل الاضطهاد الذي تمارسه وزارة الداخلية ضد البهائيين، يظهر نواب الإخوان المسلمين في مجلس الشعب ليعلنوا عن ضرورة تجريم معتنقي البهائية. يصل الأمر إلى الحد الذي يطالب فيه أحد نواب الجماعة، الشيخ ماهر عقل، بقتلهم (وفقا لموقع إخوان أون لاين).

الشيء الوحيد الذي اتفقت عليه جماعة الإخوان المسلمين مع الحكومة المصرية في الآونة الأخيرة هو دعاوى الكراهية ضد مواطنين مصريين آخرين لمجرد اعتناقهم لدين آخر. ففي أواخر شهر ابريل الماضي وقف نواب الإخوان المسلمين ضد نواب "الوطني" في معركة تمديد قانون الطوارئ. وفي يوم الخميس 27 أبريل احتشد الآلاف من كوادر وقواعد الجماعة دعما لمطالب قضاة مصر باستقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية وسط جحافل من الأمن المركزي.

في الوقت الذي يعلن فيه الإخوان المسلمون عن تعرضهم لاضطهاد منظم من الحكومة المصرية، وهذه حقيقة، ويرفعون شعارات تدافع عن حق القضاء في ممارسة دوره دون قيد أو شرط، يمارسون ذات الاضطهاد المنظم ضد مواطنين آخرين بالتعاون مع الدولة. إن اضطهاد البهائيين أو أي فئة على أساس اللون أو الدين أو الجنس لن يضيف سوى كارثة جديدة يعاني منها المجتمع في مصر، ويضعف من الجبهة المطالبة بكافة الحقوق والحريات المدنية والسياسية للشعب المصري.

مهندسون ضد الحراسة

أصر أعضاء حركة مهندسون ضد الحراسة على الالتزام بموعد انعقاد جمعيتهم العمومية، الذي تحدد في شهر فبراير الماضي، على الرغم من التضييق الأمني والتواطؤ النقابي. فقد تقدمت اللجنة المشرفة على انعقاد الجمعية العمومية للمهندسين بطلب عقد اجتماع الجمعية في يوم 19 مايو بمقرات خمس جهات مختلفة وباءت جميع محاولاتها بالفشل. تراجع نقيب المحامين سامح عاشور عن موافقته المسبقة على انعقاد الجمعية بمقر نقابة المحامين تحت دعوى أن موافقته كانت خاصة بعقد مؤتمر أو اجتماع وليس جمعية عمومية! أما نقابة المهندسين فقد رفضت استلام الطلب ثلاث مرات على التوالي وبأعذار مختلفة، برغم اجراء عدد من الاتصالات مع وزير الري. بالنسبة لنقابة الصحفيين فقد تم التعامل مع طلب عقد جمعية المهندسين بتجاهل شديد ولم يرد أي رد. أما قاعة المؤتمرات فقد اشترطت ادارة القاعة الحصول على موافقة أمنية كتابية على عقد الجمعية العمومية. وأخيرا رفضت ادارة الاستاد عقد الجمعية بقاعتها المغطاة. في هذا السياق، أجمع أعضاء حركة مهندسون ضد الحراسة على عقد الجمعية العمومية للمهندسين في يوم 19 مايو بمقر نقابة المهندسين حتى لو اضطروا الى عقدها في الشارع.

الإخوان المسلمون

ألقت قوات الأمن القبض يوم 8 مايو، عقب صلاة الفجر، على أربعة من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ، من بينهم العضو القيادي حسن إسماعيل، الذي كانت الجماعة تعتزم ترشيحه لعضوية مجلس الشعب عن دائرة الجمرك والمنشية في الانتخابات التي أجريت في شهري نوفمبر وديسمبر الماضيين، لكن الحكومة أرجأت عقد الانتخابات في الدائرة بدعوى أنها تمتثل لحكم قضائي أبطل صفة أحد المرشحين، ولم تجر الانتخابات في الدائرة الى الآن. إسماعيل سلم نفسه، بعد أن قامت قوات الأمن بالقبض على والده، واحتجازه لمدة زادت على أربع ساعات.

جمعية حقوق المواطن

قامت "جمعية حقوق المواطن" بتصعيد "الحملة الشعبية لمقاطعة التليفون الارضي" إحتجاجا على رفع أسعار الفواتير، عن طريق الدعوة لمقاطعة الخدمة يومي الجمعة والسبت الموافقين 12 و13 مايو الجاري. كانت الجمعية قد نظمت من قبل مقاطعة لمدة يوم واحد هو يوم الخميس 27 ابريل وحققت المقاطعة نجاحاً ملحوظاً تم رصده من قبل نشطاء الجمعية وجمعيات حماية المستهلك الاخرى التي إنضمت لحملة المقاطعة. وقد أعلنت الجمعية في إجتماع عقدته مساء الخميس الرابع من مايو في مقر نقابة الصحفيين بالتنسيق مع لجنة المتابعة والاتصال بالنقابة انها مستمرة في متابعة الدعوى القضائية التي رفعتها أمام مجلس الدولة ضد الشركة المصرية للإتصالات.

حملة لمكافحة أهالي سيناء

مروة فاروق

بعد تفجيرات دهب يومي 23 و24 أبريل الماضيين انهمرت على رؤوسنا التصريحات الرسمية المستفزة، بداية من تصريحات وزير الداخلية حبيب العادلي المؤكدة على "عدم مسئولية الأجهزة الأمنية عن التفجيرات"، مرورا بتصريحات وزير السياحة زهير جرانة التي يؤكد فيها أن "أمن جميع زوّارنا هو همّنا الرئيسي"، وانتهاء بتقدم رئيس الوزراء أحمد نظيف بطلب تمديد قانون الطوارئ لمجلس الشعب على خلفية الأعمال الإرهابية، قائلا، "لتكن الموافقة على تمديد حالة الطوارئ مناسبة لإعلان توحدنا في مواجهة الإرهاب، ولتكن رسالة إلى العالم أجمع بأننا في مواجهة الأخطار متحدون."

كانت هذه هي طريقة حكومة مبارك في التعامل مع الكارثة التي وقعت على أهالي سيناء الفقراء وعلى النازحين إليها بغرض كسب الرزق.

بعد التفجيرات

تعد شبه جزيرة سيناء أفضل نموذج يجسد مدى قمع واستغلال وعنصرية نظام مبارك. فلا يمكن اختصار كارثة التفجيرات في سيناء في عدد القتلى والمصابين. ذلك أن حدوث تفجيرات إرهابية أصبح يعني تكثيف وطأة القمع الأمني على سكان سيناء.

بحسب المصادر الأمنية الرسمية تم إلقاء القبض على أكثر من 35 شخص بعد تصريح وزير الداخلية الذي أكد فيه على مسئولية تنظيم "التوحيد والجهاد" عن التفجيرات، وعن استعانة التنظيم بعناصر من بدو شمال سيناء. بالإضافة إلى ذلك أعلنت الداخلية مقتل سبعة من المطلوبين أمنيا والهاربين في جبل المغارة وجبل الحلال (المأوى التاريخي للمطارديد من تجار المخدرات والسلاح بوسط سيناء، والمكان تحول بعد تفجيرات طابا إلى ملجأ للهاربين من "الإرهاب" الأمني) ومنطقة الريان على أثر ما جرت العادة على تسميته بـ"الاشتباكات أو المطاردات الأمنية" – ليصل إجمالي عدد القتلى من تنظيم "التوحيد والجهاد" إلى 30 قتيلا حتى الآن!

أيضا، أعلنت مديرية الأمن بشمال سيناء عن تسليم ستة متهمين بالتفجيرات الأخيرة لأنفسهم في يوم السبت 12 مايو، الأمر الذي يذكرنا بالسياسة الأمنية "الرحيمة" التي تتخذ أهالي المطلوبين وذويهم كرهائن كوسيلة ضغط لإجبار المطلوبين على تسليم أنفسهم.

سياسة مكافحة الجماهير

منذ تفجيرات طابا (أكتوبر 2004) قامت قوات مكافحة الإرهاب بشن حملة، أقل ما توصف به هو البشاعة، على أبناء سيناء وتفعيل قانون الطوارئ إلى أبعد مدى. ببساطة، منذ ذلك الوقت وأهالي سيناء عرضة للسحل بتوسيع دائرة الاشتباه إلى الحد الذي يجعل كل سيناوي مشروع معتقل ويسمح باتخاذ الأطفال والنساء والشيوخ رهائن.

كان هذا هو السياق الذي استخدمت فيه الأجهزة الأمنية سياسة العقاب الجماعي الإسرائيلية في مواجهة أهالي سيناء، والتي أسفرت عن احتجاز 3000 شخص بعد أحداث طابا، استمر اعتقال المئات منهم حتى يناير 2005 برغم إعلان الحكومة عن كشفها للمسئولين عن الهجمات في تاريخ 25 أكتوبر.

يرى أشرف حفني، عضو حزب التجمع واللجنة الشعبية للدفاع عن حقوق المواطن في سيناء (وهي لجنة تم تشكيلها للتصدي للبطش الأمني بعد تفجيرات طابا)، أن السياسة الأمنية التي تتبعها أجهزة الأمن اليوم تستهدف بالدرجة الأولى إغلاق ملف الإرهاب بالصورة التي توحي بسيطرة الأمن على الموقف وعودة الاستقرار إلى سيناء، حتى لو أدى هذا إلى القتل العمد لأبرياء.

السبب وراء ذلك، وفقا لحفني، هو خوف الأجهزة الأمنية من التحركات الجماهيرية بعد اعتقالات طابا وشرم الشيخ، وهي التحركات التي نجحت في تسليط الضوء على الانتهاكات الأمنية بسيناء سواء في الصحافة أو في أوساط منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. نذكر هنا على وجه الخصوص تحركات نساء العريش يوم الجمعة من كل أسبوع لمدة 7 شهور متصلة للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين.

يضيف حفني، "نصر خميس الملاحي، أحد الذين قتلوا على أيدي قوات الأمن عقب التفجيرات الأخيرة، ليس له علاقة بالتفجيرات. جاء هروبه إلى جبل الحلال على أثر اتهامه بتفجيرات طابا التي لم يكن له أي يد فيها. ولجوءه للسلاح جاء كرد فعل طبيعي على حالة الاستنفار الأمني."

أما أم محمد، إحدى نساء العريش اللواتي ناضلن باستماتة ضد الإرهاب الأمني للمطالبة بالإفراج عن أزواجهن وأبنائهن وأقاربهن بعد أحداث طابا، فهي تقول: "الحكومة لا تهمها أرواح الناس أو أن تكون الاعتقالات مسببة أو الحصول على معلومات دقيقة لمنع الإرهاب. كل ما يهمها هو الحصول على ملف أمني جاهز."

أم محمد متأكدة من براءة جميع المتهمين: "أعلنت الحكومة عن قيام أحد سكان العريش بعملية انتحارية في تفجيرات دهب. لكننا نعلم أنه قد غادر العريش وسيناء بأكملها إلى القاهرة ويعمل بمحل جزارة هناك. أيضا، أنا أعرف شهود إثبات على أن بعض المتهمين بأحداث طابا كانوا بأماكن عملهم وقت حدوث التفجيرات."

تؤكد السيدة أم محمد أن الأمن قام بإعداد قائمة اشتباه تحوي 13 اسما مع اقتراب ظهور براءة المتهمين محمد عبد الله الرباع ومحمد جايز.. "النيابة أخذت باعترافات هؤلاء ضد المتهمين برغم إثباتهم بأن اعترافاتهم جاءت تحت ضغط التعذيب بمحاضر النيابة. كما أعادت تسليمهم لقوات أمن الدولة ليستمر مسلسل تعذيبهم."

وبقراءة تقارير "هيومان رايتس ووتش لأعوام 2003-2005 نجد أن في البداية، كان محمد فليفل هو العقل المدبر لتنظيم "التوحيد والجهاد" في تفجيرات طابا وشرم الشيخ. لكن بعد قتله بجبل عتاقة بالسويس، رددت وزارة الداخلية اسم سالم الشنوب الذي قيل أنه قائد الجناح العسكري للتفجيرات. وبعد قتله في شهر أغسطس 2005 تردد اسم د. خالد مساعد باعتباره القائد الحقيقي للتنظيم ثم قتل في شهر سبتمبر 2005. بذلك يكون اسم نصر خميس الملاحي الاسم الأخير في سلسلة ضحايا عمليات الإرهاب الأمني.

عزلة بدو سيناء وغضبهم

يؤكد عبد الرحمن الشوربجي، مرشح جماعة الإخوان المسلمين بأحد دوائر سيناء في الانتخابات البرلمانية 2005 وعضو اللجنة الشعبية لحقوق المواطن، أن شباب سيناء لديهم ما يكفي من الغضب ليقوموا بتفجيرات! يقول الشوربجي: "نسبة البطالة 8.8% في سيناء. يوجد عاطل واحد على الأقل في كل بيت سيناوي". ويضيف، "ما يشاع عن التنمية في سيناء بالإعلام الحكومي ليس صحيحا. مثلا، بحيرة البردويل التي كانت مصدر رزق للكثيرين، مُنع الصيادون من الاقتراب منها لصالح منشأة سياحية. الصيادون اليوم لا يجدون سمكا يأكلوه. أيضا الشباب الحاصل على بكالوريوس تجارة يعمل في جمع الزبالة بالمناطق السياحية."

تقوم حكومة مبارك بعملية تدمير منظم لمجتمعات الصيد والزراعة المحليين في هوسها لجذب الاستثمارات. يتم منع البدو من الدخول إلى مناطق معينة أو الوصول إلى الشواطئ للصيد بسبب الإجراءات الأمنية الخاصة بحماية المنشآت السياحية. أكثر النماذج فجاجة في تعامل محافظة سيناء مع البدو باعتبارهم كائنات موجودة لعرقلة التنمية، هو القرار بترحيل 20 ألف بدوي من أماكن إقامتهم القريبة من المناطق السياحية.

يقول بعض أبواق النظام أن جذب الاستثمارات إلى سيناء يوفر فرص عمل لسكانها. في الواقع، تتطلب الشركات العابرة للقوميات التي تتحكم في صناعة السياحة في سيناء مهارات لا تتوفر في السكان المحليين. الأمر الذي يفرض على الأقلية القادرة على الحصول على وظائف القيام بمهام أدنى من إمكانياتها. فغالبا ما تكون إجادة اللغات الأجنبية أحد شروط العمل التي يصعب توفرها.

وبالنظر الى تقرير التنمية البشرية لعام 2005، نجد أن 21% من سكان شمال سيناء ليس لديهم أدنى متطلبات البنية التحتية من أنابيب مياه وصرف صحي. كما نلحظ تفاوت رهيب في مستويات المعيشة بين جنوب سيناء (الذي يحوي شرم الشيخ ودهب) وشمالها. ففي الوقت الذي تصل فيه نسبة المتسربين من التعليم الابتدائي والإعدادي بالجنوب إلى 7.5% تزيد النسبة عن 66% بالشمال. أما فيما يخص نسبة الوحدات الصحية إلى عدد السكان: توجد 16 وحدة صحية لكل 100 ألف مواطن بالجنوب بينما لا تتجاوز نسبة الوحدات الصحية لنفس العدد 4.5% في شمال سيناء.

هذا هو الإرهاب الحقيقي في سيناء. ومحاربته لا تعني إلا محاربة مبارك وحاشيته.

القبض على رضيع بتهمة إهانة مبارك

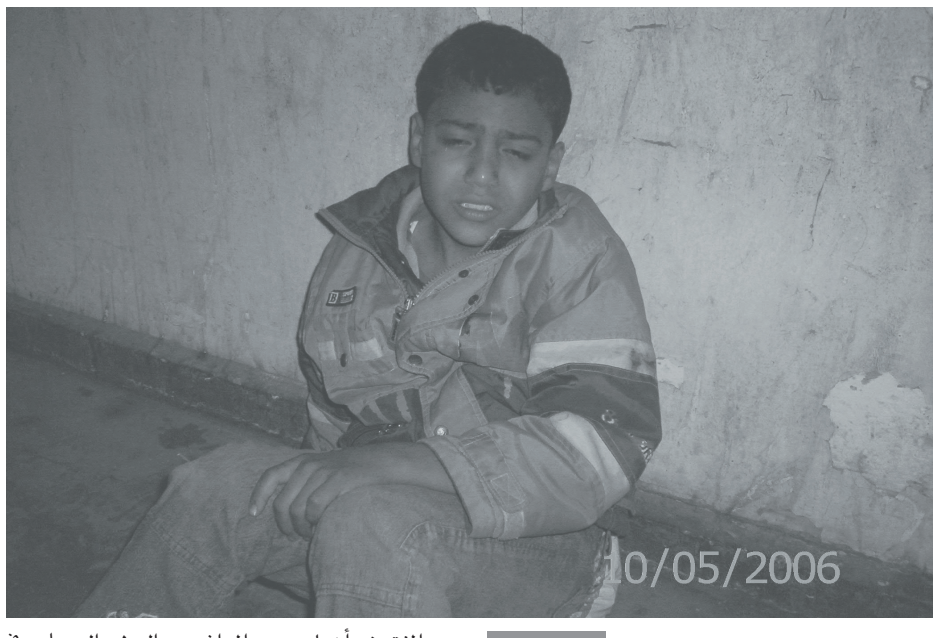

شيماء وجيه

بعد قضاء أيام في التخشيبة أطلقت السلطات سراح 19 مواطنا ومواطنة (بينهم أربعة أطفال أحدهم رضيع) كان قد ألقي القبض عليهم بتهمة إهانة الرئيس وتعطيل المرور وإلقاء القاذورات أمام مبنى نقابة المحامين في بورسعيد.

القصة كلها لا يمكن أن توصف بأقل من هزلية. المبلّغ هو نقيب المحامين ببورسعيد – أحمد قزامل – الذي كان من المفترض أن يلعب دور المدافع عن العدل والحريات في المدينة التي نهبها السماسرة والتجار الكبار. أما التهمة فهي: إهانة الرئيس وإلقاء القاذورات!! فهل هناك علاقة بين الرئيس والقاذورات؟

على أي حال، السؤال هو: لماذا أهان هؤلاء الغلابة الرئيس؟

الإجابة هي أنهم، وهم أهالي منطقة الحرية (200 شخص)، كانوا يحتجون على هدم منازلهم وتشريدهم من أجل تسليم أرض المنطقة العشوائية التي يقطنون بها إلى المستثمرين، وذلك دون توفير سكن بديل لهم.

اعتصم الأهالي أمام كلية التربية ببورسعيد لمدة تتجاوز الشهر، وأضرب الكثيرون منهم عن الطعام. وقام مدير الإسكان بالمحافظة محمد عبد العال بالتفاوض معهم بغرض إنهاء الإضراب عن الطعام وفض الاعتصام، ووعدهم بعرض ملفاتهم على المستشار القانوني بالمحافظة ليتم توفير مساكن بديلة لهم.

وبناء على نصيحة عبد العال، قام الأهالي بتقديم التماسات لمديرية الأمن، لكن التماساتهم تم رفضها بدعوى "عدم استحقاقهم" للمساكن. فبحسب قانون المحافظة، يكون الاستحقاق للمساكن للمقيمين ببورسعيد لمدة تتجاوز العشر سنوات.

وبسؤال بكر حسن بكر المحامي بالمركز المصري لحقوق السكن عن أسباب رفض المحافظة لطلب الأهالي المقيمين بالمنطقة، أشار إلى أن المحافظة طلبت وثائق رسمية لا يمكن للأهالي توفيرها. فالغالبية العظمى من المتضررين، ما بين 70 و 80 شخص على الأقل، ليس لديهم عقود عمل بمؤسسات حكومية. هذا وقد رفضت الحكومة القبول بالمستندات التي تفيد بإلحاق أولادهم بمدارس بورسعيد.

على هذه الخلفية، توجه الأهالي إلى نقابة المحامين واعتصموا أمامها لمدة 15 يوما. وصل عدد المعتصمين إلى 40 مواطن ومواطنة أقاموا على الرصيف أمام النقابة. لكن أحمد قزامل تقدم ببلاغ إلى وكيل النائب العام، ومن ثم إلى المحامي العام، ضد الأهالي يتهمهم فيه بتشويه مبنى النقابة وإلقاء القاذورات أمامها. وقد قام قزامل بتصويرهم وتقديم الصور للمحامي كدليل إثبات ضد الأهالي المشردين. وهو الأمر الذي دعا عدد من المحامين، وفقا لبكر، إلى صياغة بيان يندد بموقف قزامل "السيئ للغاية" وجمع التوقيعات عليه.

آفاق عربية

اشتعلت أزمة جريدة "آفاق عربية"، الناطقة بلسان جماعة الاخوان المسلمين، من جديد بتظاهر العشرات من صحفيي الجريدة أمام المجلس الأعلى للصحافة في يوم الأربعاء 10 مايو الماضي للمطالبة بصرف مرتبات شهر ابريل. كان محمود عطية، رئيس مجلس ادارة الجريدة ورئيس تحريرها، قد تعهد بدفع مرتبات الصحفيين والعاملين بالجريدة كاملة، وعدم الاستغناء عن أى منهم مقابل فض الاعتصام الذي استمر بنقابة الصحفيين طيلة شهر مارس الماضي. قام عطية بالاستيلاء على شيك توزيع الأعداد الصادر عن مؤسسة الأخبار وقيمته 42 ألف جنيه بالاضافة الى قيمة ثلاث صفحات اعلانية. تجدر الاشارة الى تمتع محمود عطية بدرجة عالية من الدعم الحكومي – المتمثل في زيادة الطلب على مساحات اعلانية بالجريدة برغم انخفاض معدلات توزيعها – مقابل تخليص الجريدة من هيمنة صحفيي الاخوان. يطالب صحفيوا آفاق عربية بصرف مستحقاتهم المتأخرة وباستقالة عطية وتعيين مجلس ادارة يكفل حقوق الصحفيين والعاملين بالجريدة. في هذا الصدد، لجأ الصحفيون الى تقديم بلاغ الى النائب العام وبلاغات بقسم حدائق القبة وشكاوى الى مكتب العمل فضلا عن رفع دعوى قضائية. في هذا السياق، وجه مجلس نقابة الصحفيين خطابا الى المجلس الأعلى للصحافة يطالب فيه بدفع مرتبات شهر ابريل لصحفيي آفاق عربية. كما قرر المجلس في يوم الاثنين 15 مايو الماضي تحويل محمود عطية الى مجلس تأديب.

جامعة الأسكندرية

اعتصم يوم 2 مايو أكثر من 100 طالب وطالبة من مختلف كليات جامعة الأسكندرية أمام مبني إدارة الجامعة بالشاطبي احتجاجاً علي فصل الطالب علي عبد القادر مظاليم من كلية التربية الرياضية مع حرمانه من الالتحاق بأي جامعة مصرية وفصل زميليه محمد شرف الدين و محمد جامع لمدة سنتين من الكلية مع حرمانهم من دخول المدينة الجامعية (جميعهم بالفرقة الرابعة). وذلك بسبب تعليقهم للافتات تعبر عن أرائهم السياسية فيما تمر به مصر الآن!

إتفاق أبوجا

سلام دارفور مازال بعيدا

وائل جمال

طالب مجلس الأمن الدولي يوم الثلاثاء 16 مايو الماضي الحكومة السودانية بالسماح لخبراء عسكريين من الأمم المتحدة بدخول دارفور للتخطيط لنشر قوة لحفظ السلام تابعة للمنظمة الدولية في الإقليم. أما الحكومة السودانية فقد كانت تصريحاتها متباينة في هذا الشأن منذ توقيع اتفاق السلام في 5 مايو بالعاصمة النيجيرية أبوجا.

ففي أولى خطواتها بعد أيام من توقيع اتفاق السلام الخاص بالنزاع في دارفور، قدمت الولايات المتحدة بالاشتراك مع بريطانيا مشروع قرار يدعو لتوسيع صلاحيات بعثة الأمم المتحدة في السودان لتشمل دعم تنفيذ السلام في دارفور مع صلاحية استخدام كل الوسائل، بما فيها «استخدام القوة» لحماية المدنيين هناك.

في الوقت نفسه، أكد السودان أن الاتفاق لا يعني قبول السودان بوجود قوة تابعة للأمم المتحدة في دارفور بدلا من القوة التابعة للاتحاد الأفريقي، وهو مطلب أمريكي قديم ترفضه حكومة البشير.

وكانت تصريحات سودانية قبيل "الاتفاق" قد أشارت لاحتمال تغيير موقف السودان. وهكذا تشير كل تطورات ما بعد الاتفاق الذي وقعت عليه حكومة البشير وواحد فقط من ثلاثة فصائل متمردة في دارفور، وإن كان أكبرها، إلى أن الاتفاق لن يكون نهاية المطاف.

الاتفاق والطريق اليه

بعد سنتين من التفاوض في العاصمة النيجيرية أبوجا، قدم الاتحاد الأفريقي مشروعا للسلام كان هو أساس الاتفاق. ينص الاتفاق على وقف إطلاق النار في دارفور مع نزع سلاح ميليشيات الجنجويد بحلول منتصف أكتوبر 2006، ودمج ميليشيات باقي القبائل في القوات المسلحة السودانية. وستكون الحكومة السودانية مسئولة عن معاقبة أي فصيل، خاصة الجنجويد، يخالف هذا.

ويؤسس الاتفاق أيضا لمناطق للعمل الإنساني ومعسكرات للاجئين يحظر على كل المسلحين، بما فيهم الجيش السوداني، دخولها. ويعطي الاتفاق جماعات المتمردين المرتبة الرابعة في تراتبية السلطة في السودان. لكنه لا يعطيهم منصب نائب الرئيس كما حدث في اتفاق السلام الخاص بالجنوب. لكنه أكد على إطلاق عملية ديمقراطية في الإقليم لاختيار المسئولين الحكوميين على كافة المستويات، ووضع مصير الحكم الذاتي للإقليم في يد استفتاء يعقد في يوليو ألفين وعشرة، بينما أعطى المتمردين حصصا في الحكومة المركزية والبرلمان السوداني.

وفيما يخص قضية التعويضات والتنمية انتصرت وجهة نظر الحكومة السودانية في تقديم 300 مليون دولار ثم 200 مليون سنويا لإعادة البناء والتعمير، بينما تؤسس لجنة لبحث التعويضات التي يصر المتمردون على أن تتم بشكل فردي وترفض الحكومة ذلك.

ورفضت جماعة العدل من أجل المساواة وفصيل عبد الواحد عبد النور من حركة جيش تحرير السودان التوقيع على الاتفاق بسبب قضيتي التعويضات وقضية نائب رئيس الجمهورية. وفي الحقيقة فإن عدم توقيع هذين الفصيلين كان بتشجيع من الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة حاولت في البداية شل التوصل لاتفاق، رغم تناقض دعايتها مع ذلك، بسبب أن مشروع الاتحاد الأفريقي لا يحقق ما ترجوه هي.

لكن توقيع حكومة السودان من طرف واحد قبل انتهاء السقف الزمني أجبرها على التصرف السريع لإنقاذ الموقف وأرسلت روبرت زوريليك نائب كوندوليزا رايس إلى جانب وزيرة التنمية البريطانية للتدخل. وكانت الولايات المتحدة في البداية توعز للفصائل الثلاثة القريبة منها برفض التوقيع.

التنافس الإمبريالي

المأساة الإنسانية في دارفور حقيقة لا تقبل الجدل. وعنف ووحشية حكومة البشير واقع دفع ثمنه الملايين قتلى ولاجئين.

ولكن على العكس من مذابح التوتسي والهوتو في رواندا وبوروندي التي رفضت أمريكا تصنيفها كتصفية عرقية، أصرت الولايات المتحدة على هذا التوصيف الذي يتيح التدخل عبر العقوبات الاقتصادية، ثم التدخل العسكري بحسب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ومما يكشف حقيقة هذه المعايير المزدوجة أنه في الوقت الذي صعّدت فيه الولايات المتحدة من ضغطها على حكومة السودان في العامين الماضيين، كانت حريصة على عدم استخدام ما هو ممكن لتحسين الوضع الإنساني للإبقاء على الغضب القبلي في دارفور. ولا تنبع عداوة الولايات المتحدة لنظام البشير من قمعيته أو فساده ورجعيته، ولكن من خطط الأمريكيين للسيطرة على المنطقة.

فالتدخل الأمريكي لا يمكن فصله عن الصراع على النفط في السودان وفي المنطقة، بما فيها تشاد وشرق أفريقيا كله.

فالسودان الذي بدأ في تصدير النفط في 1993، ليمثل الآن 70% من ناتجه المحلي، يحتوي في هذه اللحظة على أكبر احتياطيات النفط غير المستغل في القارة.

لكن العقوبات الاقتصادية الأمريكية على حكومة البشير كانت سببا في إبعاد الشركات الأمريكية عن عمليات التنقيب والاستخراج التي استأثرت بها توتال الفرنسية وشركات صينية. وكان للنزاع في دارفور الفضل في توقف أعمال توتال في غرب السودان. وتسعى السياسة الأمريكية في السودان على هذا الأساس إلى اتفاق سلام شبيه بما فرضته في الجنوب يعطي الأخير استقلالية تتيح لها، على أساس علاقتها بالمتمردين، السيطرة وحدها على النفط، وذلك كمقدمة لحصار الحكومة السودانية تمهيدا لإسقاطها تماما وإحكام السيطرة على السودان، المرتبط استراتيجيا بمصادر النفط في تشاد وليبيا أيضا. والاتفاق الأخير لم يحقق للولايات المتحدة هذا الهدف. وعلى هذا الأساس تحاول هي تفسيره وشده في اتجاه إرسال الناتو لقوات دولية لدارفور كمقدمة لكي تسيطر هي عسكريا على الإقليم.

اتفاق بلا مستقبل

هكذا، فعلى الرغم من الترحيب الشامل الذي حظي به الاتفاق من جميع الأطراف الدولية، إذا استبعدنا جماعتي التمرد اللتين رفضتا التوقيع وبعض الجماعات السودانية المعارضة التي رفضته علنا، فإنه لا يحقق الحد الأدنى لأي من الأطراف.

والحقيقة أن هناك تاريخا من عدم الالتزام بالاتفاقات في دارفور وعلى رأسها اتفاق لوقف إطلاق النار في 2004. كما أن عملية تنفيذ نزع سلاح الميليشيات ستكون معقدة وصعبة للغاية بالذات في ظل رفض فصيلين متمردين للاتفاق برمته. في الوقت نفسه، تشير وكالات الغوث الإنساني إلى أن الاتفاق قد لايقدم الكثير للاجئين ولا لتدهور الأوضاع على الأرض. هذا الوضع يكشف أن عمر اتفاق أبوجا قد يكون قصيرا للغاية، وهو ما قد يفجر الموقف مرة أخرى لصالح الإمبريالية الأمريكية وشركاتها النفطية الباحثة عن الأرباح مهما كان الثمن.

النفط والسياسة

ليس غريبا أن تؤدي الرسالة التي بعث بها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد للرئيس الأمريكي جورج بوش، مقترحا فيها سبلا لحل الأزمة المتصاعدة حول برنامج إيران النووي، إلى تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية على الفور إلى ما تحت السبعين دولارا. فقد كانت السياسة – وفي المركز منها قضية إيران والتوترات في نيجيريا وتوجهات فنزويلا وبوليفيا لتأميم قطاع النفط – هي المحدد الأكبر في ارتفاع أسعار البترول على مدى الشهرين الماضيين، والذي وصل بسعر البرميل لمستوى قياسي هو خمسة وسبعين دولارا.

تثبت التطورات الأخيرة أن الأسباب التي رددها المحللون لتفسير ارتفاع الأسعار وهي زيادة الطلب العالمي على البترول بفعل النمو الصيني وقصور العرض عن الاستجابة لهذا الطلب، ليست هي المحرك الحقيقي للصعود الأخير.

فبالرغم أن الاقتصاد العالمي يدخل عامه الرابع على التوالي بمعدل نمو يفوق الـ4% سنويا (وفقا لتقديرات صندوق النقد العالمي)، فإن معدلات الزيادة في الطلب العالمي على البترول تتراجع.

فبعد القفزة الهائلة في الطلب في 2004 بـ4% بفعل نمو الطلب الصيني وحده بنسبة 15% ذلك العام، عادت المعدلات للتراجع في 2005 إلى 1.3%. وخلال العام الحالي يتوقع ألا يتجاوز النمو 1.8%.

ومن ناحية أخرى فإن الإنتاج زاد بمعدلات كبيرة للغاية خلال الأعوام الأخيرة. فقد زاد مليون برميل يوميا في 2005 مقارنة بـ2004، وخمسة ملايين برميل يوميا مقارنة بـ2003. لكن أسعار البترول مازالت ترتفع، حتى أن الخبراء لا يستبعدون إمكان أن تصل إلى مستوى الـ120 دولارا للبرميل.

ويحاول بعض المحللين التقليل من أهمية ارتفاع أسعار البترول. ينطلق هؤلاء من فكرة أن الاقتصاد العالمي أصبح أقل اعتمادا على البترول مقارنة بالسبعينيات. ففي 1980 كان إنتاج ما قيمته ألف جنيه إسترليني من الناتج الاقتصادي يتطلب ما قيمته 72 إسترليني من البترول. الآن الرقم يصل إلى 41 إسترليني.

يشير هؤلاء المحللون أيضا إلى أن ارتفاع الأسعار يزيد الميول للاتجاه لمصادر أخرى للطاقة تصبح أكثر اقتصادية مع ارتفاع الأسعار.

لكن هؤلاء يتجاهلون أن البترول يظل هو مصدر الطاقة الأول في الاقتصاد العالمي بلا منازع، وأن معدلات النمو التي يشير لها صندوق النقد العالمي تؤكد أن الطلب لن يتناقص، إن لم يزد، في المستقبل.

هؤلاء أيضا يتجاهلون النتائج السياسية لارتفاع أسعار النفط. جريدة الجارديان البريطانية على سبيل المثال أشارت إلى مفارقة أن سياسة بوش العدائية تجاه العراق، ثم بعدها إيران، كانت سببا أساسيا في الصدمة النفطية الجديدة، وأن بوش وحليفه بلير قد يدفعان ثمن هذه السياسة داخليا بسبب زيادة أسعار البنزين المحلية إلى 3 دولار للجالون في الولايات المتحدة و7 دولار في بريطانيا.

الأكثر من ذلك هو أن هذه السياسة الخارجية العدائية أعطت قوة لأعداء إدارة بوش. فقد ضخت الارتفاعات الجديدة كمية هائلة من عوائد العملة الصعبة لإيران وفنزويلا، وحتى روسيا التي استأنفت الإنتاج بعد ارتفاع الأسعار الذي جعل إنتاجها له جدوى اقتصادية. وهكذا فإن بوش وإدارته يسهمان في تعميق صدمة النفط الجديدة ويدفعان ثمنها في نفس الوقت سياسيا واقتصاديا.

الأفغانيون أيضا يقاومون الاحتلال

أعلنت حركة طالبان في السادس من مايو الماضي مسؤوليتها عن مقتل عشرة جنود أمريكيين أثناء تحطم مروحية أمريكية من طراز شينوك. وفي الأسبوع الثاني من مايو نقلت صحيفة التايمز البريطانية تهديد محمد حنيف شيراز، المتحدث باسم زعيم طالبان الملا عمر، للقوات البريطانية بتحويل البلاد إلى "نهر من الدماء". جاءت هذه التهديدات على خلفية تصريحات قيادات قوات الحلف الأطلنطي حول تسلم القوات البريطانية لقيادة قواتهم بجنوب أفغانستان ابتداء من شهر يوليو المقبل.

لم تحظ المقاومة في أفغانستان بالتغطية الإعلامية المناسبة طوال السنوات الثلاث الماضية بسبب تسارع وتيرة المقاومة العراقية في تسديد الهجمات لقوات الاحتلال. لكن الحقيقة أن أفغانستان تشهد اليوم تصاعدا غير مسبوق في وتيرة مقاومة احتلال قوات حلف الأطلنطي.

فمنذ بداية هذا العام قامت حركات المقاومة بأربعين عملية استشهادية، وهو أسلوب قتالي لم تتبعه حركة طالبان من قبل، الأمر الذي أسفر عن مقتل ما بين 60 إلى 70 من جنود قوات الحلف الأطلنطي – أكثر من ضعفي عدد قتلى قوات الحلف في العام الماضي.

وبحسب الإحصائيات الأمريكية، قُتل 54 جندي في عام 2004 و104 في 2005. كما بدأت المقاومة الأفغانية في تسديد هجمات تستهدف أعوان الاحتلال وقوات الشرطة الأفغانية.

وفي سياق متصل، فاجأت حركة المقاومة المراقبين بتنفيذ عمليات في الغرب والشرق والشمال. فعادة ما تركزت العمليات في معاقل الحركة في الجنوب الأفغاني: قندهار وغازني وهلمند وزابول.

لا تزال الحكومة العميلة في أفغانستان، وعلى رأسها حميد كرزاي، تصر على اقتصار حركة المقاومة على طالبان وعلى مصادر الدعم في مخيمات التدريب والقواعد العسكرية في باكستان، هذا على الرغم من وجود 70 ألف جندي على الحدود الباكستانية-الأفغانية. كما يصر المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع على سير برنامج نزع السلاح بحسب الخطة الموضوعة.

ولكن في ظل حكومة "نجحت" في أن تصل بمعدلات البطالة إلى نسبة تتجاوز 40%، حيث يعيش 54% من السكان تحت خط الفقر، يصعب فهم الأسباب التي قد تدفع مسلحين إلى التخلي عن سلاحهم. الواقع يفرض دلالات مغايرة. ففي الستة أشهر الماضية تم الإعلان عن مصادرة أسلحة تشير إلى دعم عسكري لطالبان قادم من أعدائهم السابقين بشمال البلاد.

يحدث تصاعد وتيرة عمليات المقاومة اليوم على خلفية انشقاق واستقطاب في الحزب الإسلامي – الحزب الأقوى والأكثر راديكالية بين صفوف التيار الإسلامي طوال فترة حرب المجاهدين ضد الإتحاد السوفييتي بالثمانينيات. إذ ينقسم الحزب بين مشارك في نظام كرزاي ومقاوم له وللاحتلال.

يظهر ذلك في التباين بين مواقف قلب الدين حكمتيار الذي أنشأ الحزب في عام 1979، الذي صرح أخيرا برفض جميع أنصاره للتعاون مع نظام كرزاي العميل وضرورة شن الحرب على القوات الأجنبية، وبين تصريحات قيادات الحزب الأخرى التي تؤكد على انقطاع صلتهم بحكمتيار. بذلك يكون فصيل حكمتيار قد انضوى تحت لواء الملا عمر وحركة طالبان في الوقت الذي حصل فيه الحزب الإسلامي على 34 مقعدا في البرلمان بأفغانستان.

وقد تحولت قطاعات من تحالف الفصائل السبع في الشمال من موقف العداء لحركة طالبان إلى موقف الدعم لها. كان هذا التحالف قد نشأ في عام 1996 بغرض التصدي لمحاولات طالبان مد نفوذها في البلاد وتكوين حكومة مركزية.

جاء ذلك على خلفية استيلاء طالبان على العاصمة كابول، ومن ثم على سائر أرجاء البلاد في 1998. كما اشترك التحالف الشمالي في العمليات المسلحة التي استهدفت الإطاحة بنظام طالبان في أواخر 2001.

إذن فاليوم تتمتع طالبان بدعم فصائل من أعدائها السابقين، بالتحديد بعد محاولات حكومة كرزاي نزع سلاح الفصائل.

ويعول الأمريكيون كثيرا على قوات الحلف الأطلنطي في شل قدرة طالبان على الحركة. ففي فبراير الماضي وصل ألفان وخمسمائة جندي كندي إلى قندهار، كما وصلت قوات بريطانية إلى هلمند. وبحلول نوفمبر القادم سيبلغ عدد قوات الحلف جنوب أفغانستان 21 ألف جندي.

ولكن يبقي التحدي الكبير المطروح أمام القوات الأمريكية وقوات الحلف هو قدرتها على منع طالبان من تنفيذ عمليات تعلن من خلالها أنها مازالت موجودة وبقوة في الساحة السياسية لأفغانستان. مما لا شك فيه أن المقاومة الأفغانية اليوم تثبت أن النجاح الذي طبلت وزمرت له أميركا في أفغانستان ما هو إلا كذبة كبيرة كما هو الحال في العراق.

لقطة سياسية

أصداء المنتدى الاجتماعي الأوروبي

المنتدى الاجتماعي الأوروبي كرنفال سنوي للمناضلين ضد العولمة والحرب. في الأسبوع الأول من شهر مايو الجاري عقدت الدورة الرابعة للمنتدى في أثينا باليونان. وقد شارك أحمد عزت ودينا حشمت ومنار حسين في أعمال المنتدى وأداروا حوارات مع قيادات الحركة العالمية حول الليبرالية الجديدة والامبريالية ومستقبل نضالنا.

خمسة أيام من النضال

على مدى خمسة أيام خلال الأسبوع الأول من شهر مايو الجاري، عُقد المنتدى الاجتماعي الأوروبي الرابع في أثينا باليونان. وقد شاركت بالمؤتمر وفود من عشرات الدول في أوروبا وآسيا وأفريقيا.

انعقد المؤتمر، وهو اجتماع سنوي يحضره عشرات الآلاف من نشطاء حركات مناهضة العولمة والحرب والإمبريالية من مختلف القوى والتيارات السياسية خاصة اليسار بفصائله المختلفة، في المجمع الأوليمبي اليوناني.

وقد أظهرت المناقشات والحوارات أن القضايا الرئيسية على أجندة الحركة الآن هي: التطورات في فرنسا، أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط.

انتصارات الطلاب والعمال والعاطلين في فرنسا أعطت أملا لكل المناضلين الأوروبيين ضد أجندة الليبرالية الجديدة التي تجتاح القارة أن الموازين يمكن أن تنقلب لصالح معسكر الكادحين.

انتصارات أمريكا اللاتينية هي الأخرى كانت موضوعا للمناقشة والابتهاج في المنتدى. فمن بوليفيا، إلى فنزويلا، إلى مختلف النضالات في بلدان القارة، ظهرت إمكانيات الحركة الجماهيرية من أسفل في إيقاف سياسات الليبرالية والخصخصة، وفي رفع قوى يسارية من أنواع مختلفة إلى مواقع السلطة.

أما الشرق الأوسط، وبالأخص التهديدات بالحرب ضد إيران والتطورات في العراق وفلسطين، فقد حظي بمناقشة كبيرة حيث أنه الساحة الرئيسية للمعركة ضد مشروع القرن الأمريكي الجديد.

تبنى المنتدى موقفا رافضا لأي تهديد بالحرب ضد إيران، ولسياسات العقوبات ضد حماس بغرض عزلها وإظهار عجز المقاومة، ومؤيدا للمقاومة في العراق بوصفها مركز حركة النضال ضد المشروع الإمبريالي الأمريكي.

وفي المظاهرة الحاشدة التي عقدها منظمو المنتدى، والتي وصل عدد المشاركين فيها إلى 120 ألف، كانت الشعارات المناهضة للحرب والعولمة والمطالبة بعالم جديد لا يقوم على قانون الأرباح هي المهيمنة. ولم ينس المشاركون في المظاهرة أن ينددوا بديكتاتوريات الشرق الأوسط المتحالفة مع الإمبريالية الأمريكية، وعلى رأسها ديكتاتورية مبارك التي تمارس في أيامنا هذه هوايتها في قمع حركة التغيير الديمقراطي بكافة فصائلها.

من بيان المنتدى الاجتماعي الرابع

- حركات المعارضة والمقاومة للحرب وللاحتلال في العراق كشفت فشل استراتيجيات الحكومة الأمريكية والبريطانية.
- يواجه العالم خطر حرب جديدة على إيران.
- قرار الاتحاد الأوروبي بوقف المعونات للسلطة الفلسطينية غير مقبول ويعمل على تعقيد الوضع.
- اضطهاد الأكراد لا يزال قائما.
- القوى اليمينية بالشمال والجنوب تعمل على تغذية فكرة "صراع الحضارات" بهدف تقسيم الجماهير المضطهدة، الأمر الذي يسفر عن مستويات متزايدة من العنف وهجمات متتالية على حقوق المهاجرين والأقليات.
- سياسات أوروبا المبنية على توسيع نطاق التنافس في داخل وخارج أوروبا تشكل هجمة على قوانين العمل والعمال وحقوق الرفاهة والخدمات العامة والتعليم والصحة.
- انتصار الحركة الفرنسية في مواجهة قوانين العمل الجديدة يشكل دفعة هامة لسائر الدول الأوروبية في مقاومتها لسياسات الليبرالية الجديدة.
- حدوث تغيرات سياسية هامة للغاية في أمريكا اللاتينية أدى إلى إضعاف هجمة الليبرالية الجديدة، وفي بعض المناطق تمكنت الحركات الجماهيرية من عكس مخططات الخصخصة – بوليفيا مثلا.

ديميتريس ستراتوليس*: نتضامن مع نضال المصريين ضد الليبرالية الجديدة والديكتاتورية

كيف ترى دور النقابات في هذا المنتدى الرابع؟

أولا، هناك تواجد مهم لاتحاد النقابات الأوروبية والاتحادات العامة في المنتدى الاجتماعي الأوروبي الرابع هنا في أثينا. وقد نظم الاتحاد الأوروبي للنقابات مؤتمرا، في إطار المنتدى، شارك فيه حوالي600 شخص حول نضال النقابات من أجل قارة أوروبية جديدة تسود فيها قيم التضامن الاجتماعي. والنقابات اليونانية نظمت مع النقابات الأوروبية العديد من ورش العمل حول الخصخصة والبطالة وعلاقات العمل والحقوق الاجتماعية. ومن وجهة نظرنا، فإن أهم شيء هو التنسيق بين كل النقابات في أوروبا والعالم من أجل النضال ضد عولمة الليبرالية الجديدة والعولمة الرأسمالية، في إطار المنتدى الاجتماعي الأوروبي والعالمي.

ماذا عن النضالات ضد السياسات الليبرالية الجديدة في اليونان؟

في شهر أبريل ومايو 2001 حدثت حركة اجتماعية هامة ضد السياسات الخاصة بنظام التأمين الصحي. في فبراير 2003 نظمت النقابات والمنتدى الاجتماعي الأوروبي مظاهرات كبيرة ضد الحرب على العراق. والسنة السابقة، في يونيو 2005، حدث نضال هام ضد السياسات الجديدة التي تستهدف تفكيك علاقات العمل.

هل ترى تشابه بين النضالات هنا وبين الحركة ضد قانون العمل الأول في فرنسا؟

في شهر ديسمبر الماضي تم تمرير قانون خاص بالموظفين الجدد في القطاع العام وفي البنوك هنا في اليونان. هذا القانون يرسخ التفرقة بين الموظفين القدماء والجدد الذين لا يملكون نفس حقوق الموظفين القدماء. تنوي النقابات تنظيم إضراب عام سيطول البنوك وكل القطاع العام من أجل سحب هذا القانون. وستكون هناك مظاهرة أيضا.

هناك رسالة تريد إيصالها للنقابين المصريين؟

نريد أن نعبر عن تضامننا مع نضال المصريين ضد سياسات الليبرالية الجديدة. نحن نعرف أن هناك مظاهرات وحركات يتم التعامل معها بالعنف والقمع. ونعرف أيضا أن هناك اعتقالات حدثت مؤخرا. النقابات اليونانية أرسلت بالفعل رسائل احتجاج للسفارة المصرية وللحكومة المصرية للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين. وفضلا عن ذلك، فإننا ناقشنا الموضوع في إطار مجلس النقابة، وقررنا إصدار بيان للتضامن مع المصريين.

*نقابي يوناني

كوريا الجنوبية

اشتعلت معارك ضارية في يومي 4 و5 مايو بين شرطة مكافحة الشغب ونشطاء حركة مناهضة الحرب في كوريا الجنوبية. جاء ذلك مع محاولة قوات الأمن إخلاء قريتين بجنوب العاصمة سول لتمهيد الطريق للمهندسين العسكريين تنفيذا للاتفاق الذي عقدته حكومة كوريا الجنوبية مع الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة قاعدة عسكرية أمريكية هناك. بدأت حالة الاحتقان منذ شهور برفض حوالي 100 فلاح إخلاء المنطقة. وصل عدد المناضلين الذين تصدوا لقوات الأمن إلى أكثر من ثلاثة آلاف بينهم نشطاء ونقابيين وصحفيين وطلبة، وذلك بمجرد إعلان الحكومة عن عزمها نقل القاعدة العسكرية من العاصمة سول إلى الموقع الذي تم تحديده منذ سنتين.

تيمور الشرقية

أسفر أسبوع من الاحتجاجات المتواصلة من جانب العسكريين في تيمور الشرقية عن مواجهة شديدة العنف في يوم 28 أبريل الماضي أمام مكتب رئيس الوزراء واندلاع مظاهرات حاشدة بشوارع مدينة ديلي. تطلب وقف حالة التمرد العامة التي ملأت المدينة نزول قوات العمليات بالجيش الأمر الذي أدى إلى مقتل ستة أشخاص وإصابة أكثر من ستين آخرين. كما قتل أحد ضباط الجيش في المعركة وأصيب ثلاثة. جاء هذا الانفجار على خلفية تصاعد مطرد للصراع خلال الأشهر الماضية. فقد خرج حوالي 600 عسكري في 8 فبراير الماضي من معسكرات الجيش تحت دعوى ضعف الأجور وممارسة قياداتهم للتمييز ضدهم. معظم المحتجين ينتمون للمنطقة الغربية من البلاد وقد شاركوا في حرب الشوارع من أجل الاستقلال من الحكم الإندونيسي ما بين 1975 و1999. وركزت احتجاجاتهم على فضح محاباة قيادات الجيش لأهالي المناطق الشرقية وعلى علاقاتهم المشبوهة بأعدائهم السابقين – قوات الأمن الإندونيسية.

أمريكا

في يوم السبت 22 أبريل الماضي قام أكثر من 100 ألف شخص بمسيرة في مدينة نيويورك للمطالبة بإنهاء الحرب على العراق. شارك في المظاهرة أعداد هائلة من النقابيين والمجندين السابقين والمنظمات الداعية للسلام والتنظيمات الكنسية، فضلا عن مشاركة الطلبة القادمين من جميع المناطق على الساحل الشرقي. قام التحالف الذي دعا للمظاهرة الأكبر لمناهضة الحرب منذ شهور، "متحدون من أجل السلام والعدالة"، بجمع التوقيعات على عريضة تنص على عدم انتخاب أي مرشح رئاسي مؤيد للحرب.

أمريكا

جاء يوم 1 مايو ليؤكد على استمرار الحركة ضد قوانين الهجرة التي تعتزم الإدارة الأمريكية تطبيقها، وذلك بعد مشاركة أكثر من مليون شخص في المظاهرات التي جابت شوارع المدن. كما أضرب قطاع من العمال عن العمل. فتوقفت عملية النقل ببعض المدن بسبب إضراب سائقي الشاحنات، وتوقف العمل ببعض المطارات بسبب عدم ذهاب العمال للعمل. أراد قطاع من المهاجرين أن يظهر كيف سيكون "شكل الحياة بدون مهاجرين". وعلى الرغم من أخذ الحركة لخطة أكثر جذرية في طريق الضغط من أجل إلغاء القانون، إلا أن قرار المقاطعة والإضراب لم تتم الموافقة عليه بالإجماع. الأمر الذي يشير إلى حدوث استقطاب داخل الحركة.

فنزويلا

شارك أكثر من مليون عامل في مسيرة عيد العمال بسائر مدن فنزويلا في الأول من مايو الماضي. كان الشعار المشترك في ذلك اليوم: "لا للإمبريالية، لا للفساد، لا للبيروقراطية، من أجل اشتراكية القرن الـ21". جاءت المسيرة بالعاصمة كاراكاس. وقد تولى تنظيمها الاتحاد القومي للعمال بهدف دعم الثورة البوليفية والرئيس هوجو شافيز. رفع المتظاهرون الأعلام الحمراء فضلا عن رفعهم للافتات تستنكر التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لفنزويلا.

إيران

شارك حوالي 10 آلاف عامل في مظاهرة في يوم 1 مايو للاحتجاج على استخدام أصحاب العمل لعقود عمل قصيرة الأمد بصورة متزايدة. عبر المتظاهرون عن رأيهم في هذه العقود بالتأكيد على أنها تعيد العامل إلى عصر العبودية نظرا لتخوفه الدائم من الفصل. أيضا، أوضح المتظاهرون في هتافاتهم أن صاحب العمل يستهدف التفرقة ما بين أصحاب العقود المؤقتة وأصحاب العقود الثابتة.

أليكس كالينيكوس*: يجب أن ننقل حركتنا من المظاهرات إلى الإضرابات العمالية

أولا أريدك أن تحدثنا عن الحركة ضد قانون العمل الجديد في فرنسا، هذه الحركة نجحت نجاحا كبيرا هل سيكون لها تأثيرا ضد سياسات الليبرالية الجديدة ؟

نعم اعتقد انه سيكون لها تأثير مهم جدا. فرنسا هي البلد التي بدأت فيها حركة مناهضة العولمة في أواخر التسعينيات، ولكن الحركة منيت بهزيمة كبيرة في 2003 مع فشل نضال المدرسين ضد قانون المعاشات الخاصة. ورغم أن الحركة حققت نجاحا كبيرا في العام الماضي في الاستفتاء ضد الدستور الأوروبي الموحد. لكن هذا يختلف عن النضال من أجل مطالب اجتماعية. فالطلبة والنقابيون اتحدوا سويا في النضال ضد قانون العمل الجديد، هذا العمل المشترك بين الطلبة و النقابات مهم جدا حيث أن وجود الطلبة جعل الحركة تأخذ منحى جذري وراديكالي.

لقد مضت ثلاثة سنوات منذ غزو العراق ولم تنجح حركة مناهضة الحرب في إخراج قوات الاحتلال من العراق؟

الاحتلال الأمريكي في وضع سيء جدا في العراق. فهو لا يستطيع تحقيق أي نجاح عسكري. ومن المهم جدا استكمال النضالات ضد الاحتلال في العراق. وفي نفس الوقت يجب أن نعيد موضوع احتلال أفغانستان إلى دائرة الاهتمام. فحلف الناتو يبعث بقوات إضافية إلى أفغانستان. والحكومة الألمانية لم تبعث بقوات للعراق، و لكن لديها قوات في أفغانستان. يجب استمرار الحركة ضد الحرب لمنع الهجوم على إيران. كلما زادت المشاكل التي يواجهونها في العراق، كلما زادت أهمية الحرب على إيران. هذا يبدو غير منطقي. و لكن حكومة بوش في مأزق كبير. فبوش فقد شعبيته، والحل الوحيد أمامه هو تحقيق نجاح ما في الملف الإيراني.

ماذا تتوقع أن يكون شكل الحركة ضد الحرب على إيران؟

اعتقد أنه من المهم القول أن تصعيد أمريكا لمسالة الملف النووي الإيراني، وفى نفس الوقت رفضها التخلي عن أسلحتها النووية، يسبب مشكلة لها. فالجميع خائف من تأثير حرب نووية، خاصة الدول المجاورة. ويجب بذل كل المجهودات لمنع الحرب على إيران، ليس فقط بتنظيم مظاهرات ضخمة كما فعلنا في مارس وأبريل 2003، ولكن أيضا يجب عمل إضرابات كبيرة، وهذا حدث بشكل ضعيف أثناء الحرب على العراق، ولكن لم يكن كافيا. يجب أن ننتقل من الحركات الاحتجاجية إلى الاضرابات والاعتصامات.

فهناك دعاية كبيرة ضد الحكومة الإيرانية والرئيس الإيراني أحمدي نجاد ومعاداته للسامية. ولكن لا اعرف تأثير ذلك على الرأي العام. فهناك من ناحية عداء البعض ضد النظام الإيراني. ولكن من ناحية أخرى هناك الخوف من حرب جديدة. ويجب أن يقف اليسار ضد الحرب على إيران. وإذا كانت هناك حربا فيجب أن نكون مع هزيمة الأمريكان. فوجود حكومة إسلامية في إيران يجب ألا يغير من موقفنا ضد الحرب على إيران.

*قيادي في حزب العمال الاشتراكي البريطاني

أيام نضالية أقرها المنتدى

من 23 إلى 30 سبتمبر 2006:
أسبوع نضالي للمطالبة بالانسحاب الكامل للقوات من العراق وأفغانستان وضد التهديدات بشن حرب جديدة على إيران وضد احتلال فلسطين ومن أجل إزالة القواعد العسكرية في أوروبا.

7 أكتوبر 2006:
يوم عالمي للنضال من أجل قوانين أوروبية غير مشروطة تكفل حقوق المهاجرين ومن أجل إغلاق مراكز احتجاز المهاجرين في أوروبا.

يناير 2007:
يلتقي المنتدى الاجتماعي الأوروبي في نيروبي، كينيا، على أساس أن نمو الحركات الاجتماعية الأفريقية يشكل أهمية للعالم.

يونيو 2007:
تحرك جماهيري ضخم في مواجهة قمة الدول الثمانية الكبار التي تنعقد في ألمانيا.

تأميم الغاز في بوليفيا إنتصار للجماهير

وقف إبو مورالیس رئيس فنزويلا في عيد العمال، 1 مايو الحالي، وسط حشود جماهيرية بالملايين، ليعلن عن إصداره أمرا لقوات الأمن بإحكام السيطرة على حقول الغاز الطبيعي بالبلاد قائلا: "الوقت قد جاء في يوم تاريخي لتسترد بوليفيا سيطرتها الكاملة على مصادرها الطبيعية. زمن سرقة الشركات الأجنبية لممتلكاتنا قد انتهى".

ينطوي قرار "تأميم" النفط والغاز الذي أعلن في بوليفيا مؤخرا على أهداف اقتصادية في هذه الدولة الفقيرة التي يشكل الغاز أبرز مواردها، وأخرى سياسية لحكومة بدأت تواجه الاعتراضات بعد مائة يوم فقط من وصولها الى السلطة.

إبو مورالیس أول اميركي من أصل هندي يصل الى الرئاسة في بوليفيا، يواجه أزمة اقتصادية وحركة جماهيرية متربصة. لم يصل مورالیس لسدة الحكم في منتصف يناير الماضي إلا بنضالات الجماهير وتصويتهم له. لكن قبل التصويت في الانتخابات، كانت الجماهير قد نزلت إلى الشوارع للكفاح ضد القوى الليبرالية وسياساتها.

مورالیس وعى الدرس جيدا وأمم "المحروقات" -وإن لم يؤمم المنشئات- لانه يعلم أن الجماهير التي أطاحت بثلاث رؤساء من قبل لانهم لم يتخذوا هذه الخطوة، مازالت مستعدة للنزول للشارع، للإطاحة برئيس رابع! (انظر الملف صفحة 8.9)

كيف تسقط الأنظ

الانتفاضة الناقصة في بوليفيا

كيف تسقط الأنظمة؟ وهل هذا الخيار مازال ممكنا في ظل المتغيرات العالمية التي تحاول أن تصهر جميع الأنظمة والشعوب في بوتقة الليبرالية الجديدة؟ إنتفاضة بوليفيا تقدم الإجابة الأكيدة بنعم.

بوليفيا 2005

كان توقيع اتفاقية حق استخدام وتصدير الغاز الطبيعى للشركات متعددة الجنسيات، والذى يعتبر أكبر وأهم ثروات بوليفيا الطبيعية، هو القشة التى قسمت ظهر البوليفيين، وخاصة وأن هذه الاتفاقية قد جاءت بعد خصخصة المياه والكثير من الخدمات.

اندلعت المظاهرات الحاشدة بقيادة الحركة العمالية/الفلاحية المستقلة ونشطاء حزب الحركة الاشتراكية "ماس". تصميم الحكومة على قراراتها من جانب، وقوة الحركة العمالية/الفلاحية على الجانب الآخر، شجع قطاعات واسعة من الجماهير للانضمام إليها، فتحولت مظاهرات الآلاف إلى مظاهرات بمئات الآلاف، قامت بغلق الطرق المؤدية إلى لاباز "العاصمة الفعلية للبلاد" ومحاصرة البرلمان فى سانتا كروز "العاصمة الرسمية" مما أجبر رئيس الجمهورية على التنحي، ولم تكن تلك هى نهاية القصة.

رفضت الجماهير ترك الشارع لمدة إسبوعين هزت فيهما نظام الحكم، حتى نجحت في تبكير موعد الانتخابات إلى ديسمبر 2005، ووقف اتفاقية بيع الغاز الطبيعى، وانتخاب جمعية وطنية لوضع دستور جديد للبلاد يتبنى مطالب الجماهير فى العدل والمساواة وإعادة توزيع الدخل.

تأميم االغاز

فى ديسمبر 2005 انتخبت الجماهير المرشح الاشتراكى إبو مورالس رئيسا للجمهورية لتطبيق برنامج انتخابى مبنى أساسا على إنهاء سياسات الليبرالية الجديدة من خصخصة أدوات الإنتاج والخدمات.

وكان أن أعلن مورالس في 1 مايو الماضي عن تأميم الغاز الطبيعي ومناجم القصدير – وهما المصدر الرئيسي للدخل

القومي وأكثر الثروات الطبيعية أهمية في البلاد – في واحد من أهم الإنجازات فى تاريخ بوليفيا. وتحركت قوات الجيش لتحمي هذه المناجم والحقول من محاولات استيلاء الشركات والأسر المالكة.

جاء هذا المشهد ليتوج نظام جديد بالمعنى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وليعلن عن انهيار النظام القديم. فمن سياسات الخصخصة والليبرالية الجديدة إلى التأميم والملكية العامة، ومن ديموقراطية النخبة إلى ديموقراطية جماهيرية يتبنى فيها النظام مصالح الطبقات الشعبية وليس الطبقة الحاكمة الرأسمالية.

سر النجاح

وعت الحركة الجماهيرية في بوليفيا أن حل مشاكلها اليومية لن يتم بتغيير شكلي للحكومات، ولكن بتغيير جذري للنظام، يشمل بالطبع تغييرا لأشخاص، يأتي رئيس الجمهورية على رأسهم، ولكن الأهم هو تغيير الأفكار والسياسات. وقد كان.

كيف تم هذا ؟ للاجابة عن هذا السؤال ينبغى النظر إلى نوعية مطالب الحركة وتكوينها اللذان لعبا الدور الأساسي في إنجاح الانتفاضة.

تقوم الحركة الجماهيرية في بوليفيا بالأساس، على طبقة عريضة من العمال والفلاحين، وليس على النخب المُسيسة. هذا التكوين يفسر قوة الحركة واتساع رقعتها. حيث أن نشطاءها يدافعون عن مصالح ملموسة، وليس عن مواقف أيديولوجية. بصياغة أخرى هي مسألة حياة أو موت، ولذا كان التصميم والمثابرة على النضال له طابع مختلف.

لم تكتف الحركة العمالية/الفلاحية بسقوط الرئيس، بل شرع قياداتها فور تنحيته في عقد لقاءات جماهيرية موسعة في كل المناطق الفقيرة والعشوائية؛ تُذكر الجماهير بمطالبها الأساسية، وتَحثهم على أن يظلوا مستنفرين حتى يحصلوا على هذه المطالب، وتعد التكتيكات لتحقيق الهدف.

الحركة في بوليفيا لم تر أن المظاهرات غاية أملها واستوعبت أن نجاح أى حركة في الشارع يسبقه مجهود مضاعف في بناء جسور تواصل مع الجماهير في أماكن تواجدهم.

المطالب هي الحل

أما العامل الحاسم لنجاح الحركة في بوليفيا، فيظل هو نوعية المطالب التي تبنتها. فحركة إسقاط النظام في بوليفيا لم تكن مطالبها الأساسية هي إسقاط النظام السياسي، متمثلا في رئيس الجمهورية أو غيره، ولكن إسقاط النظام السياسي كان من ضمن الوسائل التي تحقق مطالبها الاقتصادية والاجتماعية.

المطالب كانت تمس بشكل مباشر حياة ملايين البوليفيين وأولادهم. فتأميم الغاز وتوزيع عائداته بشكل عادل على كل الشعب وليس استحواذ الفئة الصغيرة المالكة على هذه الثروة هو مطلب يمس حياة كل فرد. المطالبة بنظام تعليم وصحة يكفل جودة متساوية لجميع أفراد الشعب، ويمول من عائدات تأميم المناجم هو مطلب يمس الشرائح الأكبر من الجماهير. وعلى هذا النحو كانت مطالب الحركة إلى حد كبير ضامن لتوسيع الحركة.

لكن يبقى السؤال الصعب حول قدرة الجماهير البوليفية على الحفاظ على مكتسباتها. هذا الأمر يطرح مسألة الديمقراطية الاجتماعية، أي مسألة طبيعة السلطة السياسية. فمهما كان شخص مورالس، ومهما كانت قوة حركة المظاهرات، طالما لم تتم تصفية مراكز السلطة السياسية والاقتصادية للطبقة الرأسمالية، تظل مكتسبات جماهير بوليفيا على المحك. لقد أنجزت جماهير بوليفيا خطوة جبارة. لكنها لم تكمل ثورتها بعد.

سقوط سوهارتو ملك الحرامية

في السادس من مارس 1998 اعتقلت السلطات الإندونيسية رئيس تحرير إحدى المجلات الأسبوعية لمجرد أنه نشر رسما كاريكاتيريا يصور الرئيس سوهارتو كورقة "الشايب" في الكوتشينة بتعليق يشير لرغبته في الحكم للأبد. وفي 21 مايو، أي بعد أسابيع قليلة، أسقطت الحركة الجماهيرية الديكتاتور وحاشيته محولة إياه للمحاكمة. هذا السقوط، الذي كان يبدو قبل وقوعه غير محتمل، وكان يبدو بعد وقوعه مفاجئا، هو سمة أساسية للطريقة التي تسقط بها نظم الحكم الديكتاتورية، لكنه، كما كان الحال في إندونيسيا، لا يأتي بدون إشارات.

أزمات

عندما يقترب أجل النظام الطبقي الحاكم يستمر النظام في نفس الأساليب التي استخدمها على مدى سنوات حكمه. لكن هذه الأساليب تصبح عديمة الفعالية، بل وإذا وضعت في سياق الأزمة الاقتصادية السياسية التي عادة ما تصاحب هذه الفترة، فإنها تعكس ضعف النظام وتهافته لا قوته واستقراره.

وفي إندونيسيا، حكم سوهارتو على مدى اثنين وثلاثين عاما بالحديد والنار. لكن السبعة عشر عاما الأخيرة شهدت تحولات خلقت خصوصية الانتفاضة الإندونيسية ومهدت لها.

فبعد سنوات من إتباع نظام سوهارتو – المدعوم أمريكيا – سياسة العزلة الاقتصادية المصحوبة كالمعتاد بسيطرة بيروقراطية الدولة على مقاليد الأمور في السياسة والاقتصاد، شهدت الثمانينيات تحولا جذريا. فقد فتح سوهارتو الباب للاستثمارات الأجنبية ورأس المال الخاص. وتزامنت هذه التوجهات مع صعود اقتصادي متواصل جعل إندونيسيا واحدة من الدول القائدة لمعجزة النمور الآسيوية.

لكن الأزمة الآسيوية جاءت لتكشف عورات هذا النمو الاقتصادي، الذي اعتمد على معدلات هائلة من الاقتراض لمواكبة المنافسة المحتدمة في آسيا، لينكشف عبء دين خارجي تراكم ليصل إلى 130 مليار دولار. فقدت العملة الإندونيسية ثمانين في المائة من قيمتها في أقل من تسعة أشهر، كما فقد عشرون مليون شخص وظائفهم.

وتدخل البنك الدولي سريعا ليفرض حزمة سياسات مصحوبة بقرض 43 قيمته بليون دولار. وكانت النقطة الفاصلة في الأزمة هي طلب الصندوق رفع الدعم عن السلع الأساسية والذي تم فعلا بنهاية أبريل 1998 مطلقا العنان لأسعار البنزين والسلع الغذائية الأساسية.

هذا النمو الذي انتهى بانهيار فاقم أزمة النظام السياسية. فقد أصبحت جميع الطبقات الاجتماعية في مايو 1998 غير راغبة في استمرار سوهارتو في الحكم.

خلق النمو طبقة عاملة ضخمة (وصلت لثمانين مليون) عانت طويلا من ظلم الديكتاتورية وغياب النقابات وانخفاض الأجور. وعندما جاءت الأزمة الاقتصادية، لم يكن أمام الطبقة العاملة أي شي لتفقده. من ناحية أخرى خلق النمو الاقتصادي طبقة وسطى قوية، كانت بالطبع مرتبطة بمصالح النظام القائم. لكن تفاقم الفساد، جعلها ناقمة بشدة على طريقة سوهارتو في الحكم والاحتكارات الاقتصادية والسياسية ا لخا صة بأ قر با ئه وحاشيته. هذا الغضب شمل أيضا بمظلته الطلاب. بل إن وزارة سوهارتو نفسها انقلبت عليه في الأيام الأخيرة للانتفاضة بعد أن وجدت أن استمراره يهدد استقرار نظام انتزاع فائض القيمة من العمال واستغلالهم.

عشرة أيام هزت إندونيسيا

فجرت الأزمة الاقتصادية غضب الإندونيسيين المتراكم على مدى 32 عاما. وخرج هؤلاء، وأغلبهم لم يضعوا أنفسهم أبدا في موقع المعارضة لنظام سوهارتو، ليحتجوا على ارتفاعات الأسعار ثم ليطالبوا برحيل سوهارتو ورجاله بعد أن أعطاهم التمرد الذي شهدته الشوارع بشكل عفوي الثقة لعمل ذلك. وبدأ من كانوا يعملون تحت الأرض في الظهور وظهرت مجالات لتأسيس نقابات قاعدية ولجان عمل شعبية.

في مطلع 1998، امتدت المظاهرات وشغب الشوارع إلى جميع الجزر الإندونيسية وكان الشكل الأساسي للاحتجاج في يناير هو الإضرابات ثم سيطر الشغب على الحركة في فبراير وبدءا من مارس أصبح الطلاب في القيادة. ثم تداخلت كل هذه الأشكال في مايو. وكان يوم 12 مايو نقطة الانطلاق بعد أن قتل الجنرال ويرانتو قائد القوات المسلحة ستة طلبة أثناء مشاركتهم في المظاهرات. لتتخذ الأزمة مسارا متصاعدا حتى محاصرة المحتجون البرلمان لينتهي الأمر بسقوط سوهارتو في الحادي والعشرين من مايو، وإن لم تسقط الطبقة الحاكمة.

ثورة أم لا؟

يدفع هذا البعض للقول بأن ما حدث في إندونيسيا لم يكن ثورة اجتماعية بل لم يكن ثورة على الإطلاق. لكن هذا التحليل ليس دقيقا. فما حدث في إندونيسيا هو ثورة سياسية غيرت الطريقة التي تدير بها الطبقة الحاكمة التوازن السياسي وأعطت الطبقة العاملة والمضطهدين مساحة حركة سياسية ونقابية وتنظيمية لم تكن متاحة من قبل. والأهم من ذلك هو أن هذا التغيير كان النتيجة المباشرة لحركة الجماهير الكادحة من أسفل وتتويجا لنضالاتهم التي أجبرت الطبقة الحاكمة على بلع مرارة الوضع الجديد.

خمس وعشرون عاما قضاها مبارك في الحكم كانت كافية ليصبح الشعور المسيطر على الجماهير المصرية أن مبارك باق ما بقوا. فقد صمد هذا النظام على مَدار سنوات طويلة مرت خلالها مصر بالكثير من الأزمات وناضلت فيها الجماهير دفاعا عن مصالحها المنتهكة، ورغم ذلك بقي النظام.
فهل أصبح نظام مبارك قدرا على المصريين؟
تجارب العديد من الدول تثبت لنا عكس ذلك. فحتى أعتى الأنظمة الديكتاتورية وأطولها بقاءً في الحكم تسقط عندما تنتفض الجماهير وتتحرك دفاعا عن مصالحها. القضية هي في نوع الحركة ودرجة تنظيمها، ومدى اشتراك الفئات صاحبة المصلحة فيها.
فكلما كانت الحركة معبرة عن مصالح القطاع الأوسع من جماهير العمال والفقراء، وكلما كانت هذه الجماهير قادرة على تنظيم أنفسها، كلما زادت إمكانيات سقوط الأنظمة الديكتاتورية والمستغلة. وكلما كانت الحركة واعية بأن تغيير النظام السياسي ليس كافيا وحده، ولكن لابد من تغيير النظام الاجتماعي، كلما كانت هناك إمكانية لوجود نظام جديد يوفر الخبز والحرية معا.
في هذا الملف نقرأ أربعة تجارب لإسقاط الأنظمة من خلال الكفاح الجماهيري: إيران، إندونيسيا، بوليفيا، أوكرانيا. فقراءة تجارب الآخرين ربما تساعدنا على خوض معركتنا هنا في مصر.

أعد الملف:
دينا جميل
رباب المهدي
محمد واكد
وائل جمال

...مة الديكتاتورية؟

هل كانت الثورة الإيرانية إسلامية؟

في فبراير 1979 كان إعلان تأسيس حكومة إسلامية في إيران يرأسها الخميني، ومنذ هذا الوقت وحتى الآن والكل ينظر إلى ما حدث في إيران كنموذج للثورة الإسلامية. ولكن أحدا لا يتساءل هل كان ما حدث في إيران حقا ثورة إسلامية؟ النظرة المتفحصة على ما حدث في إيران تثبت لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن الثورة لم يكن قدرا أن تؤدي إلى حكومة إسلامية. فما الذي حدث بالضبط في إيران؟

إيران عشية الثورة

منذ منتصف السبعينات بدأت إيران تعاني من أزمة اقتصادية عنيفة. لجأ الشاه في مواجهة هذه الأزمة إلى فرض إجراءات تقشفية على الجماهير الفقيرة لتحميلها ثمن أزمة لم تصنعها. كان من نتيجة هذا أن ارتفعت معدلات البطالة وانخفضت الأجور الحقيقة للعمال الصناعيين. وفي مواجهة هذه الأزمة والأوضاع الاقتصادية المتردية وفي مواجهة ديكتاتورية الشاه شهد النصف الثاني من 1978 اندلاع موجة واسعة من الإضرابات العمالية في جميع أنحاء إيران. وفي مواجهة هذا التصاعد لجأ الشاه إلى تشديد آلة القمع؛ فأعلنت الأحكام العرفية وقتلت الشرطة آلاف المتظاهرين في "يوم الجمعة السوداء" في 8 سبتمبر 1978.

ولكن، وعلى عكس توقعات الديكتاتور، لم يسفر هذا القمع عن إخماد الحركة العمالية، بل زاد من انتشار الإضرابات لتنضم معظم القطاعات العمالية إلى حركة الإضرابات. قوة حركة الإضرابات كانت سببا في إصابة الاقتصاد الإيراني بالشلل التام مع نهاية 1978. وعلى الرغم من لجوء الشاه إلى بعض الإجراءات الإصلاحية مثل زيادة الأجور والقبض على بعض المسؤولين الفاسدين، إلا أن هذا لم يخدع العمال والجماهير ولم يوقف حركة الإضرابات. امتدت الحركة إلى الجيش والشرطة حيث ظهرت حركات للعصيان، وهكذا لم يعد أمام الشاه سوى الرحيل تاركا السلطة.

كانت الثورة الإيرانية صنيعة العمال، وفقراء المدن، وبعض أقسام الطبقة الوسطى، وصغار التجار، الذين عانوا من سياسات الشاه الاقتصادية، ومن نظامه الديكتاتوري.

المعارضة الإيرانية

ولكن حتى نفهم كيف أدت الثورة الإيرانية إلى وصول السلطة لأيدي الإسلاميين علينا أولا أن نلقي بعض الضوء على طبيعة القوى السياسية المعارضة في إيران قبل الثورة. كانت القوتان المعارضتان الأساسيتان في إيران هما: اليسار والملالي.

تمثل اليسار بالأساس في حزب تودة الشيوعي ومنظمتي "فدائيي خلق" و"مجاهدي خلق". تبنى حزب تودة استراتيجية مبنية على نظرية المراحل والتي كانت تعني عمليا أن الثورة الممكنة في إيران هي ثورة "وطنية ديموقراطية" تقوم البرجوازية خلالها بقيادة صراع يستهدف القضاء على السيطرة الاستعمارية وإرساء الديموقراطية وتحقيق التنمية. وبالتالي فالتحول نحو الاشتراكية لا يمكن أن يحدث إلا بعد إتمام هذه المرحلة حيث سيكون على الطبقة العاملة أن تلعب دورا ثوريا لإتمام هذا التحول. منظمة فدائيي خلق من ناحية ثانية كانت ترى أن إيران انتقلت من النظام الإقطاعي إلى النظام البرجوازي العميل للاستعمار وأن النضال الوحيد الممكن يتمثل في شن صراع مسلح وحرب عصابات ريفية بهدف تحرير إيران من العملاء المحليين للإمبريالية. أما ثالث المنظمات اليسارية فقد كانت منظمة "مجاهدي خلق". تبنت هذه المنظمة هي الأخرى موقف معادي للاستعمار ولكن داعي لقيادة القادة الدينيين لحركة المعارضة ولإبراز البعد الثوري للإسلام الشيعي.

أما القوة المعارضة الأساسية الأخرى فقد كانت الملالي (الاسم الفارسي لرجال الدين) الذين كانوا منظمين من خلال الجوامع وعلى صلة وثيقة بالبازار (المؤسسة التقليدية التي ينتمي إليها الحرفيون والتجار والمولون الصغار والمتوسطون في إيران) وكان آية الله الخميني زعيما لهؤلاء الملالي.

الخميني يصل للسلطة

في الحقيقة لم يكن وصول الملالي للسلطة حتميا. فعندما عاد الخميني إلى إيران في أول فبراير 1979 كان الصراع لا يزال مشتعلا. لم يكن بوسع الخميني خلال الشهور التالية على الثورة أن يفرض سيطرته على مقاليد الأمور. فكل الأحداث والإضرابات وتمردات الجيش التي أدت إلى الثورة حدثت بعيداً عنه وعن تأثيره. أما السلطة الفعلية داخل المدن فقد كانت في أيدي العديد من اللجان المحلية التي شكلتها الجماهير بمبادرتها. وكانت الجامعات تحت سيطرة اليسار ومجاهدي خلق. أما داخل المصانع فقد أسست جماهير العمال "المجالس المصنعية"، وأسمها الفارسي "شورى"، وهي المجالس التي تحدت الإدارة وبدأت في انتزاع السيطرة على تنظيم الإنتاج لصالح سيطرة العمال. أما في المناطق التي سكنتها الأقليات العرقية فقد ظهرت هناك حركات سياسية تناضل للحصول على حق تقرير المصير.

أما السلطة نفسها فقد كانت تتنازعها قوتان: الحكومة المؤقتة بقيادة "مهدي بزرجان" وهو إسلامي معتدل، ومجلس ثوري شكله الخميني وعمل كمركز بديل للسلطة حيث التفت حوله مجموعة من الملالي والمثقفين الإسلاميين المرتبطين بالبازار.

تعاون أنصار الخميني مع حكومة بزرجان في محاولات سحق المجالس المصنعية والحركات القومية الانفصالية. بصياغة أخرى، وبعد أن أدى المد الثوري إلى الإطاحة بالشاه بدأ الخميني في محاولة لوأد هذا المد وقمعه هو وكل نزعات التمرد والتحرر في المجتمع، وبالطبع نالت الطبقة العاملة واليسار النصيب الأوفر من هذا القمع.

لكن وحتى هذه اللحظة لم يكن الخميني قادرا على إحكام سيطرته على الحكم بعد. فمن ناحية كان المد الثوري أقوى من أن يتم قمعه بسهولة. ومن ناحية أخرى فالمجموعة المحيطة ببزرجان من إسلاميين معتدلين وليبراليين قد قويت شوكتها، وهكذا فقد كان على الخميني أن يجد الوسيلة الملائمة لتغيير هذا الوضع حتى يستطيع أن يحكم سيطرته.

وبالتالي ففي نوفمبر 1979 قام حزب الجمهورية الإسلامية التابع للخميني بدفع الطلاب الموالين له لاحتلال السفارة الأمريكية واحتجاز الرهائن داخلها ليدخلوا بذلك في مواجهة مع الإمبريالية الأقوى في العالم، وليكون هذا بداية لنمو موقف جذري معادي للإمبريالية داخل الحزب. حقق هذا التحول شعبية ضخمة لحزب الجمهورية الإسلامية الذي بدأ في اتباع سياسات استبدال المسؤليين غير الإسلاميين بغيرهم والتي نجحت في أن تخلق قاعدة اجتماعية واسعة للحزب. فقد أتاحت هذه السياسة لشريحة جديدة من أصول طبقية برجوازية صغيرة أن تحتل مواقع السيطرة والمناصب المرموقة في شتى القطاعات وارتبط هذا الصعود بولائهم للخميني وبالطبيعة الخمينية للإسلام.

ومع حلول صيف 1981 كانت الأمور قد استتبت تماماً لصالح الخميني. فقد تم القضاء على كافة حركات التحرر والتغيير، كذلك انهارت المجالس المصنعية بسبب القمع والإحباط.

الثورة البرتقالية وألوان أخرى!

في اواخر عام 2004، وبعد ان أُعلن عن فوز مرشح الحزب الحاكم في الانتخابات الرئاسية، انفجرت الساحة السياسية الأوكرانية. فبمجرد الإعلان عن فوزه، احتشدت الجماهير الغفيرة لتعلن رفضها للنتيجة المزورة. وتحت ضغوط شديدة من جهات عدة، من أهمها الجماهير الغاضبة، والقضاء الذي أعلن بطلان الانتخابات، والحكومات الأوروبية، وأمريكا، بل وروسيا نفسها، أُجبر الحزب الحاكم على إعادة الانتخابات مرة أخرى بعد شهر من الإعلان عن فوز مرشحه. ثم خلصت هذه الانتخابات في النهاية الى فوز مرشح المعارضة (فيكتور يوتشنكو) بنسبة 55% من الأصوات وحصول مرشح الحزب الحاكم على 45% في انتخابات نهائية اتفق المراقبون على نزاهتها.

الإعلام والثورة البرتقالية

يتضح من هذه النتيجة أن فوز مرشح المعارضة أتى ضعيفا، حيث أنه لم يتفوق على مرشح الحزب الحاكم بفارق يعضد تصويره في الإعلام الغربي كبطل قومي. وبسبب تغطية الإعلام المهيمن وخروج مئات الآلاف من الجماهير في مظاهرات احتجاج عفوية ضد النظام الحاكم، اصبح التفسير القائل بان هذه الحركة الاحتجاجية تتبع أقوى مرشحي المعارضة الذي صور كقائد ثوري (خاصة بعد محاولة الاعتداء عليه) بمرتبة المسلمات في الأوساط الإعلامية. ولم يقف الكثيرون عند ضعف أدائه الانتخابي أو عند عفوية الحركة في أوكرانيا. كما جرى العرف في أوساط الإعلام الغربي على تسمية هذا الحراك الجماهيري العفوي بالثورة، وتلوينه باللون الذي اختاره كرمز انتخابي المرشح الذي نال رضى الحكومات الغربية، وهو اللون البرتقالي، مختزلين بذلك مطالب الجماهير وتطلعاتها في شخص ذلك الرجل وبرنامجه. ولذا عرفت هذه التحركات الجماهيرية مع الوقت بـ"الثورة البرتقالية." لكن الأهم من ذلك أن الإعلام نجح في تعبئة قطاع هام من الحركة العفوية في وقت حرج للغاية للدفاع عن الحركة البرتقالية، فخرجت الجماهير ترفع شعارات التحالف البرتقالي وتؤيد برنامجه الذي فرضته على الساحة آلة إعلامية جبارة.

لماذا نجح يوتشنكو؟

تجاهلت وسائل الإعلام حقائق كثيرة في خضم تغطيتها لما حدث في أوكرانيا كاشفة بذلك انحيازها للمرشح البرتقالي ضد تطلعات الجماهير الحقيقية (تبنى يوتشنكو سياسة الخصخصة وتحرير التجارة ورفع الدعم عن المواطنين، كما لعب دورا محوريا في تهميش حركة الطلاب واليساريين التي كانت تطالب بالتغيير وذلك أثناء توليه رئاسة الوزراء في الفترة من 1999 إلى 2001).

ومن أهم ما تجاهلته وسائل الإعلام هو أن الساحة السياسية في أوكرانيا كانت عندئذ تفتقد آليات وأشكال التنظيم التي يتطلبها العمل السياسي المقبول. فبعد عقود طويلة من النظام الشمولي السوفيتي انهار الاتحاد السوفيتي ليترك محله جمهوريات مستقلة لا توجد بها حركات سياسية أو اجتماعية أو أشكال نقابية قوية يمكن أن تدفع حركة سياسية للتغيير.

وبسبب ذلك نجحت الأنظمة الأمنية وبعض المقربين من السلطة السابقة في التفرد بالسلطة السياسية بدون معارضة قوية منذ ظهور أوكرانيا كجمهورية مستقلة في عام 1991، وحتى ظهور بدايات تحركات سياسية مناهضة في عام 2000. وفي الوقت ذاته كانت الدول الغربية تمول وتدعم بقوة ما تسمى بمنظمات المجتمع المدني، وكذلك سياسيين محددين محسوبين على المعسكر الغربي، منهم بطل الثورة البرتقالية، بدعوى نشر الديموقراطية وحقوق الإنسان وما الى ذلك.

نتج عن ذلك في النهاية استقطاب سياسي حاد بين جانبين، النظام الحاكم الفاسد من جانب، (الموالي لروسيا) ومنظمات المجتمع المدني وسياسيون محددون (موالون للولايات المتحدة وأوروبا) من جانب آخر. وفي ظل تغييب نسبي للحركات السياسية نجحت هذه المنظمات في استقطاب جزء من ناشطي الطبقة الوسطى التي صعدت في التسعينيات.

ومع وصول النظام الحاكم الى حالة إفلاس سياسي بما لم يعد يمكن معالجته، نجحت هذه الجهات المدعومة من الخارج في توظيف آلة إعلامية عالمية كبرى مكنتها من خطف حركة الاحتجاج العفوية وتوجيهها لدعم المصالح الغربية التي كانت تريد فقط تحويل أوكرانيا من كونها تابعة للنفوذ الروسي الى تابعة للنفوذ الغربي.

ما بعد "الثورة"

وبعد عدة أشهر من فوز يوتشنكو في الانتخابات بات واضحا له أنه لا يستطيع إدارة دفة الأمور بمفرده أو بالارتكان على تحالفاته الهشة، فإذا به يتحول للتحالف مع عناصر محورية في الحزب الحاكم سابقا، والذي كان قد ادعى أنه إنما جاء لتخليص الشعب منه. ومع تطور الأحداث، ومع قبول العناصر الأهم في الحزب الحاكم سابقا بالتحول من التبعية لروسيا إلى التبعية للغرب، أصبح من الممكن الدخول معه في تحالفات معقدة لإدارة الأمور كيفما ينبغي وطبقا لتعليمات غربية.

ومن هنا، نجح يوتشنكو في توحيد صفي الطبقة الحاكمة – الموالين للحزب الحاكم سابقا وأثرياء التسعينيات من جانب، والأثرياء الجدد ومنظمات المجتمع المدني الصاعدة بقوة من جانب آخر – وتحولت الطبقة الحاكمة بأكملها نحو أوروبا بعيدا عن روسيا كما كان مطلوبا من الثورة البرتقالية.

كانت نتيجة الثورة البرتقالية الأساسية إذن هي تحول ولاءات الطبقة الحاكمة من روسيا لأوروبا، وما عدا ذلك كان من الأمور الثانوية. وبرغم ذلك أضفى الإعلام المهيمن على هذا التحول الصفات النضالية عندما وظف حركة الجماهير الاحتجاجية العفوية لهذا الغرض. فالثورة البرتقالية لم تكن إلا تحول جيوسياسي في دوائر النفوذ من روسيا لأوروبا وأمريكا ومن هذا المنطلق كان على الإعلام المهيمن إخفاء الحقائق التي تكشف ذلك وتصوير الجماهير كمفعول به في انتظار الأبطال لتنفيذ مخططات إقليمية واضحة للجميع.

هل كانت الثورة البرتقالية قدرا؟

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا تنجح مثل هذه المسرحيات الهزلية التي يعلم تفاصيلها جيدا الأوكرانيون قبل غيرهم. ليس من السهل الإجابة على هذا السؤال. لكن من المؤكد أن الخصوصية الأوكرانية والتدخلات الدولية لعبا دورا هاما في خنق الحراك السياسي.

فكان لضعف الأشكال السياسية والنقابية المتواجدة على الساحة، في الوقت الذي صعدت وتطورت فيه منظمات المجتمع المدني المدعومة أمريكيا بقوة وتحالفت مع الأثرياء الجدد الذين صعدوا بقوة متسارعة أيضا من وراء نهب القطاع العام، هذا مع وصول النظام الى نهايته واستعداد الطبقة الحاكمة للنزوح باتجاه الغرب، كان هذا ما سهل عملية توظيف حركة الاحتجاج العفوية في التحول من النفوذ الروسي الى النفوذ الأوربي-الأمريكي.

باختصار، كانت قوة نفوذ الموالين لأمريكا وضعف الأشكال الأخرى من جانب، وتفشي رغبة تكاد تكون شعبية وعارمة في النزوح بعيدا عن روسيا باتجاه أوروبا وأمريكا من جانب آخر، وراء قبول الكثيرين بأصول هذه اللعبة التي يعلمون حقيقتها جيدا. بل كان مجرد الإعلان عن دعم أمريكا لهذا التحرك وللمنظمات أو المرشحين الذين يمثلونه ما يضفي عليهم المصداقية ويظهرهم بمظهر من يملك مفاتيح الحلول في نظر الكثيرين الذين كانوا يرون في التحول بعيدا عن روسيا والتقرب من أمريكا ما يدر الفوائد الجسام على الشعب المنهك ويعجل بما يسمى الإصلاح الاقتصادي.

ولأن أوكرانيا لازالت في مرحلة تقابل مرحلة الانفتاح في مصر، كانت التربة السياسية مرحبة بالتدخل الأمريكي والتحول الليبرالي، بل لم يرى البعض بإمكانية وجود حلول أخرى. وكما كان متوقعا، لم يفد ذلك التحول الشعب الأوكراني حتى الآن. بل على العكس من ذلك دخلت أوكرانيا في مرحلة ليبرالية متوحشة سميت بالثورة الشعبية! وساهم الكثيرون بحسن نية وسوء تقدير وتأليه للحلم الأمريكي في هذا التحول الذي فتح الباب على مصراعيه للنهب والإفقار الذي لم يحل الأزمة السياسية التي ما تزال مستمرة الى الآن في شكل مسرحيات هزلية جديدة.

شاهندة مقلد تتحدث

اغتالوا صلاح حسين لأنه تجرأ على الملكية الخاصة المقدسة

معركة
الفلاحين الفقراء ضد كبار الملاك والدولة مستمرة. قرية كمشيش بالمنوفية هي أحد المحطات الرئيسية لهذه المعركة. خاض فلاحو كمشيش في ستينيات القرن العشرين نضالا مبهرا بقيادة المناضل صلاح حسين الذي اغتيل عام 1966 إما بيد الأمن أو كبار الملاك. في الذكرى الأربعين لاغتيال صلاح حسين تحاور رقية حجازي زوجته المناضلة الاشتراكية والقيادية الفلاحية شاهندة مقلد في محاولة لاسترجاع دروس الماضي والتعلم منها.

- كمشيش معروفة كقرية ذات تراث نضالي كبير. ما الأسباب التي أعطتها هذه الوضعية المتميزة؟

كمشيش قرية عانت الإقطاع بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، يعني سخرة وتعذيب وغير ذلك من الأساليب الهمجية.

مساحة الأرض في كمشيش قبل الثورة كانت 2100 فدان. وعدد الأهالي كان 10 آلاف. وبالرغم من ذلك امتلكت عائلة واحدة، أسرة محمد عبد الله الفقي، 1200 فدان. أضيفي إلى ذلك ضغط الأسرة الإقطاعية على الفلاحين لشراء أراضيهم بأثمان بخسة، ومن يرفض كان جزاؤه قلع أشجاره وتسميم مواشيه وإغراق أرضه بالمياه.

كان الإقطاع أيضا متحالفا مع الاستعمار. هذه قصة طويلة. لكن كان يطلق على جد محمد الفقي اسم "خائن عرابي". وحتى بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي سنة 52 تهربت عائلة الفقي من تطبيق القانون واحتفظت بحيازاتها للأرض عشرة سنوات.

- ما الدور الذي لعبه الشهيد صلاح حسين وتنظيم الأحرار (تنظيم من التنظيمات الوطنية التي تأسست قبل 52 وكان صلاح حسين عضوا فيه) في حركة الفلاحين؟

كانت بداية تنظيم الأحرار (المكون من طلبة وموظفين) هي النضال ضد أعوان الاستعمار من الرأسماليين والإقطاعيين. الفكرة كانت واضحة: الإسرائيليون سرقوا أرض الفلسطينيين والإقطاعيون يسرقون أرض الفلاحين.

قبل ذلك كان صلاح عضوا بجماعة الإخوان المسلمين. طلب الإخوان منه التراجع عن مقاومة الإقطاع بعد مفاوضاتهم مع الإقطاعيين. قالوا له أن المساس بالملكية الخاصة "حرام"، فخرج من التنظيم.

اقتصرت بدايات النشاط في تنظيم الأحرار على محاولة كسر هيبة الإقطاع ورفع الروح المعنوية للفلاحين. فعندما كان الإقطاعي يقوم بتسميم بهيمة الفلاح، كان لازم تتسمم بهيمة للإقطاعي. فلكي يشعر الفلاح بالثقة لا بد من تحقيق مكاسب.

- ما الذي تغير في تنظيم الأحرار بعد يوليو 1952؟

اتضح الطريق أكثر أمام التنظيم. في شهر سبتمبر 52 (قبيل صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول) خطب صلاح في الفلاحين قائلا: "إن ثورة 23 يوليو جاءت من أجلكم.. ارفضوا السخرة وعيشوا أحرارا فوق أرضكم."

كان تكتيك قيادة التنظيم وقتها هو مواصلة الهجمات وإلزام الإقطاعيين مواقع الدفاع. وانتقل التنظيم نقلة حاسمة بكسب فلاحين للنضال بين صفوفه.

وفي يناير 53، وعبر مناقشات مطولة مع الفلاحين، تحدد هدف ردم ترعة الملال (الترعة التي شقتها عائلة الفقي من حوض زراعي يملكه الفلاحون، لكي يتسنى لها ري أراضيها أولا، ثم تقوم ببيع المياه للفلاحين). لكن الفلاحين خسروا معركة الملال وكانت مجزرة استخدم فيها الإقطاع الأعيرة النارية وأصيب 17 فلاح وفلاحة.

كان الدرس المستفاد من هزيمة الملال هو أنه لا بديل عن استخدام نفس سلاح الإقطاع. الإقطاعيون فرضوا المعركة المسلحة على الفلاحين. ولذلك ففي معركة أخرى، معركة السد (المعركة من أجل إنهاء اغتصاب الإقطاع لمياه الري)، تقدم الفلاحين لهدم السد بالفؤوس تحت حماية مجموعة مزودة بالأسلحة النارية.

- ظلم مستمر للفلاحين ومعارك وأعيرة نارية وهزائم وانتصارات، أين دولة عبد الناصر من كل ذلك؟

الأمن كان ينزل بعد انتهاء المعارك! بعد الانتصار في معركة السد صدر قرار بإبعاد صلاح حسين عن المنوفية واضطر إلى السفر إلى الإسكندرية. وفي معركة العربان (المعركة التي استخدم فيها الإقطاع قطاع طرق وهاربين من أحكام بالأشغال الشاقة) ألقى القبض على 45 فلاحا بتهمة قتل عدد من "الأعراب". كان الفلاحون قد أبلغوا مديرية الأمن عن وجود تهديدات لهم من قبل مسجلين خطر. لكن المديرية ظلت تتكر وجودهم. ثم أرسلت الدولة شخصا، هو أنور السادات عضو مجلس قيادة الثورة، ليقوم بنجدة الإقطاعيين.

- هل كان تواطؤ السادات مع عائلة الفقي معروفا لفلاحي كمشيش؟

أنور السادات كان متواطئا مع الإقطاع. بمجرد وصوله إلى كمشيش بعد معركة العربان توجه إلى منزل الفقي. رفض جميع الفلاحين لقاؤه قبل إلغاء حظر التجول ورفضوا عقد اللقاء في منزل الفقي. اضطر أنور السادات للاستجابة لمطالبهم. وحاول إقناعهم بأن الطريق لاستعادة الأراضي المغتصبة هو للقضاء. جاء رد الفلاحين عليه واضحا تماما، "لماذا أنشأتم إذن محاكم الثورة؟"

انتهى اللقاء بإلقاء القبض على 21 قيادي فلاحي – جميع الذين حضروا الحوار. كان واضحا للجميع أن السادات يريد تسوية لصالح عائلة الفقي. في اللقاء صرخ في الحضور "انتم عارفين بتكلموا مين؟ أنا أستطيع أن أقيم لكم المشانق هنا في كمشيش." هب جميع الحاضرين واقفين علامة على انتهاء الحوار، وأجاب أحد القيادات الفلاحية، الشيخ عبد الله الشريف، "إحنا عارفين.. إنت أنور السادات.. والدار جنب الدار والغيط جنب الغيط."

باختصار، مع كل زيارة للسادات إلى كمشيش كان يتم القبض على فلاحين. لكنه في النهاية اضطر إلى إعادة 50 فدان والإفراج عن المتهمين.

لا يوجد فلاح في كمشيش لم يعلم ما الذي سيحدث بعد تولي السادات للسلطة في 1971. السادات سلم الأرض في 74. لكن قبل هذا التاريخ، تم شن حملة بوليسية واسعة النطاق، وألقي القبض على 200 فلاحا بتهمة إحراز سلاح. كان ذلك في 15 يونيو 1971، نفس يوم ثورة التصحيح. ولذلك، فقد أسمينا هذه الحملة بـ"حملة تصفية المراكز الثورية"!

وبالإضافة للاعتقالات صدر قرار من وزير الداخلية، ممدوح سالم، بإبعاد 21 شخصا عن المنوفية. شتت القرار موظفي كمشيش من أول بني سويف إلى قنا. أنا انتقلت ومعي خمسة فلاحين إلى الإسكندرية. أقاموا معي في منزلي خمسة سنوات، فليس لهم بيت خارج كمشيش.

- في رأيك كيف يمكننا فهم حماية رجال الأمن لمصالح عائلة الفقي وتواطؤ السادات المبكر مع الإقطاع، في سياق دولة عبدالناصر؟

الأنظمة لا تتغير بالكامل بالاستيلاء على السلطة. كان لأجهزة الدولة المحلية مصالح مرتبطة مع الإقطاع. أيضا لا يمكن التعامل مع النظام ككتلة صماء. لقد كنا على علم تام بأن النظام يحوي الكثير من التناقضات، حتى داخل مجلس قيادة الثورة. كان بالمجلس أشخاص ينتمون إلى التيار الإسلامي وآخرون ينتمون للتيار الاشتراكي. يظهر ذلك في تباين طرق التعامل مع الإقطاع من قرية إلى أخرى. على سبيل المثال، قام عبد الحكيم عامر، المسئول عن قرية الملوم (الصعيد)، بحبس الإقطاعي ووضع أراضيه تحت الحراسة، بينما استمر التهرب في كمشيش.

كنا نستخدم هذه التناقضات للضغط من أجل الحصول على المزيد من المكاسب للفلاحين. لم يكن نظام عبد الناصر ثوريا بل كان إصلاحيا. لذلك جاءت القوانين المنظمة للإصلاح الزراعي قاصرة.

- ما السياق الذي تم فيه عزل الشهيد صلاح حسين من عضوية الاتحاد الاشتراكي على الرغم من احتفائه بـ"ثورة يوليو"؟

لم يتم عزل صلاح وحده، بل الصف الأول من قيادات كمشيش. تم إبعاد كل من له سابقة اعتقال من عضوية الاتحاد الاشتراكي. وقتها قمنا بتدشين حملة من أجل رفع العزل السياسي.

في 1959 أنشئت لجان الاتحاد القومي، أول تنظيم سياسي للثورة، ودخل أحرار كمشيش (التنظيم الذي كان صلاح وشاهندة أعضاء فيه) الانتخابات ليكون الاتحاد منبرهم الشرعي. لكن لم يكن لدينا خبرة وتم تزوير الانتخابات. فحصل خمسة من الأحرار وخمسة من الإقطاعيين على مقاعد. وقد تمكنت خلال المؤتمر العام للاتحاد القومي من تمجير قضية الأراضي المهربة على الرغم من محاولات كمال الشاذلي (أمين المكتب التنفيذي للاتحاد القومي بالمنوفية حينها) التشويش وإنزالي من المنصة. نجحنا في إثبات وجود 300 فدان مهربة.

طبعا لم تقبل الأجهزة المحلية انتصار الفلاحين، فحاصر الأمن القرية وألقى القبض على صلاح. فما كان من الفلاحين إلا أن قاموا باحتجاز عناصر أمنية لحين الإفراج عنه. جابت المظاهرات القرية وهتف الفلاحون، "أمم أمم يا جمال.. إحنا جنودك للنضال." بعد استمرار محاصرة الفلاحين لقوات الأمن بسبع ساعات، تم الإفراج عن صلاح. وبمجرد نزوله من عربة البوليس حمله الفلاحون على الأعناق بينما هتف هو: "الكلمة كلمة فلاحين.. ولا حدش قد الفلاحين.. والأرض أرض الفلاحين."

وفي 26 يناير 1962، فازت قائمة الأحرار في انتخابات مجلس إدارة الجمعية الزراعية. كنا قد استفدنا من خبرة انتخابات الاتحاد القومي. وقمنا بالدفع بأكبر عدد من فقراء الفلاحين لعضوية الجمعية. كما تم تكثيف جميع الجهود لحشد أعضاء الجمعية المقيمين خارج كمشيش للإدلاء بأصواتهم. بعدها تأسست أول نقابة للعمال الزراعيين. نجحت النقابة في التخلص من مقاولي الأنفار والتعاقد مباشرة مع أصحاب العمل والهيئات الحكومية.

- لقد تمت عملية اغتيال الشهيد صلاح حسين في 30 ابريل 1966 أي بعد تحقيق فلاحي كمشيش للعديد من المكاسب وبعد صدور قانون الإصلاح الزراعي لسنة 61، فما هي ملابسات عملية الاغتيال؟

أخبرتك عن عزل الصف الأول من "الأحرار" من الاتحاد الاشتراكي. لكن الصف الثاني تقدم بالانتخابات ونجح في الحصول على العضوية. وقد كنت أنا من بين الناجحين. بعدها قمنا بتشكيل لجنة الدعوة والفكر تحت غطاء الاتحاد الاشتراكي. لكن بشكل مستقل تماما عنه في نفس الوقت. وانضم إلى اللجنة صلاح حسين. كانت الأولوية في أجندتنا التثقيفية بحث قضية الفقر.

كان صلاح يرى أن ثروة الإقطاعيين في ازدياد. عائلة الفقي اشترت أرضا في قرية أبيس (البحيرة) وأنشأت عليها مزرعة مواشي، بينما المفروض أن يُمنع الإقطاعيون من مزاولة نشاطهم.

وفي نفس الوقت لم يطرأ تحسن كافي في دخل صغار الملاك أو الأجراء على حد سواء. بحسب القانون تكون الأولوية في توزيع الأراضي لـ"التملية"، أي المسحوقين من الفلاحين والعاملين بالأرض. خلق القانون بدرجة ما إشكالية بين صفوف صغار الملاك من الفلاحين. فبعد أن تحركوا وناضلوا من أجل استعادة الأراضي المهربة، قامت الدولة بتوزيعها على غيرهم. حاول صلاح حسين إقناع صغار الملاك خلال الندوات التثقيفية في لجنة الدعوة والفكر بأن نضالهم كان بغرض حياة أفضل للفلاحين وليس بغرض امتلاك قطعة أرض.

كنا نبحث معا عن استراتيجية للمستقبل. في هذا السياق، طُرحت فكرة المزرعة التعاونية كحل لمشكلة الفقر والتناقض بين الأجراء وصغار الملاك. لذلك قامت الدنيا ولم تقعد حتى تم اغتيال صلاح حسين. فقد تخطى الخط الأحمر وتجرأ على الملكية الخاصة المقدسة.

- جاءت نكسة 67 بعد اغتيال صلاح حسين. كيف كان رد فعل الفلاحين وأهالي كمشيش على الهزيمة؟

نحن جميعا نزلنا إلى القاهرة – "الأحرار" والفلاحين – لمنع عبد الناصر من التنحي. المشكلة كانت أننا لا نريد أن ننهزم. أنت لا تنكسري بالفشل في معركة. لكن الذي يكسر فعلا هو كسر الإرادة. الناس نزلت بسبب خوفها على مصر وعلى ضياع المكاسب التي حصلت عليها.

- ما مدى تأثر تنظيم الأحرار بمقتل صلاح حسين أهم قياداته، أقصد هل تم حل التنظيم أو حدث تراجع ملحوظ في فعاليته ؟

كان صلاح دائما يقول أن الناس لا تمنح ثقتها ببساطة لكل من يتشدقون بحبهم. الثقة مرهونة بأعمال يلمسون فيها الإخلاص.

في عام 1968 صدر قرار محكمة برفع الحراسة عن جزء من أراضي الفقي. ذهبنا لتنبيه الفلاحين. كنا نعلم أنه لا جدوى من كل ذلك. لكن كان واجبنا أن نمشي معهم خطوة بخطوة. وفي النهاية ستكون المواجهة يوم تنفيذ الحكم على الأرض ذاتها ورفض تسليمها بالقوة.

نحن كقيادة اجتمعنا لمناقشة ما يتحتم عمله. أنا وأحمد رجب وشوقي شريف وبدراوي أمان وموسى أبو لبد ناقشنا الوضع بهدف الوصول إلى قرار غير ملزم. عادة ما كان قرار الأغلبية بالقيادة ملزم للجميع. لكن في هذه الواقعة بالتحديد كان قرارنا غير ملزم لأن المسألة كانت مسألة موت. الوحيد الذي لم يوافق على موقفنا بخوض معركة ضد الإقطاع كان موسى أبو لبد على أساس أن لا صوت يعلو فوق صوت المعركة ضد الاستعمار (كان هذا هو الشعار بعد 1967).

بالطبع كان هذا موقفنا جميعا. فالأولوية للمعركة مع الاستعمار. لكن في هذه الحالة كان هذا المبدأ سيعني التخلي عن مكاسبنا. لا يمكن أن نتنازل عن المكاسب التي حققناها بدماء الشهداء عبر سنوات من النضال.

في الساعة السادسة صباحا كنت واقفة على الأرض. أحمد رجب وضع الخطة. الفلاحات في المقدمة بجرادل مياه قذرة وطوب، ثم فلاحين واقفين بالشوم، وفي النهاية يتم استخدام الأعيرة النارية. شارك في المعركة كل الفلاحين صغار ملاك ومعدمين أجراء لأن الأجراء كانوا يعلمون أن الهجمة التالية ستنال منهم.

وقتها رد أحد الفلاحين على أمر التوقيع على تسليم أرضه قائلا، "أنا أمضي على قبض روحي ولا أمضيش على أخد أرضي." نزل الضباط وبمجرد أن شاهدوا المشهد طلبوا إرسال قوات مضاعفة. لكن شعراوي جمعة، المسئول عن الأمن في كمشيش حينها، قال للضباط ترجع للقسم. بقينا مرابطين على الأرض لمدة 15 يوما متصلة وسط تضامن فلاحين محافظات أخرى. ثم انتهت الأزمة بدعوة من عبد الناصر لانعقاد مجلس الشعب وإصدار قرار بعدم طرد الفلاحين من الأراضي التي يتم رفع الحراسة عنها.

- هل ترين تشابه بين نضالات كمشيش ونضالات الفلاحين في قرية مثل سراندو؟

طبعا هناك تشابه بين النضال ضد الإقطاع القديم والجديد. لذلك أنا كنت سعيدة جدا في المحاكمة الأخيرة لفلاحي سراندو. وقف أكثر من ستين محامي للدفاع وتضامنت القوى السياسية. القضية الفلاحية ليست على أجندة أي من القوى السياسية. لذلك سعدت بالتضامن الذي رأيته في المحاكمة. شعرت أن صلاح لا يزال حيا. وسعدت أكثر بتضامن الفلاحين من دكرنس وبهوت معهم. لكن تظل حركة الفلاحين في سراندو عفوية وليست منظمة.

- هل في رأيك ساهم نظام عبد الناصر فيما نشهده اليوم من ضياع لجميع مكاسب يوليو 52؟

الأساس في هذه المشكلة هو غياب الديمقراطية بمضمونها الاجتماعي. غياب المؤسسات الاجتماعية التي تدافع عن حقوق الطبقات الأفقر، نقابات للعمال واتحادات للفلاحين. في مؤتمر كمشيش لهذا العام قمنا بتشكيل لجنة تضامن للفلاحين، عمودها هو الفلاحين أنفسهم. طبعا، اللجنة مفتوحة لانضمام كافة القوى السياسية. لكن يجب تحويل الفلاحين من معتدى عليهم إلى فاعلين في الصراع.

- بالنظر إلى الوراء، هل لديك نقد للتصورات أو التكتيكات التي اتبعتموها؟

في الحقيقة جميعنا نتعلم بالممارسة. الأساس في العمل السياسي أخذ موقف وتصحيحه أثناء التطبيق. في قضية استشهاد صلاح أنا كنت حريصة على المحاكمة. القرية تحركت للهجوم المباشر. أنا كنت في الإسكندرية وعندما وصلت كمشيش كانت المظاهرات تملأ الشوارع. خرج كل الناس، ولو كانوا قد هجموا على عائلة الفقي كان ممكن يقتلوا الإقطاعي الذي عذبهم والحكومة التي حبستهم أو اكتفت بتركهم وحدهم في المواجهة.

لكن أنا كنت أريد أن أتعامل مع القضية بشكل سياسي وليس فردي. لا أعرف إذا كان تقديري صح أم خطأ. لكني وقتها قررت أن المواجهة ستكون عملا انتقاميا فرديا، وأن الأفضل دخول المحاكمة وتحويلها إلى محاكمة سياسية للمسئولين عن اغتيال صلاح حسين. لكن في المحكمة وجدت أن قضيتي وقضية الفلاحين ضاعت. تم الحكم بالسجن 25 سنة على القاتل الأداة. للأسف لم أضع في احتمالاتي انتهاء القضية بهذه الطريقة المفزعة!

أحوال العمال عند الدولة

إن فاتك الميري!

من يدفعهم حظهم السيئ للعمل لدى الدولة يلاقون الأمرّين. شعار "إن فاتك الميري إتمرغ في ترابه" لم يعد له معنى. كان الناس في الماضي يتحدثون عن عيوب العمل لدى الدولة – الأجور القليلة والبيروقراطية العنيدة – لكنهم كانوا يتحملون العيوب "لجل خاطر" الأمان الوظيفي: التثبيت، المعاش، التأمين الصحي، الخ.

الآن لم يعد لدى الدولة شيء تقدمه عدا الخراب المستعجل. من يحكموننا الآن يرون أن نجاحهم يقوم على استعارة أساليب القطاع الخاص في دواوين الحكومة: لا تعيين، ولا ضمان وظيفة، ولا تأمين، ولا علاج، ولا حوافز، لا يوجد غير النهب.. وإن كان عاجبك!

عندما أعلنت حكومة عاطف عبيد عام 2001 عن مسابقة لتعيين 170 ألف موظف جديد في الحكومة "لحل مشكلة البطالة"، كانت هذه واحدة من عمليات النصب الحكومي الشهيرة. فمعظم هؤلاء الذين "أسعدهم الحظ" بالفوز في المسابقة لم يُعينوا، بل هم الآن يعملون بعقود مؤقتة لدى الدولة في إطار سياسة نهب منظم حولت خريجي الجامعات والحاصلين على ماجستيرات إلى عمالة مؤقتة لدى جهاز بيروقراطي أخطبوطي مهمته خدمة رجال الأعمال في كل حال ومجال. في هذين التحقيقين نطّلع على أحوال العمال لدى الحكومة في موقعين: مركز المعلومات ببركة السبع، ومصنع سماد بني سويف. فاطمة رمضان وعبير بدران تقدمان لنا صور حية تكشف كيف أن الحكومة والقطاع الخاص هم وجهان لعملة واحدة اسمها الاستغلال.

مركز معلومات بركة السبع

32 ألف شاب وفتاة ممن حصلوا على وظائف بمراكز المعلومات بالمحافظات وجدوا أنفسهم أمام واقع مرير لا يتناسب مع "تطلعاتهم" في وظيفة مستقرة. هؤلاء الشباب يعملون الآن لما يقرب من 4 سنوات بدون أي حقوق؛ لا تأمينات اجتماعية ولا تأمين صحي ولا أجازات ولا زيادات سنوية، كل ما في الأمر 150 جنيه شهريا لخريج الجامعة، و120 جنيه للمؤهل فوق المتوسط، و100 جنيه للمؤهل المتوسط، لمن يلتزم منهم بكل أيام العمل. أما من تضطره ظروفه للغياب لأي سبب من الأسباب، فتخصم هذه الأيام من مرتبه الهزيل.

وفي الوقت الذي يدفع هؤلاء الموظفين ثمن التصوير لأوراق العمل والأدوات المكتبية التي تستخدم في العمل من جنيهاتهم القليلة، يتقاضى السادة الضباط المعينين علي رؤوس هذه المراكز آلاف الجنيهات.

"أنا قدمت ضمن مسابقة التشغيل. جاني جواب الترشيح للتعيين في مركز المعلومات. رحت مضيت العقد واستلمت الشغل علي أني بعد ست شهور هيبقي زيي زي كل الموظفين في الحكومة. بدأنا نعرف المشكلة لما بدأنا نقدم علي طلب إجازة فردوا علينا إنه إحنا مالناش حق في الأجازات. دا حتى زميلاتنا لما ولدوا مالهومشي إجازة وضع. ممكن المدير يديهم أسبوع ويرجعوا الشغل بعد كده. ولما مرت علينا السنة وجه ميعاد العلاوة افتكرنا أنهم هيطبقوها علينا. قرار الوزير كان بيقول إن العلاوة تنطبق علي العمالة الدايمة والمؤقتة في القطاع الخاص والعام. لكن إحنا حتى ماحصلناش العمالة المؤقتة، مع إننا بنشتغل بشكل مستمر زينا زي موظفين الحكومة من ساعة ما عينونا. بدأنا نفوق لما واحد زميلنا مات أثناء تأدية عمله ولقينا إن أسرته في الشارع، لا معاش ولا مكافأة ولا أي حق من الحقوق."

كان هذا كلام أحد العاملين بأحد مراكز المعلومات بمحافظة المنوفية ببركة السبع، الذي أضاف قائلا: "في ظل سياسة الخصخصة المتبعة تضرب الدولة أسوأ مثل للقطاع الخاص، كيف تطالب الدولة القطاع الخاص بالتأمين علي العاملين والعلاوات والأجازات وكل الحقوق، وهي لا تفعل ذلك معنا؟ وكيف يثق المواطن في دولة لا تعطيه حقوقه؟"

حتى الملاليم التي كانت تلقيها الحكومة في وجه من العاملين، منعتها الآن عن العاملين بمركز معلومات محافظة المنوفية منذ ثلاثة أشهر. وعندما سأل هؤلاء عن مرتباتهم رد عليهم السيد اللواء أحمد صالح مدير المشروع، "احمدوا ربنا إنكم قبضتم الشهر اللي قبل اللي فات، المحافظات التانية ما قبضتشي زيكم!"

تجمع حوالي 120 شخص من العاملين في هذا المشروع أمام محافظة المنوفية واعتصموا هناك لمدة خمس ساعات. المحافظ أنكر نفسه عنهم وقال لهم مدير المشروع: "انتم جايين ليه؟ اللي مش عاجبه الشغل يسيبه؟ واللي مش هيمشي هنجيب له أمر اعتقال."

إلا أنهم لم يرضخوا للتهديد وأصروا على مقابلة المحافظ. ولما دخل وفد منهم للتفاوض مع المحافظ، وجدوا أنفسهم أمام نفس الشخص الذي قام بتهديدهم ومعه مدير الأمن. كرر لهم نفس كلامه السابق وقال لهم اختاروا وفد مكون من أربعة أشخاص لمقابلة المحافظ في يوم مقابلة الجماهير.

"في الموعد المحدد كانوا قد قاموا بالضغط علي العديد من زملائنا وتخويفهم، فذهبنا حوالي 20 فقط، ولم نقابل المحافظ بل قابلنا اللواء رئيس المشروع الذي هددنا وطردنا من أمام المحافظة، وعندما ردت عليه إحدى الزميلات، قال لها "روحي أنتي مرفوده"!"

مصنع سماد بني سويف

أنشئ مصنع السماد العضوي ببنى سويف أوائل عام 1998 كوحدة خدمية تابعة للوحدة المحلية لمدينة بنى سويف بهدف التخلص من القمامة والانتفاع بتحويلها إلى سماد عضوي ومفرزات قابلة للتصنيع والتسويق.

وتنص اللائحة التنظيمية لإدارة وتشغيل المشروع في البند المتعلق بالأجور على صرف حوافز شهرية بواقع 100% للجهاز الفني وصرف بدل عدوى للفنيين والإداريين والكتابيين والمشرفين والملاحظين والعمال بواقع 30 جنيه شهريا وصرف وجبة غذائية لجميع العاملين بالمشروع يوميا أو بدل نقدي 2 جنيه لكل يوم عمل كامل.

كما تنص عقود العمل التي أبرمت بين العاملين والمشروع على أن القواعد التي تحكم العلاقة بينهما تخضع لأحكام قانون العاملين بالدولة والهيئات التابعة لها، وهو القانون رقم 79 لسنة 1975، وأيضا لقانون القطاع الخاص رقم 12 لسنة 2003، اللذان يؤكدان على أن إصابات العمل تتحمل إدارة المشروع فيها تكاليف العلاج والتعويض وصرف المعاش، لكن الواقع كان أمرا مختلفا تماما.

فبالمصنع 51 عاملا انضموا للعمل به منذ إنشائه مقابل مرتب شهري قدره مئة جنيه، يخصم منها 40 جنيه مقابل تأمينات اجتماعية وتأمين الصحي. إلا أن العمال، الذين تتلخص طبيعة عملهم في فرز القمامة وتصنيفها ووضعها في الماكينات وتعبئتها (أي يتعاملون مع القمامة بما تحتويه من روائح سيئة ومخلفات خطرة تعرضهم للإصابة بأمراض مختلفة، بالإضافة إلى حوادث العمل التي تنتج من التعرض للإبر والمسامير وغيرها من الأشياء الحادة التي تؤدى إلى إصابتهم بالسموم وأحيانا إلى الوفاة)، كانوا يعملون دون أي تأمينات من أي نوع!

يصف أحد العمال حالهم قائلا: "ساكتين على كل النهب اللي موجود في المشروع. شئون البيئة بتدفع سنويا 3 مليون جنيه عشان المصنع ده خدمي، وبتتسرق حقوقنا وبيبلطجوا علينا وخرسنا علشان نعيش."

في خريف 2003 نفذت إبرة طبية (سرنجة) في قدم العامل عصمت خميس فأصيب بتسمم. وأكد الطبيب لأسرته أنه يحتاج إلى عملية فورية تتكلف 5 آلاف جنيها. كان المبلغ خرافيا بالنسبة لأسرة العامل الفقير. وعندما نجحت بعد جهد بالاشتراك مع عمال المصنع في تجميعه، كان الوقت قد فات، واضطر الطبيب لبتر رجل العامل. لم يتحمل خميس صدمة بتر رجله وتوفى بعد البتر بأسبوع واحد. وبعد أن توفى طالب زملاؤه بمعاش لأسرته. لكن إدارة المصنع رفضت صرف المعاش. فتوجه العمال للمحافظ، إلا أنه أكد لهم أن العامل لا يستحق معاشا. فثار العمال وطالبوا المصنع بتوفير التأمينات الاجتماعية والصحية أو التوقف عن دفع الـ40 جنيه التي تخصم منهم شهريا. فقامت إدارة المصنع بعمل بطاقات للتأمين الصحي في أكتوبر 2003 لامتصاص غضب العمال، ثم عادت وألغتها في نهاية شهر ديسمبر 2004، بينما لم تؤمن على العمال اجتماعيا حتى تاريخه.

بقى أن نعلم أن إدارة المصنع صرفت العامل عقب إصابته، بل وفصلت بعض زملائه لأنهم اصطحبوه إلى بيته. تحمل العمال كل تلك المصائب وغيرها حفاظا على عملهم، حتى فوجئوا باستدعاء مدير المصنع لهم يوم الاثنين 10 إبريل 2005، وهو يوم أجازة رسمية للمولد النبوي، ليطلب منهم قبل التوقيع في دفتر الحضور والانصراف التوقيع على عقود عمل جديدة. وعندما اطلع العمال على العقود وجدوا أنها سوف تقضى على البقية الباقية من حقوقهم، فرفضوا التوقيع، وكان رد المدير كالتالي: "اللي مش هيمضى يروح على بيته."

"إحنا شاربين المر من الشغل ومن إدارة المصنع وساكتين علشان نعرف نأكل العيال، أنا بشتغل بقالى 5 سنين والريحة الوحشة والزبالة جابتلى الأمراض، صدرى تعبان وعلى طول مصدع، وممعيش فلوس أروح للدكتور، وبعد ده كله عاوزين يفصلونا، طيب ليه وعملنا إيه؟" هكذا صرخ أحد العمال.

نهايته، خرج العمال من المصنع على القسم. وفى القسم رفض المأمور القيام بتحرير محضر بالواقعة، مؤكدا على تدخله لحل المشكلة بشكل ودي. فتوجه العمال للمحافظ، الذي قال لهم: "العقود بتطالبنى بزيادات وأنا معنديش زيادات لكم، واللى عاجبه يشتغل على العقود الجديدة يمضى واللي مش عجبه يشوف له شغل تاني."

وفى اليوم التالي توجه العمال إلى المصنع ليقابلهم المدير بنفس الطلب. فأعادوا الكرة وتوجهوا للقسم. لكن رد المأمور كان هذه المرة أكثر فجاجة: "اللي مش هيشتغل هعتقله". استنجد العمال بالنيابة وفعلا تمكنوا من تحرير المحضر رقم 1857 لسنة 2006.

وفي يوم الخميس 4/13 توجه العمال إلى مكتب العمل، فرفض المكتب تحرير شكاوى لكل العاملين، مكتفيا بتحرير شكاوى لثلاثة فقط من العمال، وهو الأمر الذي يؤدى إلى ضياع حقوق الـ48 الآخرين. حيث ينص القانون على وجوب قيام العامل بشكوى في مكتب العمل خلال أسبوع من تاريخ الفصل حتى تنظر الدعوى.

كان هذا كافيا بالنسبة لـ 21 عامل. فقاموا بعدها بيومين بالتوقيع على العقد الجديد ومباشرة أعمالهم. أما باقي العمال فقد توجهوا إلى مقر الحزب الوطني ببني سويف طلبا للعون من المسئولين فيه، ولكنهم لم يجدوا من يهتم بمشكلتهم.

توجه بقية العمال في اليوم التالي لمبنى المحافظة بهدف الاعتصام. لكن عندما خرج عليهم السيد المحافظ مرددا نفس كلامه السابق، فقد العمال الأمل تماما وتوجه أغلبهم إلى المصنع ووقعوا على العقود. وأخيرا وفي يوم الثلاثاء 18 أبريل وقع آخر 7 عمال على العقود الجديدة.

هكذا لخص أحد العمال القصة: " إحنا نستاهل علشان ساكتين ومفرطين في حقوقنا، أول ما لغوا بطاقة التأمين الصحى قلتلهم تعالوا نشتكى خافوا وسكتوا، ودلوقتى بيقولوا المحافظ هو رئيس الجمهورية يعنى كلامه لازم يمشى. كلهم خرجوا من عنده على المصنع يوقعوا، كان ممكن أعمل إيه لوحدي؟"

قانون العمل بين فرنسا ومصر

اندلعت المظاهرات في قلب باريس احتجاجا على نص ورد بقانون العمل الجديد يقضي بإمكانية إنهاء عقود العاملين قبل بلوغهم 26 عاما، وهو شرط مجحف لأن كل قوانين العمل تنص على ألا تزيد فترة الاختبار عن مدة معينة غالبا تكون 6 أشهر، كما لا يجوز أن يوضع العامل تحت الاختبار قبل تعيينه بعقد دائم، إلا مرة واحدة.

ولكن ما لفت نظري وأدهشني أن قانون العمل الموحد في مصر رقم 12 لسنة 2003 به نصوص قانونية يعتبر معها النص الفرنسي رحمة واسعة.

فالمادة 196 من القانون أعطت لصاحب العمل، لضرورات اقتصادية، حق الإغلاق الكلي أو الجزئي للمنشأة أو تقليص حجمها أو نشاطها إلى لجنة تشكل لهذا الغرض. ويتضمن الطلب الأسباب التي يستند إليها في ذلك وأعداد وفئات العمال الذين سيتم الاستغناء عنهم. وهو ما يعني عمليا تشريد مئات العمال بدون أي ذنب اقترفوه. فالنص يراعي حقوق أصحاب الأعمال ومصطلح "ضرورات اقتصادية" غير محدد المعنى. فالأسباب الاقتصادية لدى صاحب العمل تعني عدم تحقيقه لأكبر قدر من الأرباح من فائض قيمة العمل الذي يحققه العمال. ولكن الضرورة الاقتصادية لدى العامل تعني استمراره في قبض راتبه وقيامه بعمله، وإن أدى ذلك لتقليل هامش الربح الذي يجنيه الرأسمالي من عرق العمال.

أما المادة 201 فهي أدهى وأمر. فهي تخيّر صاحب العمل في الحالات التي يجوز له فيها الإغلاق (طبقاً للمادة 196) أن يخفض أجر العامل إلى الحد الأدنى للأجور. وهو ما عناه النص إذ قال "وفي الحالات التي يحق فيها لصاحب العمل إنهاء عقد العمل لأسباب اقتصادية يجوز له بدلا من استخدام هذا الحق أن يعدل شروط العقد بصفة مؤقتة، وله على الأخص أن يكلف العامل بعمل غير متفق عليه ولو كان يختلف عن عمله الأصلي، كما أن له أن ينقص أجر العامل بما لا يقل عن الحد الأدنى للأجور."

أي أن القانون وضع العامل بين نارين، إما أن يقبل تخفيض أجره المتفق عليه في عقد العمل، وإما الطرد! فيالها من ديموقراطية تليق برجال الأعمال. وأتساءل لو كان مثل هذا النص في قانون العمل الفرنسي ماذا سيكون رد فعل العمال هناك؟

إن الفرق بيننا وبينهم في وجود حركة نقابية ديمقراطية ومستقلة. لذلك لابد أن نربط هنا بين تحرير علاقة العمل، والمطالبة بنقابات عمالية حرة تستطيع الدفاع عن مصالح عمالها. إن الوضع المصري الذي يكفل تحرير الاقتصاد وتقييد الحريات هو المؤدي لضعف ردود أفعال الحركة العمالية المصرية في مواجهة بطش رأس المال.

أحمد طاهر

■ يعاني حوالي 200 مدرس من العاملين في مدرستي "جريدة الأهرام" و"رفح الثانوية بنات"، والمقيمين خارج مدينة رفح، من حرمانهم من صرف المقابل المالي للجهود غير العادية. حيث صدر قرار المحافظ رقم 197 لسنة 2005 بصرف البدل لمدرسي إدارة رفح التعليمية. إلا أن القرار لم يذكر هاتين المدرستين دون سبب واضح. المدرسون العاملون برفح والمقيمون خارجها يعانون من ارتفاع تكلفة المواصلات التي تقلهم إلى مقار عملهم مما يجعلهم مستحقين لصرف بدل الجهود غير العادية.

■ في إطار الاحتفال بعيد العمال، عقدت "اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية" يوم الجمعة 12 مايو بنقابة الصحفيين مؤتمرها السنوي الثالث تحت عنوان "العمال والحقوق الاجتماعية" وتحت شعار "التأمين الصحي والاجتماعي حقوق مواطنة". كرّم المؤتمر المناضلين العماليين عطية الصيرفى – سيد ندا – فتح الله محروس، والباحث محمود مدحت، والشاعر سمير عبد الباقى. كما تم تكريم كل من نادى القضاة – نقابة الصحفيين – مهندسون ضد الحراسة – حركة 9 مارس من أجل استقلال الجامعة المصرية، باعتبارها كيانات مهنية ناضلت خلال عامي 2005 – 2006 من أجل استقلالها. وخصص محور من محاور المؤتمر لمناقشة آليات العمل في انتخابات النقابات العمالية 2006.

■ توجه خمسة آلاف عامل بالشركة المصرية لصيانة الأجهزة "صيانكو" إلى وزير البترول بشكوى جماعية لعدم وجود أي هيكل إداري للشركة وضعف مرتباتهم منذ أربع سنوات. وقد فوجئ العاملون أن نصوص العقود بينهم وبين الشركة لا يوجد بها أي بند واحد يحفظ لهم أبسط حقوقهم فقاموا برفع دعاوى قضائية ضد الشركة لإثبات هذه الحقوق.

دفاعا عن الأقباط من أجل مصر

أحمد الخميسي

بدأت ثورة 23 يوليو من حدث صغير، لم يلتفت أحد إلي مغزاه وقتها، ألا وهو انتخابات نادي الضباط التي أراد الملك فاروق أن يفرض خلالها رجاله على النادي، فقوبلوا بعداء واحتشاد أصبح نواة الأحداث اللاحقة. ثورة أحمد عرابي بدأت بمطالبة الضباط برواتبهم أمام وزارة المالية، وسرعان ما تطورت الأوضاع إلي المواجهة. ولا أحد يدري بمَ قد تنتهي أزمة القضاة وما الذي قد يحركه التضامن الواسع معهم، لأن القضاء والقضاة عند الناس رمز شعبي للعدالة وتجسيدها.

ومع أن الكوارث تتوالى على كافة المستويات وفي كافة الاتجاهات، إلا أن أوضاع الناس وحالاتهم الفكرية قد تدفعهم للوقوف بقوة وراء حادثة تبدو أقل قيمة من غيرها. وعلى سبيل المثال فإن الخصخصة وما جرّته من تشريد العمال، على أهمية المسألة، لم تشكل دافعا لتجمع الناس بقوة. ولم يشكل طرد الفلاحين من أراضيهم مناسبة لانفجار شعبي. ومازال حتى الغلاء لا يمثل دافعا قويا للحركة والغضب. أما ضرب القضاة في الشوارع، فإنه قد يصبح حافزا شديدا لحركة عارمة، لأن ثمة جانبا معنويا في هذه المسألة يتصل بإهانة رمز للعدل شبه مقدس.

المسألة الدينية – من الناحية المعنوية – أشد خطورة بما لا يقاس من موضوع القضاة من حيث قدرة تلك المسألة على تفجير الأوضاع في مصر، لكن إلي الوراء، بحيث يؤدي ذلك التفجير إلي مجرد شظايا متناثرة متنافرة وليس للتجمع والاحتشاد، أي التفجير في اتجاه نسف أي تطور لأي مشروع وطني مشترك، التفجير في اتجاه الطائفية، ومن ثم السقوط في مستنقع الصراع الديني.

أحداث العنف الأخيرة التي تكررت ضد الأقباط في الإسكندرية تنذر بأن احتمال الرجوع للخلف قائم، وأنه ليس احتمالا بعيدا. ولا يستطيع شخص واحد منصف أن ينكر أن أقباط مصر يعانون، بل وعانوا الكثير طيلة تاريخهم. ورغم أن نوايا اليسار المصري كانت حسنة دائما بشأن الموضوع القبطي، وأنه كان في مقدمة القوى التي نادت بالمساواة وحرية الاعتقاد والتعبير وغير ذلك، إلا أنه لم يخض أبدا معركة الدفاع عن مطالب الأقباط التي اتخذت شكلا دينيا.

على سبيل المثال يطالب الأقباط بإلغاء قوانين الخط الهمايوني التي تمنعهم من بناء الكنائس وترميمها إلا بإذن مسبق من رئيس الجمهورية أو المحافظ. فهل يمكن النظر إلي هذا المطلب باعتباره مطلبا دينيا؟ أم أنه يندرج في إطار المساواة في حقوق الاعتقاد وممارسة الشعائر؟ لقد ظلت القوى المستنيرة تنظر فعليا إلي تلك المسألة باعتبارها دفاعا – لا ينبغي عليها أن تتولاه – عن مطالب دينية، لأن الهم الأول لتلك القوى المستنيرة هو الدعاية لمجتمع مستنير عادل، وربما دولة علمانية. فكيف لها أن تتبنى مطالب ذات طابع ديني كتلك المطالب؟ ألا يكون ذلك التبني انزلاقا نحو تأييد اتجاه ديني؟

أعتقد أن التخوف من هذه المسألة هو الذي عرقل تبني اليسار لمطالب الأقباط بقوة ووضوح، وهو الذي عوّق وضع تلك المطالب في قائمة المطالب النظرية للحركة اليسارية، بل وفي حركة اليسار الفعلية. الكثيرون من المثقفين الأقباط أصدقائي يحدثونني عن أنهم يرفضون النظر إليهم ككتلة واحدة قبطية، منسجمة، ويحدثونني عن أن الأقباط من الداخل، مثلما هي الحال في المجتمع المصري ككل، يشكلون فئات ومواقف فكرية واجتماعية وسياسية وطبقية مختلفة، ومن ثم لا يجوز النظر إليهم كوحدة واحدة باعتبارهم "أقباط". وهذا صحيح.

ولكن من الصحيح أيضا أن الغالبية العظمى من الأقباط تحتمي بالفكر الديني الخاص بها، والذي يتقاطع مع فهمها لهويتها، وأن لتلك الغالبية مطالبها التي لا يمكن تجاهلها بدعوى "المواقف المختلفة" للفئات القبطية. ويصبح تبني تلك المطالب مسألة ملحة، مع تدهور حالة التماسك الاجتماعي، بدرجة تهدد بالسقوط في مستنقع الصراع الديني. وحين نتبنى تلك المطالب، فإننا بذلك نساعد الأقباط أولا في عدم الوقوع بين براثن الفئات الرجعية القبطية التي لا تستنكف المتاجرة بتلك القضية، ونعطي الأقباط أملا حقيقيا في أن وجودهم ومشكلاتهم هي محط عناية الحركة المستنيرة، كما أننا حين نقوم بذلك فإننا نحرر المواطن القبطي من عبء الشعور بالاضطهاد الديني، لكي يتفرغ فعليا وفكريا لمشكلاته التي تربطه بالآخرين كمواطن.

إننا نتبنى مطالب عمالية مثل المساواة في الأجور داخل منظومة المجتمع الرأسمالي المستغل، ولا يعني ذلك أننا ندافع عن طبيعة المجتمع الاستغلالية. وحين ندعو لتحقيق مطالب الأقباط، أي مساواتهم مع الآخرين في حرية الاعتقاد وممارسة شعائرهم الدينية، فإن ذلك لا يعني أننا ندافع أو نروج لمفهوم ديني. وفي الحقيقة فإن تبني تلك المطالب يشكل حماية لمصر من الطائفية والصراع الديني، الذي قد يجر المجتمع بأكمله سنوات إلي الخلف، ويجر معه إلي الخلف أيضا تطور الشعور الوطني، ويدفن ذلك الشعور في كهوف الطائفية. وأخيرا، قبل كل ذلك وبعده، فإن من الصعوبة بمكان السكوت على الشعور بأن هناك أخوة لي، يسمعون بآذانهم، من فوق منابر جوامعنا كل يوم، أفظع ألوان الجهل والسباب الموجهة إليهم. ومن الصعوبة بمكان الصمت على أن هناك البعض من الأقباط ممن لا يتم تعيينهم في مناصب محددة، فقط لكونهم أقباطا.

إن مظاهر التمييز كثيرة، ولا ينكرها سوى الأعمى. والسؤال هو: هل يمكن لقوى اليسار أن تكتفي بمظاهرات رمزية، كما وقفنا عند دوران شبرا، تعلن فيها وحدة الصليب مع الهلال؟ وتعلن فيها أن الدين لله والوطن للجميع؟ هل يمكن لقوى اليسار أن تكتفي بشجب أحداث الإسكندرية؟ أو تكتفي بإلقاء اللوم على الدولة والحكومة؟ كل هذا مفيد، ومطلوب، ولكن ألم يشبع الأقباط بعد كل اعتداء عليهم من أشكال الاعتذار والتودد؟ والقسم بالله العظيم أن الإنجيل مع القرآن؟ ألم يشبعوا من شعورهم بالعرفان لمجموعات تقف في الشارع معلنة أنها ضد التمييز؟ إن ما يريده الأقباط، وما يحتاجه المجتمع المصري، من أجل تطوره، هو رفع هذا التمييز، وتبني مطالب الأقباط بصراحة وبقوة، وهو ما لا يستطيعون فعله لكي لا يتهموا باستفزاز الطرف الآخر. ولذلك فإن تلك المهمة ملقاة على عاتق القوى اليسارية والمستنيرة بصفتها مهمة تقدمية لأنها أولا: دفاعا عن حق الاعتقاد، ولأن الموضوع الديني مختلط بالموضوع القومي، وبقاء المشكلة الدينية يعرقل تطوير العامل الوطني، وأخيرا لأن على القوى اليسارية أن تتبنى – الآن ولاحقا – كل مطلب يخص حرية الاعتقاد بمختلف أشكاله، من حرية الأقباط إلي حرية البهائيين، لأن الأصل في الإيمان أن أؤمن أنا بما أشاء، وليس أن أمنع أنا الآخرين من الإيمان بما يريدون.

إن مطالب الأقباط قديمة ومعروفة، ولكن لا بأس من تكرارها:

أولا – محاربة سيادة ثقافة الكراهية العامة التي تبثها منابرنا يوميا، وضرورة التجريم القانوني لكل مظاهر التحريض على الآخرين.

ثانيا – تغيير مناهج التعليم وتطويرها في المدارس التي يلقنون فيها التلاميذ أن كلمة مسلم هي الكلمة المناقضة لكلمة مسيحي، بحيث تشتمل المناهج على تدريس المراحل القبطية من تاريخ مصر، وتشتمل على إشاعة روح المواطنة.

ثالثا – وقف كل أشكال التحيز الديني لأجهزة الدولة، وإلغاء خانة الديانة من البطاقات الشخصية والأوراق الرسمية بحيث يعرف المواطن بجنسيته وليس بديانته.

رابعا – يعاني الأقباط من ضعف التمثيل السياسي لهم، إذ ليس هناك سوى 6 نواب أقباط في مجلس الشعب من أصل 454 نائبا، منهم واحد منتخب وخمسة معينون، ووزيران.

خامسا – وقف التطبيق الفعلي الساري لقرارات "الخط الهمايوني" التي يعود تاريخها للقرن 19، والتي تنص على ضرورة حصول الأقباط على موافقة رئيس الجمهورية أو المحافظ لمجرد ترميم دورة مياه في كنيسة.

سادسا – مساواة الأقباط في الإعلام المصري بالآخرين من حيث ساعات بث البرامج الدينية الخاصة بهم، وأعيادهم، واحتفالاتهم.

سابعا – إعادة أراضي الوقف المسيحية.

ثامنا – وقف كل أشكال التمييز في التعيين في الوظائف، وأثناء الترقية، في كل المجالات وخاصة الشرطة والجيش والجامعات والمعاهد.

هذه في حدود علمي هي مطالب الأقباط العادلة. ويتبقى على كتابنا وصحافتنا أن تلقن الصغار أن "الله الرحمن الرحيم" هو "الله محبة"، وأن تاريخ مصر هو ضفيرة من كفاح وإبداع مشترك لكل أبنائها، كتفا إلي كتف: سلامة موسى وطه حسين، يوسف إدريس ولويس عوض، د. عبد العظيم أنيس وألفريد فرج، وكثيرون ممن استنارت مصر بعلمهم وفضلهم وكفاحهم.

إن ما جرى في الإسكندرية، مرتين على فترات متقاربة، مؤشر خطير لابد أن ننتبه إليه وأن نتصدى له، ولن يكون ذلك إلا بإزاحة الظلم البين عن أخوتنا، هذا لأن ذلك الظلم يهدد الآن بشق مصر وتفتيتها، وهو أمر تسعى إليه أطراف دولية ومحلية كثيرة.

رحم الله الشيخ محمد عبد المطلب الذي خطب في حشد كبير من المسلمين عند الاحتفال برأس السنة القبطية عام 1911 قائلا: كلانا على دين به هو مؤمن.. ولكن خذلان البلاد هو الكفر!

نحن نريد تغيير عربة الرأسمالية بأكملها!

سوتيريس كونتوجيانيس

مرت خمس سنوات وأكثر على بداية حركة مناهضة العولمة والحرب في سياتل. خلال هذه السنوات تصاعدت الحركة "من أجل عولمة بديلة" من حيث العدد والتأثير. لكن لم يكن هذا النمو سلسا على الاطلاق: واجهت الحركة تحديات بالغة الأهمية.

الاختبار الأول

أول اختبار مرت به الحركة أتى مع مقتل الناشط كارلو جولياني أثناء المظاهرات المناهضة لانعقاد قمة الدول الثمانية في جنوة في يوليو 2001.

في قمة الدول الثمانية الكبار يجتمع زعماء أغنى وأقوى دول العالم مرة في السنة لمناقشة مشاكل مملكتهم، كوكب الأرض! هؤلاء أناس مسئولون بشكل مباشر عن قتل مئات الآلاف سنويا بسبب الحروب والجوع ونقص الدواء والقمع المباشر. ولذلك فقد اعتبرتهم الحركة التي ولدت في سياتل وبورتو أليجري، عن حق، سارقين ومجرمي حرب وقررت تنظيم مظاهرات حاشدة ضدهم.

لم تكن هذه المرة الأولى التي يحدث فيها شيئا كهذا في أوروبا. في سبتمبر 2000 حاولت مبادرات أوروبية منع انعقاد مؤتمر القمة لصندوق النقد الدولي المنعقد في براغ. بعد ذلك بشهرين تجمع أكثر من 100 ألف شخص في نيس، فرنسا، للتظاهر ضد سياسات الاتحاد الأوروبي. هذه الحركة المتصاعدة نجحت في إخافة الحكومات والطبقات الحاكمة في جميع أرجاء العالم.

وفي جنوة، حاولت الحكومة اليمينية لسيلفيو برلسكوني كسر الحركة بالقوة. نزلت قوات الأمن بأوامر واضحة بسفك الدماء. كارلو جولياني (19 سنة) قُتل في ذلك اليوم بإطلاق الأمن الرصاص الحي عليه. لكن عملية القتل ارتدت في صدر من أطلقها بنزول أكثر من 300 ألف متظاهر الى شوارع جنوة في صباح اليوم التالي.

كانت المظاهرة نصرا عظيما. أظهرت للعالم أن حركتنا أقوى من أعيرتهم النارية. لكن لم تكن هذه هي النهاية بالنسبة للحركة المناهضة للرأسمالية.

فقد ظهرت أطروحات تدعو الى التخلي عن "التراث" الجديد من المظاهرات الجماهيرية على أساس أنها قد أصبحت تشكل خطورة كبيرة على أعضاء الحركة. تقدم بهذه الأطروحات شخصيات بارزة في مناهضتها لصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ما حدث في الواقع هو أن الحركة، أدركت فجأة، مدى قوة الدولة. كيف يمكننا التعامل مع هذا "الاكتشاف" الجديد؟ هل نقوم بتجاهله كما اقترح البعض؟

11 سبتمبر

جاء الاختبار الثاني بعد شهرين – الهجمة على برجي التجارة في نيويورك في 11 سبتمبر. توفى الآلاف من الناس – أناس أبرياء معظمهم عمال ومهاجرين وفقراء. حدثت الهجمة قبل موعد انعقاد اللقاء السنوي لصندوق النقد الدولي في نيويورك بأيام. سارع الرئيس بوش لاستغلال الهجمة وأعلن "شن الحرب على الارهاب". ألغيت المظاهرات المناهضة لصندوق النقد الدولي على عجالة. كان فخا مميتا للحركة.

كانت جريدة الفاينانشيال تايمز قد بدأت في كتابة سلسلة من المقالات عن حركة مناهضة الرأسمالية. ظهرت المقالة الأولى في يوم الاثنين 10 سبتمبر. في يوم 12 سبتمبر أعلنت الجريدة عن انتهاء السلسلة بما أن الحركة المناهضة للرأسمالية قد ماتت!

من حسن الحظ، كان تقديرهم خاطئا. الحركة لم تنته مع أحداث 11 سبتمبر، لكن نمت بسببها. مرة أخرى، النجاح لم يكن أوتوماتيكيا.

فنظرا للمعدلات الهائلة من التأييد التي حظي بها بوش، وبسبب الحزن على الضحايا، قرر البعض عدم أخذ موقف حاسم من الجبهتين التي فتحهما بوش – الحرب على أفغانستان والتهديدات ضد العراق. كان قولهم أن طالبان مثل بوش وعلى الحركة أن تحافظ على نفس البعد من الشرين، وأن صدام حسين ديكتاتور مسؤول عن قتل مئات الآلاف من الناس ومواجهة تجهيزات الحرب الأمريكية والبريطانية تساوي الدفاع عن صدام حسين وجرائمه.

كانت طريقة تعامل كارثية. اذا ما سادت كانت الحركة ستنتهي بالتأكيد. لكنها لم تسد. لعب المنتدى الاجتماعي الأوروبي الأول، الذي عقد في فلورنسا، إيطاليا، في نوفمبر 2002 دورا حاسما في هذا الاتجاه.

المنتدى الاجتماعي الأوروبي هو ساحة للنقاش وتبادل الأفكار والتنسيق. المنتدى الأول أظهر ذلك بأفضل طريقة ممكنة: التنظيم لمظاهرة مليونية مناهضة للتهديدات ضد العراق في 9 نوفمبر في فلورنسا، وتبني الدعوة ليوم 15 فبراير 2003 ليكون يوم تظاهر في سائر أرجاء أوروبا ضد الحرب. كانت نتيجة هذا القرار المظاهرة الأكبر في تاريخ البشرية.

لم تكن النتيجة مرضية للجميع. كان البعض يرى أن واجب المنتدى الاجتماعي التركيز على جبهات أخرى، وليس الحرب، مثل اللبيرالية الجديدة، وأن من واجب المنتدى الاجتماعي الأوروبي التركيز على معارك الأفكار – لدحض الفكار السائدة عن السوق – وليس معارك الشارع التي أثبتت فشلها، فـ"التحركات الضخمة في 15 فبراير لم تنجح على أي حال في وقف الحرب."

هذه أطروحات ثبت عدم صحتها في السنين اللاحقة. كانت الحرب – ولا تزال حتى الآن – أحد البؤر الرئيسية للحركة بسبب قدرتها على تحريك المئات من الآلاف. كما أثبتت المظاهرات الجماهيرية القدرة على إحداث تغيير. أفضل مثال على ذلك: أجبرت المظاهرات الجماهيرية ضد قانون الوظيفة الأولى في فرنسا دوفيلبان على التراجع.

كشف حساب

يرجع جزء كبير من نجاح المنتدى الاجتماعي الرابع، الذي نظم في أثينا مؤخرا، إلى انتصار الطلبة والشباب في فرنسا الذين تمكنوا من إجبار حكومتهم على التزام موقف الدفاع.

لكن الفعاليات الأكبر كانت تلك الخاصة بمناهضة الحرب. شارك في حلقة النقاش تحت عنوان "احتلال العراق والمقاومة وحركة مناهضة الحرب"، التي نظمها تحالف "أوقفوا الحرب" في اليونان وبريطانيا وتحالف السلام والعدالة بتركيا، أكثر من 1000 شخص.

المنتدى الاجتماعي الأوروبي يجتمع مرة أخرى والحركة في مفترق طرق. عُقد المنتدى الاجتماعي السابق في لندن في خريف 2005. حدثت تغيرات ضخمة في العالم. في الولايات المتحدة الأمريكية تقف الغالبية العظمى من الأمريكيين الآن ضد الحرب. وفي فرنسا الانتصار ضد قانون الوظيفة الأولى سدد الضربة الرئيسية الثانية ضد الطبقة الحاكمة الفرنسية. الضربة الأولى جاءت برفض الدستور الأوروبي الموحد.

التغيرات الأهم، على أي حال، تحدث في أمريكا اللاتينية. كانت أمريكا اللاتينية، تقليديا، "الساحة الخلفية" للولايات المتحدة. طوال فترة السبعينيات والثمانينيات مارست وكالة الاستخبارات الأمريكية والشركات المتعددة الجنسية سيطرة شبه كاملة على القارة. تغيرت الأمور الآن. في فنزويلا، رشحت الجماهير (وأعادت ترشيح) رئيس مكروه ليس فقط من الولايات المتحدة الأمريكية، لكن أيضا من طبقته الحاكمة. حاولت الطبقة الحاكمة الإطاحة بشافيز ثلاث مرات وفشلت. جاء فشلها بفضل التحركات الجماهيرية الضخمة. وفي الأسبوع الماضي، أعلن إبو مورالس، الرئيس البوليفي الراديكالي والمنتخب حديثا، عن تأميم حقول الغاز والنفط.

الحركة التي التقت في المنتدى الاجتماعي الرابع أقوى بما لا يقارن عما كانت عليه منذ أربعة سنوات. السؤال الحيوي الآن هو: كيف يمكننا أن نتقدم؟ عقدت العديد من الجلسات والندوات وحلقات النقاش لبحث "مستقبل الحركة". "عالم أفضل ممكن"؟ لكن كيف يمكننا تحقيقه؟ بالتحكم في المؤسسات والبرلمان؟ بانتخاب حكومة يسارية؟

أعتقد أن الإجابة الأفضل على هذه الأسئلة طرحها فيتوريو أجنيوليتي، أحد قيادات المنتدى الاجتماعي بجنوة، المنظمة التي دعت للمظاهرة الضخمة في 2001 ضد قمة الدول الثمانية، في حلقة نقاش بعنوان "المقاومة ضد الليبرالية الجديدة". قال: "نحن لا نريد تغيير السائق فقط، نحن نريد تغيير العربة بأكملها". لا نريد حكومة جديدة فقط، بل نريد مجتمع جديد. مجتمع لا يقوم على أساس الربح، بل على أساس احتياجات البشر. مجتمع لا يتحكم فيه قلة من الأثرياء، لكن الأغلبية. مجتمع لا تكون الديمقراطية فيه شكلية ومقصورة على التصويت للحكومة أو البرلمان مرة كل 4 أو 5 أعوام، لكن ديمقراطية يكون اتخاذ القرار فيها في جميع الأسئلة الملحة وعلى جميع المستويات – في الأحياء والمصانع والجامعات والسياسة الخارجية والهجرة والدفاع والقانون.. إلى أخره – ديمقراطيا ومن الجميع.

هذا هو العالم الجديد الذي نحلم به. هذا هو العالم الممكن.

هل يحرر القضاة مصر من الطغاة؟

تامر وجيه

هل شارك أحد منكم في "موقعتي 11 و18 مايو"، أقصد موقعتي احتلال جهاز الأمن المصري لمنطقة وسط البلد بعشرات الآلاف من جنود الأمن المركزي، وحصاره لدار القضاء العالي ونادي القضاة، ومنعه القضاة من دخول دار القضاء، وتعقبه أي مجموعة من المواطنين حاولت التعبير عن تضامنها مع القاضيين هشام البسطويسي ومحمود مكي في يومي عرضهما على "مجلس الصلاحية" المشكّل لعقابهما على مواقفهما المدافعة عن استقلال القضاة والرافضة لتزوير الانتخابات؟

ربما لم تشهد منطقة وسط البلد مثل هذا "الاحتلال" في تاريخها كله. فحتى في يوم 21 مارس 2003، حين خرج عشرات الآلاف إلى ميدان التحرير في مظاهرات غاضبة ضد الغزو الأمريكي للعراق وضد حسني مبارك، لم يكن التواجد الأمني بهذه الكثافة المرعبة.

فلماذا رأى المسيطرون على النظام أن هناك ضرورة ملحة للاحتلال الكامل لمنطقة تمتد بين شارع رمسيس وشارع 26 يوليو وشارع طلعت حرب وميدان التحرير؟ لماذا أغلقوا الطرق واستولوا على مبنى دار القضاء العالي وأفرغوه من موظفيه؟ ولماذا ألقوا القبض على أكثر من 600 ناشط سياسي أغلبهم من الإخوان ليضافوا إلى 200 آخرين من رفاقهم الذين قبض عليهم في الأسابيع الماضية بتهمة "مساندة القضاة"؟

لابد أن النظام رأى خطرا كبيرا في ترك أي فرصة للاحتشاد تضامنا مع القضاة؛ خطرا يفوق الخطر الذي مثلته مظاهرات مارس 2003، أو الذي مثلته مظاهرات كفاية والحملة الشعبية والإخوان المسلمين؟ فما هو هذا الخطر؟

تفسيرات

البعض يرى أن المسألة ليست أكثر من "عناد شخصي". فالقضاة الإصلاحيين أهانوا فتحي خليفة رئيس مجلس القضاء الأعلى عندما سحبوا سلطاته عمليا وأصبحوا هم القيادة الفعلية للقضاة. وهم أيضا رفضوا لقاء جمال مبارك، وأعلنوا – تلميحا وتصريحا – أنهم يقفون ضد نظام الحكم الاستبدادي.

البعض الآخر يرى – وفي اعتقادي أن ما يراه أصوب – أن المسألة ليست شخصية وإنما موضوعية. فتحقيق مطالب القضاة يعني عمليا أزمة سياسية كبرى.

فلو قبلت الدولة مطالب القضاة لفتحت بهذا ملف المهازل التي جرت في انتخابات العام الماضي، إلى الحد الذي ربما يهدد بطرد مصطفى الفقي وآمال عثمان من مجلس الشعب، مما سيؤدي إلى الطعن بعدم شرعية المجلس، ومن ثم حله وإعادة الانتخابات، هذه المرة بإشراف حقيقي للقضاء سيؤدي إلى إضعاف سلطة الحزب الوطني وبلبلة استقرار الديكتاتورية الحاكمة.

ولو قبلت الدولة مطالب القضاة لكانت بهذا تسلم القضاة المرتشين المتعاونين معها والضباط القمعيين المنفذين لإرادتها إلى يد القضاء، وهو ما يعني إيصال رسالة إلى كل من يهمه الأمر أنها لم تعد قادرة على حماية من يبيع نفسه لها.

وأخيرا، لو قبلت الدولة مطالب القضاة لكان هذا معناه استقلال حقيقي للقضاء يؤدي إلى إخراج مؤسسة حكم رئيسية و"ذات ميول معادية" من قبضة الديكتاتور ورجاله، وهو ما سيؤدي بدوره إلى وضع عراقيل حقيقية في وجه مشروع التوريث.

أصل الأزمة

هذا التحليل صحيح في مجمله. لكنه ليس كافيا. فهناك بعد أعمق يتغافل عنه هذا التحليل، وهو علاقة حركة القضاة بالصراع السياسي والطبقي المحتدم في هذا البلد.

المشكلة الكبرى التي يعانيها أي نظام طبقي، استبدادي بالذات، في مراحل أفوله هي ما يمكن أن نسميه "بداية التجرؤ عليه من جانب قوى معارضة – سياسية واجتماعية – متزايدة."

هذا التجرؤ يحدث، غالبا، لأسباب تبدو على السطح تافهة. يأتي "معظم النار من مستصغر الشرر" لأن الغضب والمرارة الاجتماعيين المتراكمين غالبا ما يجدان لنفسيهما منفذا في معركة تبدو صغيرة، ولكنها، لسبب أو لآخر، تكون المعركة القادرة على تعبئة معظم القوى.

معركة القضاة في الحالة المصرية كانت، ولا زالت، مرشحة لأن تكون تلك المعركة. وليس ذلك بسبب قدسية القضاة في وعي المصريين كما يعتقد البعض. فالموقف الشعبي من القضاة هو على أقل تقدير موقف ملتبس؛ بين التقدير لـ"هيبتهم" والتقديس لـ"مكانتهم" من ناحية، والشعور بالريبة إزاءهم بسبب انتمائهم للنخبة الحاكمة والإحساس بالمرارة بسبب الظلم الذي كثيرا ما يأتي على أيديهم من ناحية أخرى.

السبب الحقيقي في صلاحية معركة القضاة لأن تلعب دور نقطة التفجير للمرارات المتراكمة هو أن القضاة هم جزء من رجال الدولة، أي جزء – له خصوصيته – من جهاز الحكم الطبقي السائد.

لعل بعضنا قد لاحظ أن كثيرا من الثورات والحركات الجماهيرية قد بدأ بصراع بين أجنحة الطبقة الحاكمة. الثورة الإنجليزية بدأت بصراع بين البرلمان (وهو كان مؤسسة ينتمي أعضاؤها للطبقة الحاكمة فقط) والملك. الثورة الفرنسية العظمى بدأت بصراع بين النبلاء والملكية المطلقة. والحركة الطلابية في إيران في نهاية التسعينيات كان يحركها الأمل الذي ولّده وصول الإصلاحيين، بقيادة خاتمي، إلى السلطة في سياق مواجهة مع المحافظين ممثلين في القضاء والبرلمان والمؤسسات الدينية.

الصراع بين الأجنحة في الطبقة الحاكمة يلعب دورا محفزا للحركة السياسية والجماهيرية، ليس فقط لأنه يكشف على الملأ عن الأزمة في قمة النظام، ولكن لأنه يوفر "غطاءً شرعيا" تحتاجه الحركة في مراحل بدايتها حتى تتوسع وتجذب قطاعات جماهيرية مؤثرة.

هذا هو التفسير الأعمق لما تمثله حركة القضاة من خطر على النظام. ففي مجتمع مثل مجتمعنا محتقن ومتململ من نظامه الحاكم يكون أكبر خطر يواجهه النظام هو توفر نقطة ارتكاز لتجميع وتوسيع قوى المعارضة. وبما أن القضاة هم نقطة ارتكاز محتملة، فالنظام يضرب بقسوة لوأد فرصة النهوض الجماهيري.

أوهام الإصلاح

على أن لمعركة القضاة دلالة أخرى لا تقل أهمية. فهي تكشف مدى هشاشة ما سماه البعض بالـ"المشروع الإصلاحي للحزب الوطني الديمقراطي" بقيادة جمال مبارك.

نعلم جميعا أن المشروع الإصلاحي لجمال مبارك ورفاقه في لجنة السياسات وُلد قسريا بعد انتخابات 2000 البرلمانية. فقد أظهرت تلك الانتخابات مدى ضعف الحزب الوطني وعدم قدرته على التأثير على الجماهير. ومن ثم ظهر تيار داخل الحزب، وجد رمزه في جمال مبارك، يلقي باللائمة في هذه البلوى على حرس الحزب القديم، أولئك الأشخاص الذين تعفنوا في السلطة وتلوثوا إلى الحد الذي يمنعهم حتى من اكتساب مصداقية في أوساط من يدينون لهم بالولاء من الفاسدين والرأسماليين الكبار.

تيار جمال مبارك كان يحمل مشروعا من شقين. الشق الأول هو الإصلاح الاقتصادي، أو بتعبير أدق إزاحة كل العقبات في وجه تحويل مصر إلى "جنة ليبرالية جديدة" لحفنة رجال الأعمال الاحتكاريين المتحالفين مع الرأسمالية العالمية. والشق الثاني هو الإصلاح السياسي، أي تجديد شكل الحكم ليتواكب مع المتطلبات الدولية (المنافقة) وليخفف من أعباء الديكتاتورية وفشلها.

الذي يحدث الآن يكشف أن شقي الإصلاح لا يتوافقان. المظاهر الشكلية للإصلاح السياسي التي قام النظام بتنفيذها على مدى الشهور الأولى من 2005 تثبت هذا. فلم يكد النظام يعلن عن التحول من نظام الاستفتاء على رئاسة الجمهورية إلى نظام الانتخاب بين أكثر من مرشح، حتى تراجع عن هذا في مادة دستورية مشوهة أدت، وستؤدي، عمليا إلى استمرار صيغة الاستفتاء على مرشح وحيد يختاره الحزب الوطني صاحب الأغلبية في مجلس الشعب.

الأهم من هذا أن التجربة العملية للإصلاحيين أثبتت لهم أن سيرهم على طريق الإصلاح يعني حفر قبورهم بأيديهم. فكلما فتحوا بابا للحريات الديمقراطية، وجدوا المعارضة تنفذ منه لتهاجمهم. لابد أن جمال مبارك يشعر الآن بالغيظ من المعارضة ناكرة الجميل والجماهير غير المدركة لمصالحها التي طعنته في ظهره بالرغم من أنه "منحهم" فرصة عمرهم بالسماح للمظاهرات بالسير بلا عراقيل في شوارع القاهرة.

لكن هذا هو حال كل رجال (أو نساء) الطبقة الحاكمة الذين يحاولون إجراء بعض الإصلاحات للحفاظ على سيطرتهم السياسية في وجه الأزمات الاقتصادية والسياسية المستفحلة. فكلما فتحوا بابا للتعبير والحركة فاضت منه المرارات المتراكمة ضدهم بدلا من أن تفيض منه عبارات الشكر والثناء.

لهذا السبب تمت تصفية مشروع الإصلاح السياسي من داخل الحزب الوطني. التجربة علّمت الطفل المعجزة جمال مبارك أن طريقه الوحيد لاقتناص كرسي الحكم هو القمع ومزيد من القمع. الإشكالية الوحيدة التي كانت متبقية تمثلت في إقناع جورج بوش وعصابة المحافظين الجدد في واشنطن بالكف عن الضغط على النظام من أجل إجراء إصلاحات حقيقية. وقد تم حل هذه الإشكالية مؤخرا بعدما رأى بوش أن المعركة ضد إيران تتطلب الصمت على الديكتاتور الجاثم على أنفاس الشعب المصري.

من هنا رأينا ضرب القضاة وإهانتهم وتزوير الانتخابات، ثم رأينا الحكم بالسجن على أيمن نور، ثم رأينا تأجيل انتخابات المحليات، ثم رأينا المحاولة المستمرة لتصفية حركة القضاة الإصلاحيين، ثم رأينا تجديد قانون الطوارئ وقمع المظاهرات.

المعركة مستمرة

"الردة عن الإصلاح" التي عشنا وقائعها في الفترة الأخيرة أصابت كثيرين منا بالإحباط. وهو إحباط مشروع (نسبيا). لكن، وبالرغم من أنه من الغريب أني أقول هذا، ربما يكون لهذا الإحباط جانبا إيجابيا. فهو يذكّر الذي نسي منا أن المعركة ضد النظام الحاكم والطبقة الحاكمة صعبة وطويلة.

الفرحة الغامرة التي تصيب المناضلين من أجل العدل والحرية مع اندلاع أولى معارك الشارع ضد دولة الظلم والاستبداد بعد موات طويل لها ما يبررها. لكنها تغري بنسيان شراسة العدو وقوته وصعوبة المعركة وطولها.

النكسات السياسية التي تعترض طريقنا تلعب دورا في تذكيرنا بهذه الحقائق، وتفرض على الجادين منا التفكير في مسائل الاستراتيجية والتكتيك، أي في المسائل الخاصة بتحليل مواطن القوة والضعف في معسكرنا ولدى الأعداء، وتحديد وسائل النضال الأكثر تأثيرا.

هذا ما تعيشه الحركة هذه الأيام. وهو أمر، بالرغم من إيلامه، مفيد. فالبعض الآن يردد شعار: "خلصت"، وهو يعني بذلك أن المعركة انتهت بعد أن فقدنا كل مكاسب العامين الماضيين. أما البعض الآخر فهو مصمم، على النقيض، أن ما يحدث هو دليل على أن النظام يترنح وأنه سوف يسقط غدا.

لا هذا ولا ذاك على حق. فالدولة تضرب بقسوة لأن معركة القضاة تمثل خطرا كبيرا. والدولة نجحت مؤقتا في إجهاض الحركة لأن المعركة لم تصبح جماهيرية بعد.

لكن معركة القضاة لم تنته، خاصة بعد الحكم الوسطي الذي قضى به مجلس الصلاحية. وهي لازالت قادرة على لعب دور المفجر لحركة أوسع، خاصة أن القضاة الإصلاحيين يرفعون الآن صراحة شعار تعبئة الحركة الجماهيرية في مواجهة الدولة.

وحتى لو تمت تصفية الحركة الحالية للقضاة، فإن مرتكزات التعبئة المختلفة التي خلقتها أزمة النظام ومحاولاته المشوهة للإصلاح لازالت قائمة: لازالت المعارضة متحفزة؛ لازال مجلس الشعب به كتلة معارضة قوية؛ لازالت النقابات المهنية ملتهبة؛ لازالت النضالات المطلبية والاجتماعية متصاعدة. وفي مقابل ذلك كله لا يزال النظام غير قادر على القيام بما يلزم لتصفية بؤر المعارضة المتنامية، فما يلزم القيام به هو مذبحة صعبة جدا وخطرة جدا.

إذن فالمعركة مستمرة وطويلة. لكن المعضلة التي يعانيها المعسكر الديمقراطي الجذري، والتي يعانيها بشكل أكبر المعسكر اليساري المناضل، هي أنه غير قادر على إشراك الجماهير في المواجهة، أو بتعبير آخر تحويل نقاط الارتكاز التي تحدثنا عنها إلى نقاط تفجير لحركة جماهيرية واسعة تقلب الموازين. صحيح أن هذا أمر يعتمد على عوامل موضوعية كثيرة خارج إرادتنا. لكن صحيح أيضا أن واجبنا، كما يقول الاشتراكي الثوري الروسي ليون تروتسكي، هو "أن نعطي التاريخ دفعة صغيرة."

رؤيتنا

من العراق إلى إيران

الأمريكيون يستعدون لضرب إيران! أليس هذا خبرا غريبا؟ فلماذا تسعى عصابة بوش لضرب دولة أخرى في الشرق الأوسط بعدما ظهر لها الخطأ الرهيب في حساباتها في العراق؟ لماذا يهرول الأمريكيون نحو مستنقع آخر بعد أن تحولت العراق إلى مقبرة؟

هناك منطق وراء السياسة الأمريكية. الأمريكيون يعيشون أكبر أزماتهم منذ فيتنام. ولكن الخلاص من تلك الأزمة ليس سهلا على الإطلاق. فخيار الاعتراف بالهزيمة في العراق له ثمنه الفادح.

فهو يعني أولا انهيار مشروع "القرن الأمريكي الجديد"، أي مشروع استخدام قوة السلاح للحفاظ على الهيمنة الأمريكية العالمية. فتجربة العراق الفاشلة سوف تعني نهاية أي مطامح عسكرية أمريكية خارج الحدود لمدة زمنية طويلة، تماما كما حدث بعد الهزيمة في فيتنام.

والفشل العراقي أكبر من الفشل الفيتنامي. فالسيطرة على العراق، كمدخل للسيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط، تمثل أساس أي مشروع للسيطرة العالمية.

أما الخطر الأكبر المرتبط بالهزيمة في العراق، فهو صعود القوى المعادية للهيمنة الأمريكية. فمع الهزيمة الأمريكية سوف تقع العراق، ومناطق واسعة من الشرق الأوسط، كفريسة سهلة لقوى مختلفة معادية للمشروع الأمريكي الإسرائيلي، وسوف يمتد أثر هذا التطور إلى كل أركان العالم. وهو ما سيعني تغيير خريطة التوازنات العالمية.

هذا بالضبط هو السبب الذي يدفع عصابة بوش إلى اختيار استراتيجيات هجومية لمعاكسة آثار الهزيمة في العراق، نفس السياسة التي اتبعها الأمريكيون في جنوب شرق آسيا مع الهزيمة في فيتنام. إذ سعوا آنذاك إلى توسيع نطاق الحرب وضرب كمبوديا بدلا من الاعتراف بالهزيمة.

بربرية الإمبريالية هي واحدة من أبعاد أزمتها. وهذا معناه أن المعركة لن تكون سهلة أو قصيرة. لكن الأكيد أن الانتصار فيها ممكن طالما كان أساس كل نضال هو مصالح الجماهير وحركتها المستقلة.

المحرر

الاشتراكي

نشرة غير دورية يصدرها مركز الدراسات الاشتراكية

الاشتراكي

صوت التيار الاشتراكي الثوري في مصر

تتلخص أسس الاشتراكية التي نتبناها في:

- النظام الرأسمالي مبني على الاستغلال: ثروة الرأسماليين مصدرها عرق العمال، والفقر مصدره سيطرة النظام القائم على أولوية الأرباح على البشر.
- إصلاح الرأسمالية مستحيل: الليبرالية الجديدة قضت على إمكانية الإصلاح الجزئي، والرأسمالية المعاصرة المأزومة لا تقدم إصلاحات بل ترفع معدلات النهب.
- الثورة الجماهيرية ضرورية: التغيير المنشود لا يمكن أن يتم بيد أقلية، بل بالنضال الجماهيري الجماعي الديمقراطي.
- الطبقة العاملة هي الطبقة القائدة: الطبقة الوحيدة القادرة على قيادة المظلومين إلى النصر هي الطبقة العاملة، التي تضم كل العاملين بأجر الخاضعين لاستغلال وسلطة رأس المال.
- الدولة العمالية هي الهدف: الدولة التي نرتضيها دولة لا يحكمها الرأسماليون أو ممثلوهم، وإنما دولة يقرر فيها الكادحون، من خلال مجالسهم القاعدية المنتخبة، مصيرهم ومستقبلهم.
- الثورة تحرر كل المضطهدين: الثورة العمالية تحرير شامل من الاضطهاد القومي والعرقي والديني والجنسي.
- لا توجد اشتراكية في بلد واحد: النظام الرأسمالي سلسلة واحدة لابد من تحطيمها كلها، والأممية الثورية هي الرد على مخططات مجالس إدارة العالم في قمة الثمانية ومنظمة التجارة العالمية.
- الحزب العمالي ضروري: تحتاج المعركة ضد الظلم إلى توحيد الطبقة العاملة في حزب ثوري يقودها إلى النصر.

شارك حلقات نقاش مركز الدراسات الاشتراكية:

7 شارع مراد ميدان الجيزة.

وشارك بالكتابة وإرسال التقارير للاشتراكي:

leshteraki@yahoo.com

نكبة 1948

قصة المذبحة والحرب ودولة الصهيونية

نور منصور

يوافق الخامس عشر من الشهر الجاري الذكرى الثامنة والخمسين للإعلان عن قيام دولة إسرائيل، وهو اليوم الذي يطلق عليه يوم النكبة. و"النكبة" هي كلمة اختارها الكاتب الفلسطيني قسطنطين زُريق في كتابه الذي صدر عام 1948 بعنوان "معنى النكبة"، وأصبحت منذ ذلك التاريخ تستخدم لوصف المحنة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني عام 1948 حينما تم تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين من أراضيهم عبر سياسة الإرهاب التي مارستها العصابات الصهيونية.

عد تنازلي

بدأ العد التنازلي للنكبة في بداية عام 1947 حينما بدأ الاستعمار البريطاني طرح مسألة تشكيل دولة فيدرالية تضم العرب واليهود، وهو ما رفضه كل من العرب والوكالة اليهودية. على أثر ذلك شكلت الأمم المتحدة لجنة لدراسة مستقبل الوضع في فلسطين سُميت لجنة الأمم المتحدة الخاصة عن فلسطين. أصدرت اللجنة في سبتمبر من نفس العام، بتأثير الولايات المتحدة والعصابات الصهيونية، توصيتها بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وهو ما رفضه العرب وقبلته الوكالة اليهودية، ثم تبنته الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من نوفمبر من نفس العام.

خلال العام التالي على صدور قرار التقسيم، تعرض الشعب الفلسطيني لعملية ترحيل إجباري على أربعة مراحل استخدمت فيها العصابات الصهيونية كافة وسائل الإرهاب.

ففي الفترة من ديسمبر 1947 إلى مارس 1948، جرى ترحيل نحو 100 ألف فلسطيني من القرى الفلسطينية التي أدخلها قرار التقسيم ضمن حدود الدولة اليهودية إلى مدن مثل الناصرة وبيت لحم ونابلس، بل أن البعض توجه إلى الأردن أو مصر. وخلال تلك الفترة تبنت عصابات الهاجاناه ما عُرف بـ"استراتيجية الدفاع الهجومي" التي تضمنت العودة إلى "خطة مايو" التي أقرت في عام 1946 بهدف إجبار الفلسطينيين على الرحيل عبر تدمير شبكة النقل في فلسطين ونسف المنازل التي يستخدمها الفلسطينيون المقاومون للعصابات الصهيونية لإجبار سكان تلك القرى على ترك منازلهم. وتركزت عمليات الترحيل في تلك المرحلة على القرى والبلدات العربية الواقعة في الشطر الذي أصبح بموجب قرار التقسيم الدولة اليهودية، وبشكل خاص المناطق الحدودية مع الشطر الفلسطيني وفق قرار التقسيم.

امتدت المرحلة الثانية من التهجير من أبريل إلى يونيو 1948. وهذه هي المرحلة الأخطر في عملية الترحيل الفلسطيني، ليس فقط لأن عمليات الإخلاء القسري للعرب أصبحت عملا يتم القيام به عبر درجة أكبر من التنظيم من قبل العصابات الصهيونية، ولكن أيضا، وبشكل أساسي، بسبب مذبحة دير ياسين التي كانت نقطة تحول في تاريخ الهجرة الإجبارية الفلسطينية. فقد قامت عصابة أرجون الصهيونية بزعامة مناحم بيجين بذبح معظم سكان القرية البالغ عددهم نحو أربعمائة نسمة. ولعبت الجرائم الفظيعة التي ارتكبها الصهاينة في تلك القرية دورا أساسيا في إرهاب السكان العرب في الكثير من القرى وإجبارهم على الرحيل من قراهم.

وقد أشار مندوب الصليب الأحمر إلى جانب مما حدث في تلك المذبحة: "ابتدأ الصهاينة بحرق صبي حيا في بيت النار في مخبز والده، ثم قتلوا والده، بعدها بدأوا بنسف بيوت القرية بيتا بيتا، وما كانوا يعجزون عن نسفه كانوا يحرقونه على من فيه. ثم وجّه الصهاينة إنذارا للأهالي بالهروب أو الموت. وصدّق الأهالي وخرجوا يطلبون النجاة. ولكن السفاحين سارعوا بحصدهم، ومن تبقى منهم قاموا بصفّهم على حيطان المنازل وقتلوهم. كما دمروا مسجد القرية ومدرسة الأطفال وقتلوا معلمتهم. كما تم العثور على أيادي وآذان وأصابع نساء مقطوعة لتسهيل الاستيلاء على أساورهن وأقراطهن وخواتمهن. كما ذُبحت النساء الحوامل وبُقرت بطونهن، وكانوا يتراهنون على جنس الجنين قبل بقر بطن أمه. فما لا يقل عن خمس وعشرين امرأة حامل قتلن في المذبحة، وأكثر من اثنين وخمسين طفلا لم تتجاوز أعمارهم العاشرة قتلوا وقطعت أياديهم وأرجلهم. كما عثر على فتاة مقطوعة إلى نصفين، وأخذ أحد السفاحين، ويسمى "روبنسكي"، سبعة شباب خارج القرية وأجبرهم على حفر حفرة وعلى النزول فيها، ثم صب النفط فيها واحرقهم أحياء، ثم أمر بدفنهم فيها. وفي شهادة لأحد سفاحي المذبحة وهو "زفي انكوري" رئيس وحدة الهاجانا التي احتلت دير ياسين قال: "دخلت عدة منازل بعد الحادث. ورأيت أشلاء لأعضاء تناسلية وأحشاء نساء مسحوقة. لقد كان جرائم قتل مدبرة."

ومن ثم كان طبيعيا أن يقول بيجين في مذكراته أنه بدون دير ياسين ما كانت إسرائيل، وإنه بعد دير ياسين تمكنت القوات الصهيونية من التقدم مثل "سكين ساخن في الزبد".

وفي تلك المرحلة تحول نحو 250 ألف إلى 300 ألف فلسطيني إلى لاجئين. وفي تلك المرحلة أيضا حدثت أهم تطورات مأساة النكبة. حيث أعلنت بريطانيا انتهاء انتدابها في فلسطين في 15 مايو وأعلن الصهاينة أن دولة إسرائيل أصبحت أمرا واقعا.

حرب 48

كان ذلك إيذانا ببدء حرب 1948، وذلك في اليوم التالي مباشرة للإعلان عن قيام الدولة الصهيونية. فقد أتت الجيوش العربية من مصر وسوريا والعراق وإمارة شرق الأردن إلى فلسطين ونجحت في تحقيق انتصارات في البداية. ودخلت أول وحدة من القوات النظامية المصرية حدود فلسطين في 16 مايو. وهاجمت هذه القوات مستعمرتي كفار داروم ونيريم الصهيونيتين في النقب. كما عبرت ثلاثة ألوية تابعة للجيش الأردني نهر الأردن إلى فلسطين. واستعادت القوات النظامية اللبنانية قريتي المالكية وقَدَس على الحدود اللبنانية وحررتهما من عصابات الهاجاناه الصهيونية. واستمرت المعارك على هذا النحو حتى تدخلت القوى الدولية وفرضت هدنة تتضمن حظر تزويد أي من أطراف الصراع بالأسلحة مع محاولة التوصل إلى تسوية سلمية.

ولكن العصابات الصهيونية انتهزت الهدنة من أجل إعادة تجميع صفوفها والحصول على السلاح من الخارج، وبخاصة من الدول الكبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة التي فرضت الهدنة في البداية. وعندما استؤنفت المعارك من جديد كان للصهاينة اليد العليا واتخذت المعارك مسارا مختلفا وتعرضت القوات العربية لسلسلة من الهزائم، واستطاعت العصابات الصهيونية المسلحة فرض سيطرتها على مساحات واسعة من أراضي فلسطين. وانتهت المعارك بقبول العرب الهدنة الثانية في 19 يوليو، والتي كانت اعترافا بالهزيمة.

وبعد ذلك توالت الهزائم على الجيوش العربية، وتم طرد الجيش المصري من صحراء النقب وجنوب قطاع غزة، ودخلت القوات الصهيونية سيناء ثم انسحبت منها تحت الضغط البريطاني، وحوصرت كتيبة مصرية في الفالوجا. كما توغلت القوات الصهيونية إلى داخل الأراضي اللبنانية. وكانت نتيجة تلك الحرب أن ضاعت 79% من أراضي فلسطين، ووُضعت الضفة الغربية تحت سيطرة الأردن وقطاع غزة تحت سيطرة مصر.

بعد إعلان الدولة

بعد الحرب بدأت مرحلة الترحيل الثالثة للفلسطينيين التي امتدت من يوليو إلى أكتوبر 1948، وخلالها تم ترحيل 100 ألف فلسطيني بناء على أوامر بن جوريون واسحق رابين. وكان أهم البلدات التي تم إجبار سكانها على الرحيل اللّد والرملة اللتان كانتا تقطنهما نحو 50 ألف نسم. حيث يقول اسحق رابين في مذكراته: "ماذا يمكن أن نفعل بالـ50 ألفا من السكان المدنيين في البلدتين.. بالتأكيد لا يمكننا أن نترك السكان المعادين لنا لكي يعوقوا طريق تقدمنا نحو الشرق.. كرر آلون السؤال، ماذا يمكن أن نفعل مع هؤلاء؟.. ثم أشار بن جوريون بيده وقال نطردهم.. لم يكن السكان راغبين في الخروج بإرادتهم. لم يكن هناك بد من استخدام القوة."

وقالت شاهدة على مذبحة اللّد "اللّد قاومت كتير من الجهة الغربيّة واليهود هجموا من الجهة الشرقيّة وفاتوا على اللّد.. أوّل ما عملوا كان مذبحة بجامع دَهمش.. 97 واحد بالجامع قتلوا غير اللي ذبحوهم عند بير الزيبق.. الدبّابة كانت ترُش على الجهتين.. وصارت الناس تطلع وتهرب.. اللاجئين اللي إجو على اللّد قبل المذبحة قعدوا سنتين فيها.. باللّد صارت معركة ومجزرة كبيرة.. شجرة الزيتون هاي ضربوها بالمدفع ووقعت عليّ.. أنا ما تصاوبت.. بس ماتوا ثلاث شباب.. اللي ماتوا بالحرب حرقوهم ودفنوهم بالمقبرة.. الحكومة حرقتهم.. لمّوا الجثث من الجامع من عند بير الزيبق.. حوالي 200 أو 300 جثة.. حطوهم في ساحة المقبرة وحرقوهم.. كثير انقتلوا ناس.. النكبة كانت قوية."

المرحلة الرابعة من التهجير امتدت من أكتوبر إلى نوفمبر 1948، وتركزت في المنطقة المحيطة بالجليل. حيث تم تنفيذ عملية "حيرام"، وأعطى الجنود أوامر مباشرة بترحيل الفلسطينيين في شمال الجليل بكافة السبل الممكنة، وتم ترحيل نحو 200 ألف فلسطيني.

وإجمالا، بحلول بداية عام 1949 كان قد تم تهجير 711 ألف فلسطيني وفقا لتقديرات الأمم المتحدة، وكانت 537 قرية قد سُويت بالأرض تماما.

وكان من أهم نتائج عملية الترحيل الفلسطيني قانون الملكية "الغائبة" الذي سنته الدولة الصهيونية في عام 1950 الخاص بمصادرة أملاك الفلسطينيين الذين أجبروا على الرحيل، حتى ولو إلى أماكن لا تبعد سوى أميال قليلة عن قراهم وبلداتهم الأصلية. وبينما كان اليهود في بداية عام 1947 يملكون نحو 7% من أراضي فلسطين، فإنهم خلال السنوات الثلاث التالية على ذلك كانوا قد استولوا على 92% من الأراضي داخل الدولة الصهيونية الجديدة.

وخلال العقود التالية على النكبة، قامت الدولة الفلسطينية وحليفتها أمريكا، وساعدتهما في ذلك الدول العربية، سواء كان ذلك عن عمد أم لا، في التسبب في مزيد من المآسي للشعب الفلسطيني. فقد ضاعت البقية الباقية من فلسطين في عام 1967، ثم قام الملك حسين بسحق آلاف الفلسطينيين بالدبابات في عام 1970 وسط صمت، بل ومباركة، معظم الحكومات العربية التي كانت تخشى على نفسها من السلاح الفلسطيني. ثم كانت مذبحة صابرا وشاتيلا في لبنان عام 1982. ثم الضغط على الفلسطينيين للدخول في مفاوضات سلام خسروا خلالها مزيد من الأراضي. وأخيرا يدفع الفلسطينيون ثمن انتخابهم لحركة حماس في الانتخابات التشريعية الديمقراطية، وذلك بفعل الحملة المنظمة التي تقوم بها إسرائيل وحليفتها لتجويع الشعب الفلسطيني وسط عجز وتواطؤ من النظم العربية.

المقومات السياسية المطلوبة لقيادة حركة الفقراء والمقهورين حتى النصر الكامل على أعدائهم. فالأساس الطائفي لحركة مقتدى الصدر يدفعها للتردد في قطع كل صلاتها بالقوى الشيعية الرجعية أو المهادنة وللتردد في السعي لتوحيد فقراء الشيعة وفقراء السنة في حركة منظمة واحدة.

هذا هو مأزق تيار الصدر. وهو المأزق الذي يجعلنا نقول أن العراق لازال يبحث عن قوة مناضلة ذات جذور شعبية تقوم بتوحيد فقراء كل الطوائف والعرقيات في معركة واحدة ضد الاحتلال والقهر والاستغلال. فهل ستسنح لنا الفرصة أن نشهد ولادة هذه القوة في الأيام والشهور القادمة؟

الوطنية

هل تتعارض الأممية مع الوطنية؟ هل يمكن التوفيق بين شعاري "يا عمال العالم اتحدوا" و"يا أبناء وطني اتحدوا"؟

الإجابة على هذه الأسئلة مهمة وصعبة. فخلال مئة عام مضت تقريبا، حرّك الشعور الوطني ملايين البشر في كل بقاع الأرض، سواء لخوض الحروب، أو للمشاركة في حركات المقاومة، أو حتى لتأليف الأغاني والأشعار!

لا يمكننا أن ننكر أن الوطنية لعبت دورا كبيرا في العالم الحديث. من ينكر ذلك لا يمكنه أن يدعي أنه يرى ما يحدث حوله. لكن ما يمكننا مناقشته فعلا هو طبيعة الشعور الوطني ودوافعه.

فالوطنيون يختلفون عن بعضهم البعض. مبارك مثلا يتحدث باسم مصر ومصالح مصر. جورج بوش هو الآخر يدعي أنه يعمل من أجل "قرن أمريكي جديد". وهتلر كان يعمل بجد من أجل رفعة ألمانيا فوق كل الأمم.

من ناحية أخرى، فحركة التحرر الوطني الفلسطينية تحركها بلا شك دوافع وطنية. كذلك كان الحال في حركة التحرر الفيتنامية وكل حركات التحرر التي ملأت الدنيا في مرحلة الخمسينيات والستينيات.

إذن فالوطنية تدفع البشر إلى أفعال جدّ متناقضة. هناك من يذبحون الآخرين ويقمعون الأمم الصغيرة باسم الوطنية. وهناك من يناضلون من أجل التحرر من قمع الأمم الكبيرة باسم الوطنية. هناك من يخوضون الحروب العالمية المدمرة باسم الوطنية. وهناك من يعارضونها باسم الوطنية.

سر ذلك بسيط: الأوطان ذاتها متناقضة. الوطن يضم بين جنباته طبقة حاكمة تسعى إلى ترسيخ سلطتها وتوسيع نفوذها الإقليمي والعالمي، حتى ولو على حساب الفقراء والمستضعفين والأمم المقهورة الأخرى، ويضم أيضا بين جنباته طبقات خاضعة وكادحة ترى أن معنى الوطنية هو الكفاح من. أجل العدل والحرية والمساواة.

الأوطان أيضا تختلف فيما بينها هناك أوطان وأمم صغيرة ومقهورة. وهناك أوطان كبيرة وقاهرة. هناك أمريكا وإسرائيل. وهناك فلسطين وأفغانستان.

في ظل هذا الوضع لا يكون غريبا أن تتناقض وتتباين الأفعال باسم الوطنية. من هنا، فإن الدفاع عن الوطن والانتماء الوطني لا ينبغي أبدا أن يكونا مطلقين. "انصر وطنك ظالما أو مظلوما" هو شعار رجعي قد يصل بالمدافعين عنه إلى الوقوف في معسكر الظالمين والقاهرين والمستبدين.

الوطنية التي ينبغي أن يدافع عنها المناضل الثوري الحقيقي هي الوطنية التقدمية، أي الوطنية التي تصب في خانة العدل والحرية والمساواة – الوطنية التي تعكس مثلا نضالا من جانب أمة صغيرة مضطهدة ضد أمة كبرى جائرة، الوطنية التي تعكس مثلا دفاع عن حقوق المظلومين والمقهورين في الوطن.

وحتى هذه الوطنية "التقدمية" لابد من نقدها بالرغم من تأييدها بشكل غير مشروط. خذ عندك مثال حركات التحرر الوطني، وهي أنصع أمثلة الوطنية التقدمية. فبلا شك لابد من تأييد نضال أمة صغيرة "الوطني" من أجل التحرر من الإمبريالية والاستعمار. لكن هذا النضال الوطني، بسبب وطنيته بالذات، أي بسبب عدم تمييزه بين طبقات الشعب المقهور، كثيرا ما يستخدم لتبرير القمع والقهر الطبقيين. "لا ينبغي أن نشتت قوانا أو أن نهدد وحدة معسكرنا الوطني في معركته ضد القهر الاستعماري".. كثيرا ما نسمع هذه الحجة عندما يرفع أحدهم صوته ضد "الاستعمار الداخلي"، بالذات عندما يكون "الوطن" داخلا في معركة مع "الاستعمار الخارجي".

لكن هذه العبارة مضللة ومؤذية. المعركة ضد الاستعمار الخارجي لا ينبغي أبدا أن تبرر القهر الداخلي، خاصة إذا ما تذكرنا أن من يمارسون القهر الداخلي هم الطبقة الحاكمة التي تكون غالبا صاحبة مصلحة في المهادنة مع الاستعمار الخارجي، أو على الأقل صاحبة مصلحة في عدم خوض المعركة معه إلى النهاية أو بالوسائل الجذرية والثورية.

ليس هذا فقط، بل أن أول الطبقات التي تعادي الوطنية عندما تتهدد مصالحها تكون هي الطبقات صاحبة الثروة والسلطة. فخلال الثورة الفرنسية كانت الطبقة الإقطاعية التي حطمت الثورة سلطتها تطالب بالغزو الأجنبي لتحطيم السلطة الثورية. وخلال أيلول الأسود في الأردن، عندما تحالفت حركة المقاومة الفلسطينية مع المقهورين والمظلومين في الأردن ضد الملك حسين، استدعى الملك قوات "إسرائيلية" لتحطيم المقاومة ولحماية عرشه على حساب دماء المقاومة الفلسطينية والشعب الأردني.

الخلاصة أن الانتماء الحقيقي للإنسان ينبغي أن يكون معسكر العدل والحرية والمساواة، وأن وطنه الحقيقي هو المظلومين والمقهورين مهما كان لونهم أو دينهم أو وطنهم.

عادل إمام واللعب مع الكبار

أكثر من ربع قرن تربع فيها "عادل إمام" على عرش النجومية السينمائية في مصر والوطن العربي، تحديدا منذ فيلمه الخارق لسقف صندوق الإيرادات "رجب فوق صفيح ساخن" الذي قدمه عام 1979 (بالمناسبة حقق الفيلم 113 ألف جنيها خلال مدة عرض 36 أسبوعا.. شوفوا سعر العملة حصل له إيه)، وهو الفيلم الذي دشنه "نجم الشباك" الأوحد. وبالطبع فنحن هنا لا نتحدث عن السنوات الطويلة التي احتل فيها الممثل عادل إمام مساحات سينمائية متفاوتة الحجم والأهمية قبل الصعود للقمة.

إيهاب محمود

المفارقة الصارخة أن فترة صعود "إمام" وبقاؤه على العرش هي – تقريبا – نفس الفترة التي صعد فيها "حسنى مبارك" إلى مقعد السلطة واستقر فوقها طويلا دون مشاكل أو عقبات قوية إلا منذ ما يقرب من عامين فقط. المفارقة أيضا أنها – تقريبا – نفس الفترة التي اهتزت فيها قمة "عادل إمام" بتأثير "المضحكين الجدد"، وهم المجوعة من ممثلي الكوميديا الذين اقتحموا "إمام" في معقله وملعبه ومنطقة نفوذه. وبنفس الطريقة العبثية واللا منطقية التي صعد بها إمام ذات يوم، سحب هؤلاء الجدد الكثير من نفوذ وسيطرة النجم الأسطوري على السوق، حتى وإن رفض هو شخصيا الاعتراف بتأثير الزمن والسحب من الرصيد (لاحظ أننا هنا نتحدث عن السيد الممثل لا عن السيد الرئيس).

هل هناك علاقة ما تجمع الاثنين خلال هذه الفترة الطويلة، سوى علاقة تصدر صفحات الجرائد والإعلام، كل في مجاله، واختفاء أي تهديد جدي لكليهما، كل في مجاله أيضا؟

ربما، وربما أيضا يكون الخوض في تفاصيل مشوار "عادل إمام" السينمائي كاشفا عن حالة وطن صعدت فيه طبقات على حساب أخرى بطرق مفاجئة وصادمة وبلا منطق سوى الاقتراب من تخوم السلطة، وهى الطبقات التي ظهرت لماما وعلى استحياء في أفلام النجم "الشعبي". وربما تعطى نظرة سريعة على آليات العمل في مشوار عادل إمام صورة أخرى لظهور فكرة الدفاع عن المصلحة الشخصية والطبقة الحالية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للحماية من السقوط. وبالمناسبة العابرة فإن هذا التصور البسيط يمكنه تفسير المحاولات المحمومة لتوريث الرئاسة دفعا من طبقات المنتفعين وحتى لا تنهار طبقتهم التي تكونت من زواج الفساد بالسلطة. ولكن هذا الموضوع يخرج كثيرا عن إطار موضوعنا.

بطل من نوع جديد

في لحظة صعوده المفاجئة للقمة حطم "عادل إمام" صورة الفتى الأول في السينما المصرية، وهو النموذج الذي وضعته شروط السوق الرائجة وقتها، وكان عبارة عن الفتى الوسيم الميسور والذي تتمحور مشاكله في الحياة حول النساء، وهو نموذج لا يمكن العثور عليه بسهولة في الحياة العادية ليظل حلما سينمائيا. جاء عادل إمام بمواصفاته الجسدية النقيضة لهذه الصورة التي تتماثل وتتشابه مع ملامح الملايين من البشر "العاديين"، ليعيد بضربة واحدة تشكيل الخريطة السينمائية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وتستمر هذه النظرية سائدة بعده مثلة في جيل "محمد هنيدى" ورفاقه.

الملامح الشكلية في البداية (وربما في النهاية) فرضت الصورة النمطية التي ظهر بها عادل إمام في معظم مشواره على شاشة السينما. فهو ابن البلد، أو الفلاح، أو "الجدع" من المنطقة الشعبية الذي يتجنبه المجتمع اللامع ويستهين به وينفيه غالبا إلى منطقة الهامش (مثل الملايين الذين كانوا يعانون آثار عصر الانفتاح قبل أن يتسع الثقب ويصل إلى الهاوية التي نراها الآن). لكن هذا الإنسان "العادي" كان يقدر بذكائه الفطري أن يرد الصاع صاعين لكل من استخف به. وبطبيعة الحال كان عادل إمام ينتزع الإعجاب من "الأسطوات" و"العمال" و"أبناء القرى" الذين يجلسون لمشاهدته في القاعات المظلمة باعتباره نموذج متوحد مع هؤلاء ومعبرا عنهم يشبههم تماما، ولكنه عكسهم قادر أن يصنع ما لا يستطيعون أن يصنعوه في الحياة.

وبقى عادل إمام منتصرا لهؤلاء (على الشاشة الفضية) أكثر من ربع قرن، لدرجة أنهم كانوا يتسامحون دائما مع كمية اللامعقول التي يصر على تقديمها كتيمات ثابتة في أفلامه مثل ضرب العمالقة وطرحهم أيضا كأي شجيع بغض النظر على أن مواصفات الممثل الجسدية لا تسمح له واقعيا بهذا الأمر، ولكنه التوحد الكامل وتصديق الناس لكل ما يقدمه لهم بطلهم "الشعبي" الأسطوري "الحمش"!

الحقيقة والأكذوبة

المذهل أن الصورة العامة التي انطبعت عن مشوار عادل إمام طوال تاريخه المهني بكونه معبرا صادقا عن الفئات "العادية" و"الشعبية" من المجتمع كانت صورة زائفة، لا تزيد عن كونها تعبير سينمائي لتفريغ شحنات الكبت والحلم التي يحلم بها كل شخص من هؤلاء. راجع مثلا المشهد الذي يضرب فيه عادل إمام الشخص الثرى الذي تقدم لخطبة فتاته ثم يرقص فوق عربته الفاخرة وسط تشجيع أهالي "الحتة" في فيلم "اللعب مع الكبار".

ولكن البحث الدقيق وراء مضمون وانحياز أفلام عادل إمام الحقيقي لن يجد فيها دفاعا عن "قضية" ما من قضايا هؤلاء، أو تشريحا أمينا لمشاكلهم، أو وقوفا صادقا خلفهم فيما يعانون من مشاكل يومية "عادية".

بداية من ثلاثيته الشهيرة "رجب....." و "شعبان....." و "رمضان....."، ووصولا إلى الأفلام التي حملت شبهة "جدية" في قضاياها مثل أفلام وحيد حامد معه، لا يمكن أن تجد انحيازا حقيقيا للبسطاء الذي يمثلهم إمام على الشاشة، وحتى في أفلامه ذات القيمة مثل "الغول" أو "الإرهاب والكباب" لا يمكن أن تشاهد إلا الفاسدين "الأفراد" الذين لا يمثلون إلا أنفسهم دون حديث عن مؤسسات تدعمهم، أو مناخ يفرخ هذه النماذج، أو حتى سلطة تسعى لاكتشاف هؤلاء الفاسدين والاستفادة منهم. وبينما يحارب إمام هذه النماذج – غير الواقعية – يصفق المشاهد طربا لمثله المفضل وهو يأخذ له "حقه" على الشاشة!

وربما يكون لجهاز الرقابة دور فعال في إيقاف الموضوعات الجادة من "المنبع" وحرمانها من التحول إلى فيلم سينمائي، ولكننا لا نذكر معركة واحدة خاضها عادل إمام لتمرير فيلم من هذا النوع رغم إنه امتلك من الشعبية والثقل والانفتاح على الدولة والكثير من النفوذ الذي كان يمكن أن يسمح له أكثر بكثير مما يتاح لغيره. ونموذج واحد يمكن أن يكشف طبيعة هذا التناول. مثلا في فيلم "الجردل والكنكة"، من أعمال عادل إمام الحديثة التي كان يمكنه أن يفعل فيها ما يريد، يشاهد الناس "بخيت وعديلة" بطلي الفيلم وهما يواجهان "الأشرار" وينجحان في الوصول لمقعدي مجلس الشعب (كده خبط لزق)، وهو الأمر الكفيل بتفجير الضحك (الحقيقي هذه المرة) من المواطن الذي يعيش في مصر ويعرف أن وصول إنسان عادى بلا مال، ولا حزب (وطني)، ولا عصبية إلى مجلس الشعب أهون منها دخوله للجنة!

اللعب مع الدولة

طوال تاريخه السينمائي، امتلك عادل إمام الكثير من الذكاء الاجتماعي الذي سمح له بالبقاء هادئا على قمته الفنية دون تهديد أو منغصات من أي نوع، ومن ذلك أنه احتفظ دائمة بعلاقة موصولة مع الدولة سمحت له – في أحيان نادرة – بتمرير أفلام ذات موضوعات بها "شبهة" جدية. وفى المقابل وظّف إمام جماهيريته لصالح الدولة والنظام كلما طلب منه ذلك، كما فعل على سبيل المثال في فيلم "الإرهابي" الذي قصد به مواجهة العنف المسلح للجماعات الإسلامية، فتحول إلى "مسخرة" حقيقية بحكم التخصص وبحكم الزمن والتجاعيد في وجه الممثل النجم وهو يؤدى دور شاب "أخضر" يخطو خطواته الأولى في عالم الإرهاب!

عادل إمام قيمة فنية سينمائية عالية لا يمكن إنكارها أو تجاهلها وتجاهل تأثيرها على المشهد السينمائي العربي منذ أكثر من ربع قرن. ولكنه بكل أسف عمل طوال تاريخه على تفريغ أي عمل يقدمه من أي مضمون حقيقي، ولم ينحز فعليا أو فنيا لأي من هؤلاء البسطاء الذين منحوه كل ما يملكون ليصل إلى هذه المكانة. ولكنه في التقييم النهائي خذلهم بشدة، إلا قليلا!

تحولات المثقف

من هو المثقف؟ وما هو دوره في الحياة العامة؟ يبدو أن محاولة إيجاد إجابة محددة ودائمة لهذه الأسئلة هي محاولة مضنية.

فعلى سبيل المثال، يعتبر الكثيرون الروائي المصري الكبير نجيب محفوظ مثقفا على الرغم من قربه من السلطة الحاكمة، وأيضا من المؤسسات الدينية المحافظة. فلقد قرأنا مؤخرا أنه اشترط موافقة الأزهر قبل نشر روايته أولاد حارتنا. وهي الرواية التي أثارت ضجة ومُنعت بعد نشرها في أواخر الخمسينيات. وقد عرضت دار الهلال نشرها مما أثار ضجة بسبب اشتراطات محفوظ.

ومن ناحية أخرى، يتفق الكثيرون على أن كاتبا ومبدعا معارضا وملتزما مثل صنع الله إبراهيم مثقف، وهو يختلف اختلافا جذريا في مواقفه وكتاباته عن نجيب محفوظ.

وهناك أيضا من يعتبر وزير الثقافة فاروق حسني مثقفا، على الرغم من أنه خادما من خُدّام السلطة القمعية في مصر.

والأمثلة كثيرة ومتعددة على استعمالنا لكلمة "مثقف" ومن نقصد بها.

والواقع أنه يمكننا أن نستنتج من الأمثلة السابقة أن المثقف ليس بالضرورة هو الشخص الذي لديه وعيا سياسيا معارضا للسلطة القائمة، حيث أن الكثير من المثقفين يُعتبرون جزءا لا يتجزأ من هذه السلطة.

ولكن إذا نظرنا إلى ذلك المثقف الذي يلعب دورا حيويا في الحياة العامة من أجل مساندة الجماهير في نضالها ضد القمع والاضطهاد، سنجد أنه ينتمي في الأغلب في عصرنا الراهن إلى الطبقة الوسطى المتعلمة، ولكنه "يخون طبقته" من أجل صالح الجماهير. وهو في ذلك ليس ماركسيا بالضرورة، لأن ليس كل من يخون طبقته ينتمي إلى الفكر الماركسي. ولكن بالنسبة لهذا المثقف، فإن مسألة المساواة والعدالة والنضال ضد القمع هي من الأولويات الكبرى في حياته.

ومن خصوصيات هذا المثقف أنه يتمتع بنوع من العلاقة المتناقضة مع المجتمع، أو لنقل نوع من العزلة: فمن ناحية نراه منخرطا في الحياة العامة، ومن ناحية أخرى نراه ينخلع في أحيان كثيرة عما حوله حتى يعطي لنفسه فرصة القراءة والكتابة وتطوير الأفكار. ومن هنا نرى أن دوره في عملية الإنتاج الثقافي به شيء من التناقض، حيث أنه ينتمي إلى المجتمع ولكن يود في نفس الوقت أن يحتفظ بنوع من الاستقلالية عن هذا المجتمع.

لكن المثقف يتغير ويتحول مع تغيرات المجتمع الذي يعيش فيه. ففي مرحلة من المراحل، في مطلع القرن العشرين، كان المثقفين المصريين ينقسمون إلى أبناء باشاوات لديهم الوقت والمال الكافيين ليصبحوا "محترفي ثقافة"، وأبناء فقراء يعتمدون في عيشهم على صحافة مستقلة أو على وظيفة ما بعيدة عن الثقافة.

لكن عبد الناصر غيّر هذا الوضع. فقد أصبحت كل المؤسسات الثقافية والفنية والصحفية في عهده مؤسسات دولة. وبذلك أصبح المثقف يعمل بالأساس لدى الدولة. فإن أراد أن يبدع فلابد من موافقة الدولة.

هذا الوضع بدّل علاقة المثقف بالدولة من الاستقلال النسبي والجزئي إلى التبعية شبه الكاملة. ولكنه وضع بدأ يتغير الآن مع عودة الرأسمالية الخاصة إلى مصر.

على أن الرأسمالية المصرية الجديدة تختلف عن رأسمالية النصف الأول من القرن العشرين. أيامها كانت الصحيفة مشروع صغير يقوم عليه حفنة من العاشقين للعمل الصحفي، وكان الإنتاج السينمائي مشروع صغير يقدر عليه فنان متوسط الحال إذا أراد أن ينتج فيلما أعجبته قصته.

اليوم، خاصة في السنوات العشر الأخيرة، لم يعد كل هذا ممكنا. إذا كنت مبدعا سينمائيا ليس أمامك إلا أن تحصل على رضا ممدوح الليثي (مدير شركة الإنتاج المملوكة للدولة)، أو رضا عماد الدين أديب أو إسعاد يونس (أصحاب الشركات الاحتكارية الكبرى).

هذا معناه أن مثقف اليوم، بالرغم من فتح مجالات الإنتاج الخاص، لم تعد لديه القدرة أن يمارس إبداعه ونقده بعيدا عن الرأسمالية الكبيرة والدولة.

هذا يؤكد أن حرية الإبداع أصبحت مرتبطة أكثر من أي وقت مضى بتحرر المجتمع بشكل كامل من سلطة المال وسلطة القهر. ولكن تظل دائما هناك فرصة لأن ترتبط حفنة من المثقفين بمصالح الجماهير وتسعى إلى تمويل إبداعها بطرق تحميها من جشع التجار وقهر الحكام.

داليا سعيد

الحرب ضد شيطان الحرب

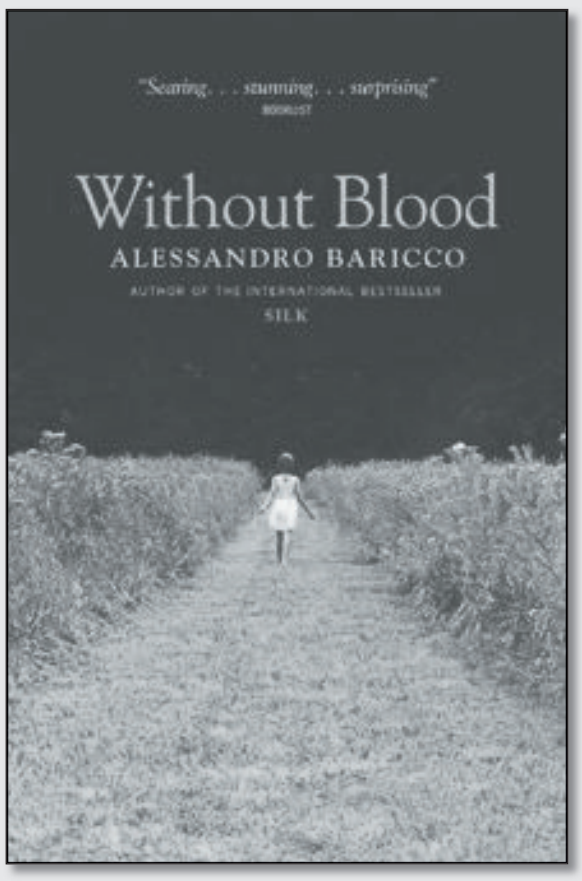

يوسف الإسكندراني

عالم أفضل بلا دماء – كيف نكسبه؟ يحاول "أليساندرو باريكو" الأديب والموسيقار الإيطالي في روايته الجديدة "بلا دماء" أن يثبت لنا أن الوصول إلي هذا العالم لا يمكن أن يأتي من خلال الخضوع لمن يشعلون نيران الحروب في العالم سعيا وراء مصالحهم.

اللعنة على الحرب. فهي لا تكتفي بإفقادنا أحباءنا، ولا بسرقة أعمارنا وتبديد أحلامنا، لكن الأهم أنها تخدعنا بشعاراتها المزيفة ورواياتها البراقة الكاذبة.

باريكو يكتب عن الفرص التي تأتي في الوقت الضائع. فـ"نينا" سيدة عجوز أتعبها الزمن بعد أن عاشت حياة قاسية بعد مقتل أسرتها على يد مجموعة من المحاربين المخدوعين. تلتقي نينا في نهاية عمرها بأحد الذين شاركوا في عملية القتل، بيدرو كانتوس. كانتوس هو نفسه الشاب "تيتو" الذي رآها ليلة الحادثة مختبئة في مخزن خفي تحت أرض منزلها منكمشة ومتكورة وتركها ولم يبلغ رفاقه بوجودها.. نفس الشخص الذي شارك في تصفية أسرتها منحها الحياة!

انتهت الحرب وانتصرت الجبهة التي كان ينتمي لها "تيتو". ولكن ما كان يحارب من أجله – عالم أفضل وأكثر عدلا، حيث لا يعاني الفقراء شر الآخرين، وحيث يكون للجميع فيه الحق في الحياة السعيدة – لم يأت، والحياة أصبحت مختصرة في كهولة وبيع أوراق اليانصيب.

"نينا" و"بيدرو كانتوس"، بعد حوار طويل عن الحرب والعالم الجديد الذي لم يتحقق والمعاناة التي لاقاها كل منهم، قررا أن يمارسا الحب في غرفة بأحد الفنادق، بحثا عن حالة دفء في عالم يقتل البشر بدم بارد. لم تكن الألفة التي نشأت بينهم نتيجة تغاضي عن ماضي أليم، ولكن كانت محاولة إنسانية من "نينا" لمنح الكهل "بيدرو كانتوس" بعضا من حياة منحها إياها منذ سنين طوال.

لم يذكر لنا باريكو عن أي حرب يتحدث وفي أي زمان ومكان. فقط نتمنى أن تكون حكايته هي عن حرب ظالمة، وليست مجرد مرثية ضد كل الحروب مهما كانت عدالة قضيتها.

تعميم باريكو لعب دورا في إيصال رسالته، وهي أن هذه الحروب مكر شيطاني معادي للإنسانية ومحطم لأحلامها. فقط بالخداع يتمكن هذا الشيطان الذي يعيش بيننا ويتحكم في مصائرنا في توجيه غضب الفقراء أمثال "تيتو" ورفاقه تجاه أعداء وهميين ليحيا هو ونموت نحن. إن العالم الذي كان يحلم ويحارب من أجله "تيتو" الشاب لا يمكنه أن يتحقق إلا بحرب حقيقية ضد هذا الشيطان نفسه.

- **المؤلف: أليساندرو باريكو**
- **المترجم: أماني فوزي حبشي**
- **الناشر: دار ميريت – مصر**

الاشتراكي

21 مايو 2006

كلام ومعاني

"قرر المجلس القومي لحقوق الإنسان فتح قنوات اتصال لتكريس فكر المواطنة وتجسيد مفاهيم الوحدة الوطنية وتجديد الخطاب الديني"
الأهرام، 4 مايو

فتحي سرور: "يكفي أن مجلس الشعب وقف وقفته وقال لا للبهائية"
الأهرام، 4 مايو

د/ يحي الجمل: "للأسف الشديد في مصر تفرقة بين المواطنين وبعضهم على أساس الدين وهذه تفرقة ظالمة يتحمل وزرها المسلمين"
الوفد، 6 مايو

"البهائية ليست ديانة سماوية وإنما مجرد عقيدة"
أخبار اليوم، 6 مايو

"البهائية الخطر القادم على الإسلام"
آخر ساعة، 10 مايو

علي جمعة مفتي مصر: "إن الطوائف والمذاهب التي تعترف أصلا بالإسلام أو المسيحية أو اليهودية مثل السنة والشيعة والشافعية (إسلامية)، والأرثوذكسية والكاثوليكية (مسيحية) لا يتم تسجيلها في خانة الديانة في مصر؛ فمن باب أولى ألا يتم تسجيل البهائية خاصة أنها لا تمت بصلة إلى أي دين سماوي"
إسلام أون لاين، 9 أبريل

حكم البهائية كشف مأساة مصر: قوانين مطاطة تسمح بأن يأتي اليوم الذي يقوم فيه أنصار عبدة الشيطان بإقامة دعوى قضائية أمام نفس المحكمة ويصدر لهم حكم أيضا"
الوفد، 17 مايو

"رصد المركز القومي لحقوق الإنسان أنه تلقى 19 شكوى من ممثلي البهائيين في مصر، تركزت حول طلبهم الملح المستند على الدستور بأن يكتبوا ديانتهم البهائية في خانة الديانة"
الأسبوع، 8 مايو

د/ أحمد عمر هاشم (رئيس اللجنة الدينية لمجلس الشعب): "البهائيون يمارسون طقوس تخالف النظام العام"
الأسبوع، 14 مايو

أحمد شوبير: "البهائيون يحجون إلى إسرائيل ويدفعون اشتراكاتهم في بيت العدل في حيفا"
الأهرام، 4 مايو

"أقباط كندا قدموا عريضة للبرلمان (الكندي) لإعلان مصر دولة عنصرية"
الدستور، 3 مايو

"المسلمون يعانون أكثر من أي جالية أخرى في بريطانيا"
المصري اليوم، 16 مايو

من وحي كليلة ودمنة

عن الثور والحمير وحركة الجماهير

يحكى لنا الراوي على جيتاره الحزين أن ثورا عاش في مرج خصيب كثير الماء والكلأ، وكان له خاصته من الصياع الذين أعدوا له العدة ذات مساء، حيث لا قمر في السماء، ليستولى على نهر الماء.

وهنا يتوقف الراوي ليلتقط الأنفاس ويتذكر عدد ما فات من السنوات، خاصة وأن الثور لا زال قابعا على قلوب العباد ينفس سحابته السوداء التي حار في أمرها العلماء.

يُحكى أن أول شهر من تربعه على عرش النهر الكبير حل زلزال خطير كاد أن يدمر الجنوب حيث السد العظيم. وعن الزلزال الأول حدثنا الأهرام بن نافع في 16 نوفمبر 1981 "زلزال خامس بأسوان وتأكد سلامة منشآت السد العالي."

وكانت تلك علامة سوء تجاهلها الثور الجهول وصياعه الأنطاع، وبدأ يملأ المرج بالنعير والخوار التي اسماها خاصته من الصياع بـ"برنامج البناء والإصلاح". ودار الصياع في الأقاليم حاملين أبواق المديح لتسويق الدعاية لثورهم الجديد؛ "الأهرام 8/11/1981: "صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب: التأييد الإجماعى للرئيس مبارك دليل على أن الله أراد لمصر الخير!!" وهكذا انهمر الخير على النهر العظيم: زلزال 92، سقوط صخرة المقطم، هجوم الجراد على مصر، وأخيرا أنفلونزا الطيور!

أما عن برامج الإصلاح التي غدت قديمة قدم الإملاق، فقد حدثنا الأهرام بن نافع في 1/11 / 1981 بالآتي: " 2206 ملايين جنيه لاستصلاح 823 ألف فدان في 5 سنوات. الخطة تتضمن استصلاح 29 ألف و500 فدان في سيناء." وفي اليوم التالي حدثنا الأهرام بن نافع بالآتي: "وفى حديث مع رجال الأعمال والإعلام الأمريكيين قال الرئيس: ا هتما منا الأول هو الأمن وبناء الاقتصاد ولن تقع إحداث إرهاب في مصر بعد الآن!"

توقف الراوي عن الكلام، وأمعن النظر في وجوه العوام، ليتأكد أنه لا يوجد بينهم مجنون أو حتى أهطل. ولما لاحظ آيات الاكتئاب على وجوه العوام، خشي عليهم من سجون الثور. حيث أن شعار عهده "لن ارحم لا عاقل ولا مجنون ولا حتى المعوق."

عاود الراوي الكلام وانطلق على لسان الأهرام بن نافع في الكلام عن العلاقة بسيدة الأكوان أمريكا عليها السلام. في 11/2/1981 قال الرئيس: "سددنا ديوننا ونعمل في أكثر الاستثمار والمشروعات بكفاءة وبطريقة فاعلية ونعطى أهمية خاصة لنقل التكنولوجيا ونرحب بمساعدات أمريكا لزيادة إنتاجيتنا وكذلك بتقوية الصداقة للصالح المشترك ولن نسمح بإقامة قواعد في أراضينا!" وفي الأهرام 7/ 11 / 1981 قال الرئيس لصحيفة السياسة الكويتية "مهمتي الآن التركيز على الجوانب الاقتصادية، مشاكل الإنسان المصري البسيط هي الهموم التي تشغلنا الآن!"

وهنا انتفض السامعون بتأفف واضح، وغنوا في كورال صادح "كفاية كفاية كفاية، إحنا وصلنا للنهاية!"

وبعد ربع قرن من الخوار والنعير، بدأ الحمير، حيث أنهم الأغلبية بالمرج الذي لم يعد خصيبا، بالشكوى من الفقر المقيم، خاصة وإنهم قد تلطموا بالعمل في ليبيا والخليج، وطرقوا كل الأبواب من أجل كسب الأقوات، فكان جزاؤهم الحرق في قطار الصعيد ثم الغرق في عبّارة ممدوح إسماعيل.

وأصبح الحمير كلما توالى عليهم الخوار والنعير ينزل بهم الهم والضيق. وهنا أدرك عقلاء الحمير أنهم بسكوتهم عن الثور لا محالة هالكين. لذلك صموا منه الآذان، وتركوا ساحة الإذعان، ودعوا جماهير الحمير إلى نفض برادع الخضوع لتحرير الظهور، ومحاسبة الثور وحاشيته من الأنطاع على ما ارتكبوا من جرائم فظاع، خاصة بعد أن حدثنا المصري اليوم في 30 أبريل 2006 نقلا عن تقرير التنمية البشرية 2005: "بدو سيناء يشعرون بأن الدولة تهضم حقوقهم رغم التضحيات..36.6 ألف مواطن في مطروح يعيشون تحت خط الفقر.. المنيا تحتل المرتبة العشرين.. مليون فقير و895 ألف في الجيزة.. التقارير تضع بنى سويف في المرتبة الـ24.. 12 تقريرا عن 12 محافظة تؤكد تزايد معدلات الفقر والبطالة وتدعو لتوفير مسكن مزود بمياه نقية وكهرباء وصرف الصحي لكل مواطن.. سوهاج:30 ألف مواطن بـ"الهريف" يشربون مياها ملوثة.. ارتفاع نسبة الإصابة بالفشل الكلوي والأهالي يستغيثون."

وهنا بدأ الحمير البكاء على أحوالهم التي لا تسر حتى أعداءهم. فلم تسلم قرية من فساد الحكام ولا بغاءهم. وهنا قام عقلاؤهم ونزلوا إلى ساحة المرج الذي أصبح صحراء جرداء حاملين اللافتات. وبدأت تهدر الهتافات، "كفاية.. حرام.. تعبنا.. زهقنا".. "صوت الحمير الحر ينادي.. لازم الثور يسيب بلادى".. "كفاية خوار كفاية نعير.. عا يز ين ناكل برسيم نضيف".

وفجأة هجمت على حشد الحمير كتيبة الغربان والخفافيش التي ربّاها الثور على أكل السمين لتضرب وتسحل وتعتقل الحمير. وهنا يتوقف الراوي ليمسح دمعة ويتذكر ما حدث له من ربع قرن من الزمان، فقال حدثنا الأهرام بن نافع في 9 نوفمبر 1981 "ضبط 63 ينتمون لتنظيمين شيوعيين خططوا لإثارة الجماهير ضد نظام الحكم."

وهنا هب الراوي واقفا ونحى جيتاره جانبا وتحدث عن تاريخ النظام الطويل في تلفيق القضايا. حدثنا الأهرام في 16 نوفمبر 1981: "إحالة 22 متهما بالتخابر إلى نيابة أمن الدولة.. ضمت القضية كلا من عصمت سيف الدولة، فريدة النقاش، حسين عبد الرازق، أبو العز الحريري، حلمي شعراوي، لطيفة الزيات، أمينة رشيد، فؤاد مرسى، وآخرون."

وبعد أن اختلطت التواريخ والأسماء في جمجمة الراوي الفصيح قرأ على الحمير ما جاء على لسان المصري اليوم في 7 مايو 2006 :"أربعون ناشطا سياسيا وصحفيا يبدأ ون إضرابا عن الطعام في سجن طرة، وجلال عارف يقدم بلاغا للنائب العام." وقبل ذلك في نفس الجريدة (4 مايو): "العفو الدولية تعرب عن قلقها العميق بشان استقلال القضاء في مصر. المنظمة تدعو الأمم المتحدة لزيارة القاهرة وتعتبر محاكمة البسطويسى ومكي انتهاكا للدستور المصري."

وعند ذكر القضاة انخرط الراوي في بكاء لم يخرجه منه سوى صوت الحمير الذي تعالى في هتاف هدّار يرج البيوت التي خربت من كثرة الفساد، ويرم القلوب التي كُسرت من شدة الكروب، "تسقط عائلة الثيران الخائنة". عندها اطمئن الراوي على صلابة الحمير وتصميمهم على مواصلة المسير على الرغم من السحل والقمع الشديد وتمديد القانون الكريه، الذي حدثنا عنه الأهرام بن سرايا فى1 مايو 2006: " مجلس الشعب يوافق على تمديد قانون الطوارىء لمدة عامين أو لحين صدور قانون مكافحة الإرهاب."

وعن تاريخ هذا القانون حدثنا المصري اليوم في 1 مايو2006: "النظام الحالي لم يعش يوما دون الطوارىء."

وهنا نتوقف لنتذكر قول ما حدث قبل ربع قرن من الزمان. ففي 10 أكتوبر 81 صرح الرئيس مبارك لدى توليه السلطة لإحدى محطات التليفزيون الأمريكية بأن: "حالة الطوارىء لن تستمر طويلا بما لا يزيد على شهر أو شهرين أو ثلاثة اشهر حتى تتضح الرؤية بالنسبة للنظام." ومن وقتها ظلت حالة الطوارىء مطبقة بشكل غير مسبوق في التاريخ المصري، حتى في ظل الاحتلال البريطاني أو الحربين العالميتين أو خلال العهد الملكي.

وعلى ذكر القانون الكريه عاد الراوي إلى أخبار حركة الحمير والقبض على العديد من أبطالها الصناديد، فقال: لما ذاعت أخبار اعتقالات الحمير الأبطال في أنحاء الأرض، انتفض لهم حمير الأرض. أما عن الثور الخنيق، فقد ارتعد من حركة الحمير، ونشر جيش الغربان والخفافيش، فتحول المرج العتيق إلى كتلة سوداء تبرق من وقت إلى آخر بضوء خاطف كلما صهلت رعود الهتاف.

ولما كانت السيرة لا تنتهي والسامعون لا يملون والراوي لديه من الأعمال ما لابد أن ينجز، لذلك استأذن السامعين، على وعد بإتمام ما روى عن الثور والحمير وحركة الجماهير.

نرمين خفاجي

الحكاية وما فيها

عُمر السجن ما أخّر بُكره!

"حبسوا مصر في زنازينهم.."
"يا أولاد الكلب، بلدي بتتباع في المزاد العلني.."
"يعنى إيه كلمة وطن؟ أرض، ولا ناس، ولا سما؟"
"وطن حبيس وراء أسواركم اللعينة.. أطلقوا سراحه.."
"لن تكموا أفواهنا.."
"سأبكيك وأنت في قبضتهم.."
"عمر السجن ما غير فكرة .. عمر القهر ما أخر بكرة.."
"آه يا مصر وآه يا مصر.. لسه فيكي كلاب وقصر.."
"بأصرخ بأعلى حسي: منهوبة يا بلدىىى